

اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية
(الأونسكو)

جان جاك روسو

العقد الاجتماعي

أو

مبادئ الحقوق السياسية



نقله إلى العربية
عادل زعمية

اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية
(الأونسكو)

جان جاك روسو

العقد الاجتماعي

أو

مبادئ الحقوق السياسية

نقله إلى العربية
عادل زعمير



مؤسسة الأبحاث العربية

قرأ هذه الترجمة وفق أحكام منظمة الأونسكو :
توفيق الصباغ
كمال الحاج

- * جميع الحقوق محفوظة للأستاذ عمر عادل زعيتر ولا يجوز إعادة النشر بأية طريقة إلا بموافقة خطية مسبقة
- * الناشر: مؤسسة الأبحاث العربية
- ص. ب: ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران) بيروت - لبنان
- هاتف ٨١٠٠٥٥/٦
- * بيروت الطبعة الثانية ١٩٩٥
- * تصميم الغلاف: يوسف حمور



جان جاك روسو



عادل زعبيتر

كلمة الناشر

ليس جديداً القول بأهمية كتاب «العقد الاجتماعي» لجان جاك روسو، والدور التاريخي الهام الذي لعبه هذا الكتاب في انضاج الظروف لقيام الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩. هذه الثورة التي شكلت نقطة تحول كبرى في تاريخ الإنسان المعاصر.

والكتاب، في الواقع، من الكتب القليلة الباقية على الزمن، فلم تفقده الأيام أهميته الخاصة في إقامة العلاقات السليمة بين الحكم والمواطنين، وهو لا يزال بعد أكثر من مائتي سنة، مرجعاً أساسياً للمجتمعات الساعية لبناء مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وترسيخ هذه الأفكار في حياة المواطنين، وبالتالي فقد بقي الكتاب جديداً وسيبقى كذلك لسنوات كثيرة قادمة.

ومن الطبيعي أن يترجم الكتاب إلى معظم لغات العالم. وقد يكون الأستاذ عادل زعيتر أول من نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية في العام ١٩٥٤ في القاهرة. وتميزت ترجمته عن ترجمات أخرى عديدة، بالدقة والأمانة والوعي في انتقاء الكلمات والمفردات بحرص زائد لتبقى الأفكار التي جاء بها المؤلف الفرنسي، كما هي في اللغة الأم. وبسبب هذا الحرص الشديد فقد أقرت «اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية - الاونسكو» هذه

الترجمة في أوائل الخمسينات. والواقع فإن «العقد الاجتماعي» لم يكن الكتاب الوحيد الذي حظي بهذه العناية الخاصة في النقل الأمين، بل إن القائمة الطويلة لترجماته عرفت بهذه الدقة الشديدة؛ كما تميز انتقاؤه للكتب التي نقلها إلى لغة الضاد، بما يفيد المواطن والأمة في بناء المجتمع الديمقراطي الحر وترسيخ العلاقات الاجتماعية والسياسية الأفضل داخل هذا المجتمع، وبما يزيدنا اطلاعاً ومعرفة بتجارب الشعوب الأخرى.

وفي هذه السنوات الصعبة التي يعيشها العرب في مختلف أقطار الوطن الكبير، وفي ظل الأوضاع الجديدة التي يواجهها مجتمعا ومؤسساته، فقد وجدت مؤسسة الأبحاث العربية فائدة كبيرة في إعادة نشر هذه الترجمة علها تساعد في ارساء أسس البناء الديمقراطي المطلوب وتوعية المواطن بحقوقه في هذه المرحلة الدقيقة من واقعنا المعاصر.

ويبقى علينا أن نسجل شكر «مؤسسة الأبحاث العربية» للأستاذ عمر عادل زعيتر وامتنانها، لمساهمة في اصدار الطبعة الثانية لهذا السفر القيم.

مؤسسة الأبحاث العربية

(١)

مقدمة المترجم

أَقَدِّمُ تَرْجَمَةً « الْعَقْدُ الاجتماعيُّ أو مبادئ الحقوق السياسية »
لجان جاك رُوسُو . . .

في اليوم الثامن والعشرين من يُونيه^(١) سنة ١٧١٢ وُلِدَ جان جاك رُوسُو
في جَنِيف .

وكان أبوه إسحقُ سَاعِيًّا^(٢) ، وكانت أمه سوزان بَرْنارد ابنةَ قَسَّيسٍ ،
وكان جدُّه الأعلى دِيدييه رُوسُو قد هاجر من باريس إلى جَنِيف في
سنة ١٥٥٠ ، أى أيام الحروب الدينية ، وقد استقرت أسرته ، التي هي
من أصل فرنسيٍّ خالص ، بهذه المدينة منذ ذلك الحين .

ولم يَمُت رُوسُو أمّه سوزان بَرْنارد ، فقد ماتت بُعِيدَ ولادته ، ولم
يكن ليجاوز اليومَ الثامن من عُمره حينما فَقَدَهَا ، فقام أبوه بشؤون تربيته
في البُداءة ، ولكن من غير أن يُعْنَى بأمر تهذيبه كما يجب ، ومع ذلك فقد
تَعَلَّمَ القراءة ابنًا للسادسة ، وطالع مع أبيه كتبًا كثيرة قبل بلوغه العاشرة
من سِنِيهِ .

وكان أبوه إسحقُ نَزَقًا عاطفيًّا ذا أَثَرَةٍ ، وبما حَدَّثَ في سنة ١٧٢٢ أن تشاجر
هو وضابطٌ في جَنِيف قريبٌ للقاضي الذي يحكُم في الدعوى ، فقرَّ من
جَنِيف خشيةَ القسوةِ عليه ، وأقام بقرية نِيُون البعيدة حيث تزوج واستقرَّ

حتى آخر حياته ، وقد ندر اجتماعه بابنه بعد ذلك .

ويقوم بشأن تربيته بعد فرار أبيه خاله برنارد الذي كان مهندساً في مدينة جنيف ، ويرسله خاله هذا إلى كاهن بواصي ، لأنبرسيه ، ليتعهد أموره ، ف قضى عنده عامين ، ويكسر مُشطاً لأخت معلّمه ، ويعاقبه معلّمه هذا على فعل لم يقترفه ، فيألم كثيراً ، ويعود إلى منزل خاله سنة ١٧٢٤ ، وتحسن زوج خاله معاملته ، وتأمّط عليه .

ويبلغ الثالثة عشرة من سنّيه ، ويجعله خاله تلميذاً لدى مؤثّق على الرغم منه ، ويزدرّيه معلّمه لعدم نجاحه ، ويُعيّده إلى خاله ، فيرسله إلى نحات في سنة ١٧٢٥ ، ويحبّ فنّ النحت ، ولكن النحات يفسّو عليه ، ويكثر ضربه ويجعله بائساً مكّاراً خبيثاً ، وفي سنة ١٧٢٨ ، حين كان في السادس عشر من عمره ، ذهب مع أصدقاء له للنزهة خارج جنيف ، ولما عاد مساء وجدّ أبواب هذه المدينة مغلقة ، فتعثّلت له غلظة أستاذه ولم يرجع إليه ، وصار يطوف حول جنيف أياماً ويعيش مع الأشرار فانحطّ .

ويقصّد رؤسو دير كُونفِنْيُون بمديرية سافوا الإيطالية ، ويُلقّنه كاهن هذا الدير ، بُونفِيرُ ، مبادئ الكتلكة ، ويُبعّده من البروتستانية التي كان يدين بها ، ويرسله إلى مدام دُوفَارَنز بمدينة أنسي ، وكانت هذه السيدة بالغة الجمال فحاولت أن تجعله كاثوليكياً مقبولاً في مدرسة كاتشومن بتورين حيث ارتدّ عن البروتستانية .

وجد رؤسو رجال دير تورين فاسدى السيرة ، وودّ لو ينجو منه ، فساعده

على الخَلَّاص كاهنٌ عَطُوفٌ قامَ بزيارةٍ عابرةٍ لذلك الدير ، وهكذا هَرَبَ رُوشو منه ليعود إلى سابق فقره .

ظَلَّ رُوشو عاطلاً من العمل جانلاً في الطُّرُق حتى نَفِدَ جميعُ ما عنده من نَقْد ، وكاد يموت جوعاً فَرَجَعَ إلى ذلك الكاهن الحسن فأشركه في معيشته موصياً إياه بالصبر واحتمال الألم ، ومن هذا الكاهن اقتبس الإخلاصَ وحبَّ الإنسانية ومَقَّتَ النفاق .

ويبحث رُوشو عن عملٍ يعيش منه ، وَيُسْتَخْدَمُ في حانوتٍ حسنةٍ إيطاليةٍ ، وَيَطْرُدُهُ زوجها عن غَيْرَةِ ، وَيَعْمَلُ عند أرملة غنية ، وتموت هذه السيدة ، ثم يصير خادمَ مائدةٍ في بيت إحدى الأسر النبيلة ، ثم يزوره صديقٌ من جَنيف فيرافقه ويترك الخِدْمَةَ مفضلاً الحرية على الاستقرار . وَيَفْرُغُ كِبْسُهُ ، وَيَقْصِدُ ثَانِيَةً مَنَزِلَ مدام دُوفَارِنز بمدينة أنسى سنة ١٧٢٩ ابناً للثامنة عشرة ، فَيُرَحِّبُ به ، وَيَقْضِي في هذه المدينة حياةَ سعادة ، يقضيها في القراءة والدراسة ، وترُسِلُهُ مدام دُوفَارِنز إلى إحدى المدارس لإتقان اللاتينية فيقرر أساتذته عدمَ صلاحه لهذا ، ويسافر إلى ليون بعد شتاء يقضيه في منزل تلك السيدة ، وَيَلْقَى حياةً قاسيةً في ليون ، ويعود إلى ذلك المنزل فيجد مدام دُوفَارِنز مسافرةً ، ويسأل فلا يَعْرِفُ أين تقيم ، ولا متى تعود .

ومن المصادفات أن لاقى في أنسى خادمةً جاءت للبحث عن مدام دُوفَارِنز فلم تَعْلَمْ أين هي أيضاً ، ويسافر مع هذه الخادمة إلى قرية فرييرغ حيث يقيم أبوها ، وَيَمُرُّ في طريقه على أبيه في قرية نِيُون ، ويتعاقبان ، ولا تُحْسِنُ

زوج أبيه قبوله ، فداوم على سفره إلى قرية فريبُرنغ ، ولا يُحسِن أبو الخادمة استقباله ، فيتوجه إلى مدينة لُوزان مُفسِراً كثيراً .

وفي لُوزان يزعم أنه أهلٌ لتعليم الموسيقى مُدْعياً أنه تعلَّمها في باريس مع أنه لم يَرها حتى ذلك الحين ، وهو على ما كان من كَلَفه بالموسيقا كان جاهلاً لها ، فيُمنى بحبوطِ ذريع .

ويغلب الغموض على تاريخ تلك المغامرات التي حَدَّث عنها في « اعترافاته » ، ولكنها وقعت في ثلاث سنين كما يظهر ، فلما حَلَّت سنة ١٧٣١ ذهب إلى مدينة بُودري فوجد في أحد فنادقها قسيساً يُحَدِّثُ بِلغةٍ لا يعرفها غيرُ رُوسُو ، فاتخذ رُوسُو ترجماناً له ، وصار يُحِبُّ معه بلاداً كثيرة حتى انتهى إلى سُولُور ، فأعجب السفيرُ الفرنسيُّ فيها برُوسُو وجعله موضعَ رعايته ، ويرسله إلى باريس مع ضابط صغير ، ويعتريه سأمٌ من باريس ومظاهرها ، ويعلمُ نبأ عودة مدام دوفارنر إلى أنسى ويُرْجِع إليها .

بَلَغَ ليونَ خاوى الوِفاض ، فأخذ يَنْسَخُ قِطْعاً من الموسيقى ، وظلَّ يصنع هذا أياماً حتى تَلَقَّى كتاباً من مدام دُوفارنر تدعوه فيه إلى مدينة شانيرى ، فلبَّى الدعوة غيرَ آسِفٍ على ليون لُبُعدها من الحياة الريفية ، وقد بَقِيَ محلٌّ رعاية مدام دُوفارنر ، وقَضَى حياةً هُدوءٍ عندها سنينَ كثيرةٍ سواه أنى شانيرى أم في شارميت ، وفي هاتين المدينتين أَمِنَ رُوسُو في دارسة شَتَّى العلوم فكان لذلك أبلغُ الأثر في كتابة رسائله وكتبه القادمة .

وفي سنة ١٧٣٨ يُصَاب رُوسُو بمرض شديد ، ويُرسَل إلى كلية مونييلي للمعالجة ، ولم يُحسِن مدام دُوفارنر استقباله بعد شفائه لاشتغال قلبها بفرام

حبيب آخر ، وما بذله رؤسو من جهودٍ كثيرة لإقضاء هذا المنافس كان على غير جدوى .

وفي سنة ١٧٤٠ سافر إلى ليون حيث مكث عاماً ، وحيث اتُّخذَ مرياً لأبناء حاكم ليون الأكبر دومايلي ، ثم عاد إلى شارميت عن شوقٍ إلى مدام دوفارنر ، فكان قبولها له حسناً على غير ما ينتظر ، ولكن مع بقاء الحبيب المنافس محتلاً للمكان الأول من فؤادها ، فعزم على السفر إلى باريس .

ذهب إلى باريس سنة ١٧٤١ بالغاً التاسعة والعشرين من سنّيه ، ونزل بفندق سان كنتان الوضع ، وقد كان ذامزاعاً في الموسيقى ، وقد جدّ في كسب عيشه من هذا الفن ، فعرضَ في سنة ١٧٤٢ على مجمع العلوم منهاجَه فيها فلم يَجِدْه هذا المجمع جديداً ولا نافعا ، فردّه ، غير أن النجاح إذا لم يكن حليفه في هذا الحقل كانت له تعزيةٌ بما اتَّفَقَ له من اتصالٍ برحال العلم والأدب والفلسفة في باريس وانتفاعه بمعارفهم .

وفي ذلك الفندق وقع نظر رؤسو على فتاة ريفية اسمها تريز لوفاشور بالفةٍ من العمر اثنتين وعشرين سنة ، وكانت هذه الفتاةُ تَعْمَلُ خادمةً فيه ، وكانت من أهل أورليان ، وقد رَقَّ رؤسو لها لِمَا رأى من هُزُو الناس بها ابساطتها وبلهها ، فاتخذها رفيقةً له عن حُبٍّ وعاطفة ، وغادرا الفندق ، وقد دامت حياتُهما معاً ستاً وعشرين سنة .

والحقُّ أن تريزَ كانت على جانب عظيم من الغباوة ، وكانت لا تُحسِن شيئاً من القراءة والكتابة ، وكانت كثيرة الشغب والنزاع ، ومع ذلك كان رؤسو كثيرَ الإعجاب بها ناظراً إليها بعين الحبِّ راضياً بجمالها وحُسنِ

صوتها ، متجاوزاً عن عيوبها وققرها مُفضياً عما يَفْعَلُه عنها من عبقرية ونبوغ ، وقد دامت حاله هذه نحوها اثنتى عشرة سنة .

وَتَغَيَّرَ حُبُّ تَرِيزَ له مع الزمن ، وصارت لا تبالي به ولا تفكر فيه ، وطلبت منه الفراق قبل موته بتسع سنين ، فقد وَلَدَتْ له خمسة أولاد ، وسَلَّمَهُم إلى ملجأ اللُقَطَاء على مَضَضٍ من الأم ، وذلك من غير أن يَتْرُك ما يَدُلُّ على أصلهم في المستقبل ، وبعتمر عن ذلك بفقره واضطراره إلى كسب عيشه بكَدِّه ، وإن كان يَهْدِف في الحقيقة إلى الحياة الحرة الطليقة التي لا تَشْغَل باله بولَد ، وفي ذلك من الابتعاد عن الإنسانية والروءة وحسَّ الواجب ما لا يخفى ، وقد أراد رُؤُسُو أَنْ يُكَفِّر عن خطيئته هذه التي لا تُغْتَفَر بوضعه كتاب « إميل » العظيم الشأن فيما بعد ، ومع ذلك فقد وَجِدَ مَنْ شَكَّ في صحة حكاية أطفاله الخمسة تلك ذاهباً إلى أنها دُسَّت في « اعترافاته » التي نُشِرَتْ بعد موته .

وفي اعترافاته تلك يذكر رُؤُسُو أنه صَرَّح رسمياً بزواجه بِتَرِيز بعد معاشرته إياها رُبْعَ قرن ، وقد صَرَفَهَا بذلك عن طلبها الفراق ، فظلت رفيقَةً له إلى أن مات ، وإن لازمها الغمُّ والألم حزناً على أطفالها أولئك . قلنا إن رُؤُسُو ذهب إلى باريس ، وفي هذه المدينة قضى حياةً عسيرةً ككُتَّاب ذلك العصر ، فقد كان يَتَعَيَّش من استنساخ القِطَع الموسيقية فيها مع قبوله في رِدَاة المجتمع الراقى ، ثم ذهب إلى البندقية سكرتيراً لسفير فرنسا دُومُونِيغ .

ويعود رُؤُسُو إلى باريس حيث أصبح مستخدماً لدى الملزم العام دُوبان

سنة ١٧٤٨ ، وفي ذلك الحين يُقَدَّم إلى مدام ديبيناي ، ويرتبط بأواصر الصداقة في ديدرو الذي كان من رجال الشعب أيضاً فيقضى حياة شاقّة مثله في باريس .

وبينا كان ذلك حال رُوسو في سنة ١٧٤٩ ، حين كان ابناً للسادسة والثلاثين ، نَشَرَت أكاديمية ديجون إعلانَ مسابقةٍ في موضوع : « هل أدى تقدم العلوم والفنون إلى إفساد الأخلاق أو إلى إصلاحها ؟ » ، وكان صديقه ديدرو في سجن فَنَسِن وقتئذٍ بسبب « رسالته عن الفمى » ، فاطلع على ذلك الإعلان حين ذهابه إلى زيارته ، فَمَنَّ له وهو في الطريق أن يشترك في المسابقة ، وُيَكَلَّم ديدرو في الأمر فيشيرُ عليه بالترام جانب إفساد العلوم والفنون للأخلاق لِمَا في هذا من طرافةٍ وتوجيهٍ نظريٍّ ، ولِمَا ينطوى الترامُ جانب إصلاحهما للأخلاق من ابتذال .

أَعْمَل رُوسو ذهنه وَجَعَ قَوَاه ، وكتب في الموضوع فأقام الدليل على أن العلوم والفنون أفسدت الأخلاق وأوجبت شقاء الإنسان وادَّعى أن الترف والحضارة من نتائج العلوم والفنون ، وأنهما عِلَّةُ فساد الأخلاق ، فقال بالرجوع إلى الحال الطبيعية ، ومما ذهب إليه في تلك الرسالة كونُ النِّقَافَةِ أقربَ إلى الشَّرِّ منها إلى الخير وَكَوْنُ التفكيرِ مناقضاً لطبيعة الإنسان ، وَكَوْنُ الفضيلة والأمانة والصدق لا أثَرُ لها في غير الحال الطبيعية حيث لا علوم ولا فنون . . . وكتبَ رُوسو رسالته تلك بقلم حارٍّ وعاطفة جارفة ، فجاءت مبتكرةً في مجتمعٍ بلغ الغاية من المدنية مخالفةً لِمَا عليه الجمهور ، فنال رُوسو بها الجائزة .

وَيُعَدُّ رُوشُو في رسالته تلك كالحامى الذى يلتزم طرفاً واحداً في المرافعات فيصُفِّبُ تصديقُ جِدِّيَّتِهِ في تمثيل دوره ، ولذلك لا تتجلى أهمية رسالته تلك في اشتغالها على مذهبٍ إيجابى ، بل في كونها مفتاحاً لنشوء رُوشُو الذهنى وفي كونها مرحلةً مؤديةً إلى « العقد الاجتماعى » ، فالواقعُ أن هذه الرسالة تحتوى أصلَ مذهب رُوشُو وعقيدته ، ومنها تُعَلَّمُ عداوته للترف والمدنية ونظام الطبقات كما يُعَلَّمُ منها دفاعه عن الحرية .

وَيَذِيعُ صيتُ رُوشُو بتلك الرسالة بعد مُخُولِ ذِكْرِ ، ويُعَجَّبُ بها كُتَّابٌ وَيَحْمِلُ عليها آخرون ، وَيُجِيبُ رُوشُو عن النقد المُوجَّهَ إليه بأنه لم يُردِ الرجوع بالناس إلى الوراء ، وإنما أراد العَوْدَ إلى الفضائل والابتعاد عن الترف والذائل وسيادة المساواة بين الأنام .

وَبَرى رُوشُو بعد وَضْعِ تلك الرسالة أن يُوفِّقَ بين سلوكه وما عَرَضَهُ فيها من مبادئ ويعيشَ مستقلاً ، فيترك مكانه مستخدماً وَيَجْعَلُ من نفسه ناسخاً للموسيقا .

وفي سنة ١٧٥٣ أعلنت أكاديمية دِيْجُون مسابقةً أخرى عُنوانها « ما أصل التفاوت بين الناس ، وهل أجازاه القانون الطبيعى ؟ » ، ويشترك رُوشُو في المسابقة لِمَا لاقى من نجاحٍ في الأولى ، ولكنه لم ينل الجائزة لشدة حَمْلِهِ على الاستبداد ، وينشرها في سنة ١٧٥٥ مُقدَّمةً إلى جُمهورية جَنِيف ، ويذهب إلى جَنِيف بعد إصدارها ، ويعود إلى باريس منتحلاً البرُوتستانية حاملاً لقبَ مواطنٍ بجَنِيف .

وتدلُّ كلمة « الطبيعة » هنا على تطور كبير ، فلا يعارض رُوشُو بها

شُرُورَ المجتمع معارضةً فارغةً ، بل تنطوى على أمور إيجابية ، فترى نصف « أصل التفاوت » يشتمل على وصفٍ خياليٍّ للحال الطبيعية التي يكون الإنسان فيها محصوراً ضمن أضيق مجال مع قليلٍ احتياجٍ إلى أمثاله وقليلٍ أكثرث لِمَا وراء احتياجات الساعة الحاضرة .

وفي هذه الرسالة يُصَرِّح رُوشُو بأنه لا يفترض وجودَ الحال الطبيعية فعلاً ، وإنما يستحسن حالاً من الممجيّة متوسطةً بين الحال الطبيعية والحال الاجتماعيّة يحافظُ الناسُ بها على البساطة ومنافع الطبيعة ، ويظهر من تعليقات رُوشُو على مَثْنِ الرسالة أنه لا يريد رجوعَ المجتمع الفاسد الحاضر إلى حال الطبيعة ، وإنما يَعُدُّ المجتمعَ أمراً لا مفرّاً منه مع فساده ، وهو يُعَلِّلُ هذا الفسادَ بالتفاوت بين أفراد المجتمع في المعاملات والحقوق فيتغنى بالإنسان الطبيعيّ الطاهر ، ويقول بتلك الحال المتوسطة حيث تسود المساواة .

وقد وُجِدَ من يؤاخذ رُوشُو على سلوكه مِنْهُاجَ التاريخ في « أصل التفاوت » ، مع أنه لم يَحْرِصْ على إلbas هذه الرسالة ثوباً تاريخيّاً ، وانتحالُ المناحي التاريخية الزائفة من خصائص القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، ورُوشُو لم يُبَالِ بهذه المناحي .

وفي سنة ١٧٥٥ نَشَرَ رُوشُو رسالةً « الاقتصاد السياسي » ، وهناك شكٌّ في كونها وُضعت قبلَ رسالة « أصل التفاوت » أو بعدها ، فالذي يظهر أولَ وهلةٍ كونُ رسالة « الاقتصاد السياسي » على نَمَطِ « العقد الاجتماعي » ، وهذا يدلُّ على أنها أُلْفَت بعد « أصل التفاوت » .

ومهما يكن من أمرٍ فإن رُوشُو بدأ هذه الرسالة بمناقشةٍ حَوْلِ طبيعة

الدولة وإمكان التوفيق بين وجودها وحرية الإنسان ، فرأى أن الدولة هيئة تَهْدَفُ إلى سعادة جميع أعضائها ، وجعل جميع وجهات نظره في الجباية تابعا لهذا الهدف ، وذهب إلى أن الكاليات وحدها هي ما يجب أن يكون تابعا للضرائب وإلى وجوب فرض ضرائب فادحة على أمور الترف ، وإلى عدم وضع ضريبة على الحاجيات كالقمح والملح .

ولم تشمل رسالة « الاقتصاد السياسى » على كثير من مباحث الاقتصاد المعروفة ، بل تحتوى آراء رؤسُو السياسة إجمالاً ، وقد وضعها أيام عمت المجاعة فرنسة فكان الفقراء يموتون عن احتياج ، على حين يتمتع الأغنياء بأطياب التَّعْمِ وضروب التَّرف .

وقدّم « الاقتصاد السياسى » الأولُ هو أكثر ما يستوقف النظر ، فهو يَهْدُمُ ما يُبَالِغُ فيه غالباً من المقابلة بين الدولة والأسرة ، فيذهب إلى أن الدولة ليست ذات طبيعة أبوية ، وأنها تقوم على إرادة أعضائها العامة . ومن مطالعة كتاب « الاقتصاد السياسى » يُرى أن رؤسُو كاد يَبْلُغُ به مَرَحَلَةَ النُّضْجِ في آرائه السياسية ، فكان هذا مُبَشِّراً بكتاب « العقد الاجتماعى » فى نهاية الأمر .

ظهر « العقد الاجتماعى » مع كتاب « إميل » سنة ١٧٦٢ ، فدلّ بذلك على بلوغه الذروة من عمله ، والواقع أن « العقد الاجتماعى » يشتمل عملياً على نظريته السياسية الإنشائية كلّها ، ويدلّ عنوانه على موضوعه ، ويُسمّى هذا الكتاب « مبادئ الحقوق السياسية » أيضاً ، ويوضح هذا العنوانُ الثانى العنوانَ الأول .

وَضَعَ رُؤُسُو هَذَا الْكِتَابِ ، وَكَانَ مِنَ الْخَطَرِ الْبَالِغِ أَنْ يَجْهَرَ الْإِنْسَانُ بِأَيِّ رَأْيٍ خَيْرٍ حِينَمَا وَضَعَهُ ، وَكَانَ رُؤُسُو جَرِيئًا فِي كُلِّ مَا أَبْدَاهُ فِيهِ ، وَفِي هَذَا الْكِتَابِ حَمَلَ رُؤُسُو عَلَى الرَّقِّ وَعَدِمَ الْمَسَاوَاةَ وَنَاضَلَ عَنْ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ وَأَقَامَهَا عَلَى طَبِيعَةِ الْأُمُورِ ، وَقَالَ إِنَّ هَدَفَ كُلِّ نِظَامٍ اجْتِمَاعِيٍّ وَسِيَاسِيٍّ هُوَ حِفْظُ حَقُوقِ كُلِّ فَرْدٍ ، وَإِنَّ الشَّعْبَ وَحْدَهُ هُوَ صَاحِبُ السِّيَادَةِ ، وَكَانَ يَهْدَفُ إِلَى النِّظَامِ الْجُمْهُورِيِّ ، فَتَحَقَّقَ هَذَا النِّظَامُ بِالثَّوْرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ سَنَةً حِينَ اتَّخَذَ « الْعَقْدُ الْاجْتِمَاعِيُّ » إِنْجِيلَ هَذِهِ الثَّوْرَةِ .

وَلَمْ يَقُلْ رُؤُسُو بِمُحْكَمَاتِ زَمَنِهِ لِمَنَافَتِهَا لِلطَّبِيعَةِ ، وَيَقُومُ مَذْهَبُهُ عَلَى كَوْنِ الْإِنْسَانِ صَالِحًا بِطَبِيعَتِهِ مَحَبًّا لِلْعَدْلِ وَالنِّظَامِ ، فَأَفْسَدَهُ الْجَمْعُ وَجَعَلَهُ بَاسًّا ، وَالْمَجْتَمَعُ سَيِّئٌ لِأَنَّهُ لَا يَسَاوِي بَيْنَ النَّاسِ وَالْمَنَافِعِ ، وَالتَّمَلُّكُ جَائِزٌ لِأَنَّهُ مُقْتَطَعٌ مِنَ الْمُلْكِ الشَّاعِثِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِالْإِنْسَانِيَّةِ وَحْدَهَا ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْضَى عَلَى الْجَمْعِ إِذَنْ ، وَأَنْ يُزَجَعَ إِلَى الطَّبِيعَةِ ، وَهَنَالِكَ يَتَّفَقُ النَّاسُ بِعَقْدٍ اجْتِمَاعِيٍّ عَلَى إِقَامَةِ مَجْتَمَعٍ يَرْضَى بِهِ الْجَمِيعُ ، فَيُقِيمُونَ بِذَلِكَ حُكُومَةً تَمْنَحُ الْجَمِيعَ ذَاتَ الْحَقُوقِ فَتَقُومُ سِيَادَةُ الشَّعْبِ مَقَامَ سِيَادَةِ الْمَلِكِ ، وَيَتَسَاوَى فِيهَا النَّاسُ وَتُنَظَّمُ الثَّرْوَةُ وَالتَّرْبِيَّةُ وَالدِّيَانَةُ .

وَفِي كِتَابِ « إِمِيل » ظَهَرَ رُؤُسُو الْفِيلَسُوفُ الْمَرْبِّيُّ بِجَانِبِ رُؤُسُو الْفِيلَسُوفِ الْاجْتِمَاعِيِّ ، وَقَدْ حَاوَلَ رُؤُسُو أَنْ يُكَفِّرَ بِكِتَابِ « إِمِيل » عَنِ خَطِيئَتِهِ تَجَاهَ أَوْلَادِهِ كَمَا قُلْنَا ، وَيُعَدُّ رُؤُسُو بِهَذَا الْكِتَابِ مُؤَسَّسَ التَّرْبِيَةِ الْحَدِيثَةِ ، فَفِيهِ أَلْفَى دُرُوسًا مُنْتَمَةً فِي تَرْبِيَةِ الْأَطْفَالِ وَمَذَاهِبِ التَّرْبِيَةِ وَالْفَضِيلَةِ وَالْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَقَدْ نَالَ كِتَابُ « إِمِيل » مِنْ بُعْدِ الصَّبْتِ وَالْأَثَرِ

ما أصبح معه مُعَوَّل علماء التربية ، حتى إن الفيلسوف الألماني الكبير كُنْتُ
تأثر به كثيراً ، وَكُنْتُ حيناً أخذ يطالعه أبى مفادرة منزله إلى نزته اليومية
قبل الفراغ من قراءته ، وَكُنْتُ مَنْ تَعَلَّمُ تَمَسُّكَه بنزته تلك وعدم عدوله
عنها إِلَّا لأمرٍ جَلَل .

وقد أَلَفَ رُوشُو قصة حياته الخاصة فى « اعترافاته » فوضع الجزء الأول
منها سنة ١٧٦٦ ، وقد ظهر رُوشُو فى هذا الكتاب مثالَ القاضى المورخ
العادل النزيه ، فلم يكتم شيئاً من خطيئاته ولم يَزِدْ فى حسناته ، ولم تُنَشَر
هذه « الاعترافات » إِلَّا بعد موته ، وعليها يُعْتَمَد فى تَرْجَمَةِ حياته .

قلنا إن رُوشُو عاد من جَنيف إلى باريس منتحلاً البروتستانية ،
وتَعَرَّضَ عليه صديقه مدام دِيبيِنَاى فى سنة ١٧٥٦ ملجأً فى وادى
مُونْمُورَنسِي بالإرْمِيَتَايج ، فَيَقْبَلُه ، وهناك كتب رواية إلُوِيْز عن حُبِّ
كان يَشْعُرُ به نحو بنت أخت مدام دِيبيِنَاى ، مدام دُو دِيْتُو ، التى
كانت ذاتَ صلة بالشاعر لَنِيِر ، وقد كان لهذا الغرام الحزن أثرٌ سِيءٌ
فى نفس رُوشُو ، فقد أصبح قاتم الطبع ، فقطع اتصاله بـ مدام دِيبيِنَاى ،
وغادر الإرْمِيَتَايج لِيَأْوِيْ إلى مُونلويس بالقرب من مُونْمُورَنسِي ، إلى هذا
الماوِى الذى قَدَّمَه إليه مريشال لُوكْسَنْبُرْغ ، وإلى هذا الدَّوْرَ ترجع
نظرياته الاجتماعية وأفكاره الإصلاحية التى أدرجها فى « العقد الاجتماعى »
و « إميل » وفى رسالته إلى دالْنِيِر عن المسارح فباعدت هذه الرسالة بينه
وبين فولتير وألقت بينهما بذورَ البغضاء ، وفى « إميل » هاجم عقيدة
الوحى منكرأ له مع قوله بوجود الإله ، فحكمت عليه جَنيفُ وباريسُ

والبرلمان ، فهاجر إلى موطنه ترافير في حكومة نوشاتل حيث قضى حياة غربية وتزانياً برزى الأرمن ، وحيث وُضِعَ في سنة ١٧٦٤ دِفاعاً عن « إميل » ، ويُحْمَلُ على مفارقة سويسرة ، ويستقرُّ بإنكلترة ، بقوَّنون ، عند الفيلسوف الإنكليزي هيوم ، ويكتب القسم الأول من « اعترافاته » ، ولكنه لم يَلَيْثْ أن ترك هذا الفيلسوف الإنكليزي متهماً إياه بالانتماء به مع أعدائه .

ويعود رُوشو إلى باريس في سنة ١٧٧٠ بعد طوافٍ في عدَّة مدنٍ بدُوفينه ، متكرِّراً خشية الاعتقال ، ويقم بباريس سبع سنين غير واثقٍ بأحد متمتعاً بجمال الطبيعة في ضواحيها ، ويَكْسِبُ عيشه من نسخ قطعٍ من الموسيقى ، ويبتعد عن الناس والأصدقاء ، ثم يترك استنساخ القطع الموسيقية عن ضعفٍ وعجزٍ فيفقدو مُعَوِزاً إلى النهاية .

وفي السنة الأخيرة من حياته يُقَدِّمُ إليه صديقه دُو جِواردين ملجأً في لارْمُونُفِيل البعيدة من باريس نحو عشرين كيلومتراً فيَقْبَلُهُ ، ويموت فجأةً بعد ستة أسابيع من انزوانه في هذا الكوخ ، وكان ذلك في ٣ من يولييه^(١) سنة ١٧٧٨ . تاركاً هذه الحياة وما فيها من أحزان وآلام ، ويُظَنُّ على غير حقٍّ أنه مات مسموماً أو منتحراً بطلقة فَرْدٍ ، ويُذَفَّنُ بجزيرة الحَوَرِ في لارْمُونُفِيل .

ويَرَقُدُ في هذه الجزيرة حتى سنة ١٧٩٤ ، وفي ٢٠ من فَنْدِيمُور من السنة الثالثة (١١ من أكتوبر^(٢) سنة ١٧٩٤) يُنْقَلُ رفاته باحتفال عظيم إلى

مدفن العطاء بباريس (الْبَارَنِيُون) وَفَقَ مَرْسُومِ أَصْدَرِهِ مَجْلِسِ الْعَهْدِ ،
وذلك مع بقاء ضريحه قائماً في تلك الجزيرة حيث مكث مدفوناً ستة
عشر عاماً .

كان رُوشو سيئ الحظّ فعاش شريداً بائساً ، ولعله كان لهذا أثرٌ في
عبقريته ووضع مبادئه ، وعاش رُوشو في بيئة فاسدة قاسية ، وكان
لهذا عملٌ عظيم في نُضْجِ آرائه والكشف عن كثير مما يحيط به من
المفاسد والشرور والجهل بآرائه في الاجتماع والسياسة والاقتصاد والترية .

وكان رُوشو عليلاً فأثر الحياة الهادئة على غيرها ، فكان هذا عاملاً
في مُعَمِّقِ تفكيره ، وحلّ روسو على العقل ورَفَعَ من شأن الشعور فقال
إن العقل إذا ما استطاع أن يَنْقُضَ العقيدةَ بالله وأن يُنْكَرِ الخلود فإن
الشعور يؤيدها ، فلماذا لا نصدق الشعور بدلاً من الشكّ الجامح الذي
يؤدى إليه العقل ؟ وقد أراد كُنْتُ أن ينقذ الدين من العقل كذلك ، فقامت
رسالته على ذلك أيضاً .

ويعدُّ رُوشو من أعظم من أنجبت بهم فرنسا من الكتاب ، غير أن
آراءه تُقْبَلُ أو تُرْفَضُ على حسب الأمزجة ، وهو يُحِبُّ أو يُكْرَهُ
ككتابٍ أوحى بالثورة الفرنسية قبل كلِّ شيء .

والآن يوجد لكتبه معنيان ، فيها يُنْقَذُ إلى الدهنية التي كانت سائدةً
للقرن الثامن عشر ، وهي ذاتُ أثرٍ بالغٍ في حوادث أوربة التي وقعت فيما
بعد ، وبهذه الكتب يُمَثَّلُ رُوشو في عالم الفكر السياسي مرحلة الانتقال
من النظرية التقليدية للدولة في الفرون الوسطى إلى الفلسفة الحديثة حول الدولة .

ولم يعالج رُوشو نُظْمَ الدول الموجودة ، خلافاً لِمَا صَنَعَ مونتسكيو وفولتير ، فبينما كان مونتسكيو وفولتير ، اللذان هما من أبناء الطبقة العليا ، يقتصران على المطالبة بالإصلاح السياسي والديني وتلم شوكة الاستبداد كان ابنُ الساعِي رُوشو ، كان ابن الشعب روسو ، الذي قضى شباباً قاسياً ، ينتهى بألامه إلى ضرورة تجديد الدولة والمجتمع تجديداً كلياً ، ومن قول رُوشو : « لم يَهْدِف مونتسكيو إلى معالجة مبادئ الحق السياسي ، وإنما كان يكتفى بمعالجة الحق الوضعي (القانون) للحكومة القائمة ، فلا يمكن أن يَبْدُو اختلافٌ بين دراستين أكثر من هذا » ، ومن ثمَّ يكون رُوشو قد تَمَثَّل موضوعه مختلفاً عن موضوع « روح الشرائع » كلَّ الاختلاف .

وعن رُوشو وما كَتَبَ يقول المؤرخ الاسكتلندي المشهور توماس كارليل : « لقد قَدَّر العالم على إلقاء ذلك البطل إلى الأسطحة ، وعلى اتخاذهُ أضحوكةً يُسَخَّرُ منها كما يُسَخَّر من البُله والمجانين ، وعلى إجاعته وتركه يتضور جوعاً كالوحش المسجون ، فهل قَدَّر العالم على منعه من إضرام الثورة وإشعال الأرض ناراً تَلْظَى ؟ لقد وَجَدَت الثورة الفرنسية إنجيلها في كتابات رُوشو ، وقد أحدثت آراؤه الشبيهة بالجنون في آفات المدنية وتفضيلهُ عيش المتوحشين على عيش المتمدينين جنوناً فاض في أنحاء فرنسا وغمرها » .

(٢)

الترجمة

تنبيه

استُخْلِصَتْ هذه الرسالةُ الصغيرة من كتابٍ أكثر
اتساعاً ، من كتابٍ شَرَعْتُ فيه قديماً من غير أن أزن
قدرتي فتركته زمناً طويلاً ، وهذا المقتطفُ هو أعظمُ
ما أمكن اختياره من مختلفِ المختارات التي اقتبستها مما
كُتِبْتُ ، وقد بدا لي أنه أقلُّ تفهّماً مما يُعْرَضُ على
الجمهور ، وعاد ما بَقِيَ غيرَ موجودٍ .

البَابُ الْأَوَّلُ

أريدُ البحثَ عن إمكان وجود قاعدةٍ إداريةٍ شرعيةٍ صحيحةٍ في النظام المدنيّ عند النظر إلى الناس كما هم عليه وإلى القوانين كما يُمكن أن تكون عليه ، وسأحاول أن أمزج دائماً ، بين ما يُبيِّحه الحقُّ وما تأمر به المصلحة ، وذلك لكيلا يُفصلَ بين العدل والمنفعة مطلقاً .

وأدخلُ في البحث من غير أن أثبت أهمية موضوعي ، وسأسأل عن كوني أميراً أو مشترعاً حتى أكتب في السياسة ، ويكون جوابي : كلاً ، ولذا أكتب عن السياسة ، ولو كنت أميراً أو مشترعاً ما أضعتُ وقتي في قول ما يجب أن يُصنَّع ، وأصنع ذلك أو أنسكت .

وقد ولدتُ مواطناً في دولة حرة ، وعضواً لصاحبة سيادة ، وعلى ما يُمكن أن يكون لصوتي في الشؤون العامة من نفوذٍ ضعيفٍ يكفي مالى من حقِّ التصويت فيها لحفلي على القيام بواجب دراستها ، وأراني سعيداً عند ما أنعم النظر في الحكومات فأجدُ في مباحثي ، دائماً ، أسباباً جديدةً أحبُّ بها ما هو خاصٌّ ببلدي منها .

الفصل الأول

موضوع هذا الباب الأول

يُولَدُ الإنسانُ حُرًّا ، وَيُوجَدُ الإنسانُ مَقِيداً في كُلِّ مكانٍ ، وهو يَظُنُّ أَنه سَيَدُ الآخَرِينَ ، وهو يَظَلُّ عَبْدًا أَكْثَرَ مِنْهُمْ ، وكيفَ وَقَعَ هذا التَّحَوُّلُ ؟ أَجْهَلُ ذلكَ ، وما الذي يُمَكِّنُ أَنْ يَجْعَلَهُ شَرِيعاً ؟ أَرَأَيْتَ قَادِراً عَلَى حَلِّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ .

ولو كُنْتُ لَا أَنْظُرُ إِلَى غَيْرِ الْقُوَّةِ وَإِلَى غَيْرِ مَا يُشْتَقُّ مِنْهَا مِنْ أَثَرٍ لَقُلْتُ : إِنَّ الْخَيْرَ هُوَ مَا يَصْنَعُ الشَّعْبُ مَا أَكْرَهَ عَلَى الطَّاعَةِ وَأَطَاعَ ، وَأَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَخْلَعَ النَّيِّرَ عَنْهُ عِنْدَ مَا يَسْتَطِيعُ صُنْعَ هَذَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بَاسْتِرْدَادِهِ حَرِيَّتَهُ لِدَاتِ الْحَقِّ الَّذِي تُزْعَتُ بِهِ مِنْهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْذُوراً بَاسْتِرْدَادِهَا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ نَزْعِهَا مِنْهُ غَيْرَ مَعْذُورِينَ فِي ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّ النِّظَامَ الْاجْتِمَاعِيَّ حَقٌّ مُقَدَّمٌ يَصْلُحُ قَاعِدةً لِجَمِيعِ الْحَقُوقِ الْآخَرَى ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الْحَقَّ لَا يَصْدُرُ عَنِ الطَّبِيعَةِ مُطْلَقاً ، وَهُوَ ، إِذَنْ ، قَائِمٌ عَلَى عَهْدٍ ، وَالْمَوْضُوعُ هُوَ أَنْ تُعَرَّفَ هَذِهِ الْعُهُودُ ، وَأَرَى أَنَّ أُثْبِتَ مَا أَسْلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَتَنَاوَلَ ذَلِكَ .

الفصل الثانى

المجتمعات الأولى

مُجْتَمَعُ الأُسْرة هو أقدم المجتمعات ، وهو المجتمع الطبيعى الوحيد ، وذلك إلى أن الأولاد لا يَبْتَمُون مرتبطين فى الأبِ إلّا للزمن الذى يحتاجون فيه إليه لِحَفْظ أنفسهم ، وتَنَحُّلُ الرابطة الطبيعية عند انقطاع هذا الاحتياج ، ويعود الأولاد إلى الاستقلال بالتساوى عند ما يُحَلُّون من الطاعة الواجبة عليهم نَحْوَ الأب ويَحُلُّ الأب من رعاية الأولاد الواجبة عليه ، وهم إذا ما استمرّوا على البقاء متحدّين عاد هذا لا يكون طبعاً ، بل طَوْعاً ، ولم تَدُم الأُسْرة نفسها إلا عَهْداً .

وهذه الحرية العامة هى نتيجة طبيعة الإنسان ، وقانونُ الإنسانِ الأولُ هو أن يُعْنَى ببقائه الخاصِّ ، وواجبه تجاه نفسه هو أولُ ما يَحْرِصُ عليه ، وهو إذا ما بَلَغَ سنَّ الرشد أصبح سيدَ نفسه لما يكون بذلك حَكَمًا فى وسائله الخاصة .

وَيُمْكِنُ أن تُعدَّ الأُسْرة ، إذنْ ، أولَ نَمُوذَجٍ للمجتمعات السياسية ، حيث يكون الرئيسُ صورةَ الأب ، والشعبُ صورةَ الأولاد ، وبما أن الجمعَ يولدون أحراراً متساوين فإنهم لا يَتَنَزَّلون عن حريتهم إلّا لِنَفْعِهِمْ ، وكلُّ الفرق هو أن حُبَّ الأب لأولاده فى الأُسْرة يؤديه بما يَرْعَاهُ به ، وأن لذة القيادة فى الدولة تقوم مقام هذا الحُبِّ الذى لا يَحْمِلُهُ الرئيسُ نحو رعاياه .

وَيُنْكَرُ غَرُوسِيُوسُ قِيَامَ كُلِّ سُلْطَةٍ بَشَرِيَّةٍ نَفْعًا لِلْمَحْكُومِ فِيهِمْ ،
وَيُورِدُ الرِّقَّ مَثَالًا ، وَيَقُومُ طِرَازُهُ الْمُتَادُّ فِي التَّعْلِيلِ عَلَى تَقْرِيرِ الْحَقِّ
بِالْوَقْعِ^(١) دَائِمًا ، أَجَلٌ ، يُمَكِّنُ اتِّخَاذُ مِنْهَا أَكْثَرَ مِنْهُ مِنْطَقًا ، وَلَكِنْ
لَا شَيْءَ يَكُونُ لِلطُّغَاةِ أَكْثَرَ مِنْهُ مِلَامَةً .

وعند غَرُوسِيُوسُ أَنْ مِنَ الْمَشْكُوكِ فِيهِ ، إِذَنْ ، كَوْنَ الْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ
تَابِعًا لِمُتَّةٍ مِنَ النَّاسِ ، أَوْ كَوْنَ هَؤُلَاءِ الْمُتَّةِ مِنَ النَّاسِ تَابِعِينَ لِلْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ ،
وَيَبْدُو فِي جَمِيعِ كِتَابِهِ مِثْلُهُ إِلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا هُوَ شَعُورُ هُوبَزْ أَيْضًا ،
وَهَكَذَا يَكُونُ النَّوعُ الْبَشَرِيُّ مَقْسُومًا إِلَى قُطْعَانٍ مِنَ حَيَوَانٍ فَيَكُونُ لِكُلِّ
قُطْعَةٍ مِنْهَا سَائِسُهُ الَّذِي يَرْعَاهُ لِيَلْتَمِهِ .

وَبِمَا أَنَّ الرَّاعِيَ أَعْلَى مِنْ قُطْعِيهِ طَبِيعَةً فَإِنَّ رُعَاةَ النَّاسِ ، الَّذِينَ هُمْ
رُؤَسَاءُ لَهُمْ ، أَعْلَى مِنْ شُعُوبِهِمْ طَبِيعَةً ، وَهَكَذَا كَانَ يَرَى الْإِمْبَرَاطُورُ كَلِيْفُولَا
عَلَى رِوَايَةِ فِيلُونٍ ، مُسْتَنْتَجَبًا مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ أَنَّ الْمُلُوكَ كَانُوا آلِهَةً أَوْ أَنَّ
الشُّعُوبَ كَانَتْ حَيَوَانَاتٍ .

وَيَتَّفِقُ كَلِيْفُولَا هُوَ وَهُوبَزْ وَغَرُوسِيُوسُ فِي الِاسْتِدْلَالِ ، وَكَانَ أَرِسْطُو
قَدْ قَالَ قَبْلَهُمْ جَمِيعًا إِنَّ النَّاسَ لَيْسُوا مُتَسَاوِينَ بِحَكْمِ الطَّبِيعَةِ ، وَإِنَّمَا يُؤَلَّدُ
بَعْضُهُمْ لِلْعُبُودِيَّةِ وَيُؤَلَّدُ الْآخَرُونَ لِلسَّيْطَرَةِ .

وَكَانَ أَرِسْطُو عَلَى حَقٍّ لَوْ لَمْ يَتَّخِذِ الْمَلُولَ مَحَلَّ الْعِلَّةِ ، فَلَا شَيْءَ أَكْثَرَ
صَحَّةً مِنْ كَوْنِ الْإِنْسَانِ الَّذِي يُؤَلَّدُ عَبْدًا يُؤَلَّدُ لِلْعُبُودِيَّةِ ، وَيُخْشَرُ الْعَبِيدُ كُلُّ

(١) «ليست المباحث العلمية في الحقوق العامة غير تاريخ المساوي السابقة غالباً ، وليس الجد في
دراستها العميقة غير ولى لا نفع فيه » ، (رسالة مخطوطة عن مصالح فرنسة مع جيوانها للمركيز دارجنسون ،
طبع رأى بأمر ديام) ، وهذا ما صنعه غروسيوس تماماً .

شئ. بإيثارهم حتى الرغبة في الخروج منه ، وهم يُحِبُّون عبوديتهم كما كان رفقاء أوليس يُحِبُّون وحشيتهم^(١) ، وإذا وُجِدَ عبيدٌ عن طبيعةٍ ، إذن ، فذلك لما كان من وجود عبيدٍ ضدَّ الطبيعة ، فالقوةُ صنعت العبيدَ الأولين والنذالةُ أدامتهم .

ولم أقل شيئاً عن الملكِ آدمَ ، ولا عن العاهلِ نوح ، بجانب الملوكِ العظماء الثلاثة الذين اقتسموا العالمَ فيما بينهم كما صنع أولاد سأتورن الذين ظنَّ أنهم معروفون ، وأرجو أن أقنع بهذا الاعتدال ، وذلك بما أنتي سليلُ أحدِ هؤلاء الأمراءِ رأساً ، سليلُ الفرعِ الأسنِّ على ما يحتمل ، فكيف أعرف أنتي لا أكون الملكَ الشرعيَّ للجنس البشريِّ بالبحث في الوثائق ؟ ومهما يكن من أمرٍ فإنه لا يُمكن أن يُفكرَ أن آدم كان ملك العالم كما كان رُوبِنْسُنُ ملكَ جزيرته ما بقي ساكنه الوحيد ، وكلُّ ما هو سائغٌ في هذه الإمبراطورية هو أن الملك المطمئن إلى عرشه لم يكن ليخشى تمرداً ولا حرباً ولا مؤتمرين .

(١) انظر إلى رسالة بلوتارك الصغيرة التي عنوانها « لتستعمل البهائم العقل » .

الفصل الثالث

حَقُّ الأَقْوَى

لا يكون الأقوى قوياً بما فيه الكفاية ، مطلقاً ، حتى يكون سيداً دائماً ، ما لم يُحوَّل قُوَّتُهُ إلى حَقٍّ وطاعته إلى واجب ، ومن ثَمَّ كان حَقُّ الأقوى ، هذا الحقُّ الذى يُتَلَقَّى بِسُخْرِيَةٍ ظاهراً والذى يُوضَع كعبداً حقيقةً ، ولكن أليس علينا أن نُوضِح هذه الكلمة ؟ إن القوة طاقةٌ فزيوية ، ولا أرى أىَّ أَدَبٍ يُمكن أن ينشأ عن معلولاتها ، والإذعانُ للقوة هو عملُ ضرورةٍ ، لا عَمَلُ إرادةٍ ، وهو أثرٌ حَذَرٍ غالباً ، وما المَعْنَى الذى يُحْمَلُ به هذا على الواجب ؟

ولنفترض هذا الحقَّ المزعوم هُذَيْهَةً ، فأقول إنه لا ينشأ عنه غيرُ هُراءٍ يتعَدَّر تفسيره ، وذلك إذا كانت القوةُ هى التى تَصْنَعُ الحقَّ فإنَّ المعلولَ يتغيَّر بتغيُّرِ العلةِ ، وتَخْلُفُ الأولى فى حَقِّهَا كُلِّ قُوَّةٍ تَقْهَرُهَا ، ومتى أُمِكنَ العصيانُ بلا عِقَابٍ صارَ العصيانُ شرعياً ، وبما أن الحقَّ يكون بجانب الأقوى دائماً فإنَّ الأمرَ الوحيد الذى يَهِمُّ هو أن يُسَارَ بما يُصَارُ به الأقوى ، ولكن ما الحقُّ الذى يزول بانقطاع القوة ؟ وإذا ما لَزِمَتِ الطاعةُ قهراً لم تكن هنالك ضرورةٌ إليها عن واجب ، وإذا عُدْنَا غيرَ مُكْرَهِينَ على الطاعة عُدْنَا غيرَ محمولين عليها ، ولِذَا تَرَى أن كلمة « الحقِّ » هذه لا تُضِيفُ إلى القوة شيئاً . ولذا فهى لا معنى لها هنا أبداً .

وأطيعوا السلطات ، فإذا كان معنى هذا : أذعنوا للقوة ، فالمبدأ صالح ، ولكنه هادر ، أجبتُ بأنه لا يُنقَضُ مطلقاً ، وأعترفُ بأن كلَّ سلطان يأتي من الرَّبِّ ، غير أن كلَّ مرضٍ يأتي منه أيضاً ، وهل يُقصدُ بهذا حَظْرُ دعوة الطبيب ؟ وإذا ما فاجأني قاطعُ طريق في زاوية من غابة وجب عليَّ أن أُعطيَ كيسى قسراً ، ولكن هل أكون مُلزماً وجداناً بأن أُعطيَه إياه إذا كنت قادراً على منعه منه ؟ وذلك لأن السلاح الذى يَحْمِلُهُ هو سلطةٌ أيضاً .

ولنعترف ، إذن ، بأن القوة لا تَخْلُقُ الحقَّ ، وبأننا غيرُ مُلزَمين بغير الطاعة للسلطات الشرعية ، وهكذا فإن مسئلتى الأولى تَرَجِّع دائماً .

الفصل الرابع

العبودية

بما أنه ليس لإنسان سلطانٌ طبيعيٌّ على مثله ، وبما أن القوة لا تُوجب
أىَّ حقٍّ ، فإن العهود تظلُّ أساساً لكلِّ سلطانٍ شرعى بين الناس .
ومن قول غروسيوس أن الفرد إذا كان يستطيع بيعَ حرّيته فيصبح
عبدَ سيدٍ فلماذا لا يستطيع شعبٌ أن يبيعَ حرّيته ويُصبحَ تابعاً للملك ؟
توجد كلماتٌ كثيرةٌ مبهمَةٌ في ذلك تحتاج إلى إيضاح ، ولكن لنقف عند
كلمة « البيع » ، فالبيعُ هو الشِّرى أو المنح ، والواقعُ أن الإنسان الذى
يحمل نفسه عبدَ آخر لا يَمْنَحُ نفسه ، وإنما يبيع نفسه نيلاً لمعاشه ، ولكن
لِمَ يَبِيعُ شعبٌ نفسه ؟ إن من المستبعد أن يُجهِّزَ الملكُ رعاياه بمعاشهم
مع أنه ينال معاشه منهم ، ولا يَقْنَعُ الملكُ بالقليل كما يَرَى رابله ،
والرعايا يَمْنَحُونَ أشخاصهم ، إذن ، على أن يأخذ الملك أموالهم أيضاً ،
ولا أرى ما يَنْبَقى لهم للحِفْظِ .

وقد يقال إن المستبد يَضْمَنُ السكون الدنىَّ لرعاياه ، ولكن ذلك ،
ولكن ما يَكْسِبُونَ من ذلك إذا كانوا يُكَدِّرون بالحروب التى يَسُوقُهُم
إليها طُمُوحه وبطْمَعه الذى لا يَشْبَعُ وبمظالم عُمَّاله أكثر مما بتفْرِئتهم ؟
وما يَكْسِبُونَ من ذلك إذا كان هذا السكون من بؤسهم ؟ وقد تُقْضَى
حياةُ سكونٍ فى السجون المظلمة أيضاً ، ولكن أيكفى هذا لجعلها أما كن

طيبة للعيش فيها ؟ وكان الأغارقة الذين حُبِسُوا في غار سِكْلُوب يعيشون ساكنين ، ولكن مع انتظارهم أن يُفْتَرَسُوا بِذَوْرِهِمْ .

والقولُ إن الإنسانَ يُعْطَى نفسه متبرِّعاً محالٌ لا يُمكن تصوُّره ، وعقدٌ مثلُ هذا باطلٌ غيرُ شرعيٍّ ، ولا يَصْدُرُ هذا العقدُ عن رشيدٍ ، وقولُ ذلك عن شعبٍ يَفْتَرِضُ جنونَ هذا الشعب ، والجنونُ لا يوجدُ حقاً .

وإذا ما استطاع كلُّ واحد أن يبيع نفسه فإنه لا يقدر على بَيعِ أولاده ، فهؤلاء الأولاد يولدون أناساً وأحراراً ، وتكون حريتهم خاصةً بهم ، فلا يستطيع أحدٌ غيرُهم أن يتصرف فيها ، ويُمكن أباهم ، قبل أن يَبْلُغُوا سنَّ الرُّشد ، أن يَضَعُ شروطاً لحفظهم وسعادتهم ، لأنَّ يَهَبَهُمْ هِبَةً مطلقةً لا رَجْعَةَ فيها ، وذلك لأن هذه الهِبَةَ مخالفةٌ لمقاصد الطبيعة وتجاوز حقوق الأبوة ، ولذا يقتضى تحولُ الحكومة المُرادية* إلى حكومة شرعية أن يكون الشعب في كلِّ جيلٍ حَكَمًا في قبولها أو رفضها ، ولكن هذه الحكومة تعودُ غيرَ مراديةٍ إذ ذاك .

وَتَنْزُلُ الإنسان عن حريته يَعْنِي تَنْزُلًا عن صفة الإنسان فيه وتنزلاً عن الحقوق الإنسانية ، وعن واجباتها أيضاً ، ولا تعويضَ يُمكنُ لمن يتنزل عن كلِّ شيء ، وتَنْزُلُ كهذا يناقض طبيعة الإنسان ، ونَزْعُ كلِّ حريةٍ من إرادة الإنسان هو نَزْعُ كلِّ أدبٍ من أعماله ، ثم إن من العهود الباطلة المتناقضة اشتراطُ سلطانٍ مطلقٍ من ناحيةٍ وطاعةٍ لا حدَّ لها من ناحيةٍ أخرى ، أليس من الواضح أننا غيرُ مُلزَمين

بشيء نحو شخصٍ يَحِقُّ لنا أن نطالبه بكلِّ شيء ؟ أليس هذا الشرطُ وحده يتضمنُ بطلانَ العقد عند عدم وجود بدلٍ أو معادلٍ ؟ وأيُّ حقٍّ يكون لمبدى تجاها ما دام كلُّ ما عنده خاصاً بي ، وما دام حَقِّي هذا تجاه نفسي كلمةٌ لا معنى لها مطلقاً عن كون حَقِّ عبدى هولى ؟

ويستنبط غروسيوسُ وآخرون من الحرب مصدراً آخرَ لحقِّ العبودية المزعوم ، فبما أن للغالب عندهم حَقٌّ قتل المغلوب فإنه يُمكن المغلوب هذا أن يشتري حياته على حساب حرّيته ، ويكون هذا العهدُ أكثرَ العهود شرعيةً لقيامه على نفع الطرفين .

بيدَ أن من الواضح عدم صدور حقِّ قتل المغلوبين المزعوم هذا عن حال الحرب قطعاً ، ولهذا وحده لا تجدد بين الناس ، الذين يعيشون على استقلالهم الفطريّ ، أيةَ علاقةٍ ثابتةٍ بما فيه الكفاية يكونون بها في حال السِّلْم وحال الحرب ، فلا يكون بعضهم عدوّاً لبعضٍ بحكم الطبيعة ، وعلاقةُ الأشياء بعضها ببعضٍ ، لا علاقةُ الناس ، هي التي توجب الحرب ، ولا يُمكن حال الحرب أن تنشأ عن الصّلات الشخصية ، بل تنشأ عن الصّلات الحقيقية فقط ، ولا يُمكن الحرب الخاصة أو حرب الإنسان للإنسان أن تكون في الحال الطبيعية حيث لا يوجد مُلكٌ ثابت مطلقاً ، ولا في الحال الاجتماعية حيث يكون الجميع تحت سلطان القوانين .

وتمدُّ المنازعاتُ الخاصة والمبارزاتُ والمصارعاتُ أفعالاً لا تتألف منها مهنةٌ مطلقاً ، وإذا نظرتَ إلى الحروب الخاصة التي أباحتها نظماتُ ملك فرنسا ، لويس التاسع ، ومنعها السلامُ الإلهيُّ ، وجدتها من سوء استعمال الحكومة

الإقطاعية ، هذا النظام المضاد للصواب إذا ما وُجد ، والمخالف لمبادئ الحقوق الطبيعية وكل سياسة صالحة .

وليست الحرب ، إذن ، صلة إنسان بإنسان ، بل صلة دولة بدولة ، أى صلة لا يكون بعضُ الناس فيها أعداء لبعض إلا عَرَضاً ، وذلك كجنود ، لا كأناسٍ مطلقاً ، ولا كمواطنين^(١) أيضاً ، وذلك كحُمَاة الوطن ، لا كأعضاء له مطلقاً ، ثم إن كلَّ دولة لا يُمكن أن يكون لها من الأعداء غيرُ دول أخرى ، لا أناسٍ ، لِمَا لا يُمكن أن يُقرَّر بين مختلف الطبائع أية علاقة حقيقية .

ثم إن هذا المبدأ يلائم جميع القواعد المقررة في جميع الأزمنة وتعامل جميع الأمم المتقدمة الدائم ، وشَهْرُ الحرب أقلُّ إنذاراً إلى الدول مما إلى رعاياها ، وليس الأجنبيُّ الذي يسرق ، أو يقتل ، أو يفتقل ، الرعايا من غير شَهْر الحرب على الأمير عدوًّا ، بل قاطعُ طريق ، سواء أكان ذلك الأجنبيُّ ملكاً أم فرداً أم شعباً ، حتى إن الأمير المُنصِفَ يستولى في بلاد العدو ، حين الحرب ، على كلِّ ما هو خاصٌّ بالجمهور ، ولكن مع احترام شخص

(١) بلغ الرومان الذين هم أكثرُ فهماً لحقوق الحرب واحتراماً لها من جميع أمم الأرض من الوسواس من هذه الناحية ما لم يؤذن للمواطن معه في الخدمة كتطوع من غير أن يعاهد معه صراحة ضد العدو ، ولا سيما هذا العدو أو ذاك العدو ، ولما أعيد تنظيم الكتيبة التي كان يقوم فيها كاتون الابن بالخدمة بقيادة بوبيليوس كتب كاتون الأب إلى بوبيليوس هذا يطلب منه ، عند رغبته في دوام ابنه على الخدمة بقيادته ، أن يؤدى ابنه أمامه قسماً عسكرياً جديداً كما يجب ، لأنه عاد لا يستطيع حمل السلاح ضد العدو ما دام القسم الأول قد نسخ ، وقد كتب كاتون هذا إلى ابنه يحذره من الاشتراك في المعركة قبل تأدية هذا القسم الجديد ، وأعلم أنه سيعترض على محصار كلوزيوم وغيره من الحوادث الخاصة ، غير أني أستشهد بقوانين وعادات ، والرومان أقل من يخالف قوانينهم في الغالب ، ولم يوجد عند غيرهم مثل تلك القوانين الرائعة .

الأفراد وأموالهم ومع احترام الحقوق التي قامت عليها حقوقه ، وبما أن غاية الحرب هي تفويض دولة العدو فإن من الحقّ قتلُ حَمَاتِها ماداموا حاملين سلاحاً ، فإذا ما وضعوا هذا السلاح وسلّموا أنفسهم عادوا لا يكونون أعداءً أو أداةً للعدوِّ ، بل صاروا أناساً فقط ، وأصبح لا يكون لأحدٍ حقٌّ في نزع حياتهم ، ومن الممكن أحياناً قتلُ الدولة من غير قتل أحدٍ من أعضائها ، والواقع أن الحرب لا تَمْنَحُ حقاً غيرَ ضروريٍّ لبلوغ غايتها ، وليست هذه مبادئ غروشيوس ، ولم تقم على براهين الشعراء ، وإنما تُشْتَقُّ من طبيعة الأمور ، وتستند إلى العقل .

وليس للفتح أساسٌ غيرُ قانون الأقوى ، وإذا كانت الحرب لا تَمْنَحُ الغالبَ حقَّ قتل الشعوب المخلوبة مطلقاً فإن هذا الحقّ الذي ليس له لا يُمكن أن يُقيَمَ حقّ استعبادها ، ولا يَحِقُّ قتل العدوِّ إلاَّ عند تَعَدُّرِ استرقاقه ، وحقّ استرقاقه لا يأتي ، إذَنْ ، من حقّ قتله ، وتُعَدُّ ، إذَنْ ، مبادلةً جائزةً تلك التي يُحْمَلُ بها على اشتراء حياته بحريته مع أنه لا حقّ للغالب على الحياة ، أليس من الواضح أنه يُوقَعُ ضمنَ دائرةٍ مَعِيْنَةٍ بِإقامة حقّ الحياة والموت على حقّ الاسترقاق وإقامة حقّ الاسترقاق على حقّ الحياة والموت ؟

حتى إنني أقول ، عند افتراض هذا الحقّ الهائل في قتل الجميع ، إن العبد الذي مُلِكَ في الحرب ، أو الشعبُ المَقهور ، غيرُ ملزمٍ نحو مولاه بغير الطاعة ما أكرهَ عليها ، والغالبُ ، إذ يأخذ منه ما يَعْدِلُ حياته ، لا يكون قد مَنَّ عليه بها مطلقاً ، أي إنه يكون قد قتله قتلاً مُجْدِياً بدلاً من قتله

على غير جدوى ، وَبَعْدَ ، إِذَنْ ، نَيْلُهُ عَلَيْهِ سُلْطَانًا مضافاً إلى سلطان الحرب ، فتظلُّ حالُ الحرب قائمةً بينهما كما في الماضي ، وتكون صلةُ كلِّ منهما بالآخر معلولاً لها ، ولا يَفْتَرَضُ استعمالُ حقِّ الحرب أيةَ معاهدةٍ سَلَمَ ، أَجَلَ ، قد وُضِعَ عهدٌ ، غير أن هذا العهد يَفْتَرَضُ دوامَ حال الحرب مع بُعْدِهِ من القضاء عليها .

وهكذا ، مهما تكن الجهة التي يُنْظَرُ منها إلى الأمور ، يكون حقُّ الاسترقاق باطلاً ، لأنه غيرُ شرعيٍّ فقط ، بل لأنه مخالفٌ للعقل خالٍ من كلِّ معنى أيضاً ، فكلمتا الاستعباد والحق متناقضتان ، متنافيتان مبادلةً ، ومن الحماقة أن يقول رجلٌ لرجلٍ أو لشعبٍ : أَضْعُ معك عهداً يَجْعَلُ كلَّ غُرْمٍ عليك وكلَّ غُفْمٍ لى ، وأُراعى هذا العهدَ ماراقنى وتُرَاعِيهِ ماراقنى .

الفصل الخامس

يجب الرجوع إلى أول عهدٍ دائماً

إذا مَنَحْتُ جميعَ ما كنتُ قد مَنَعْتُ لم يترشح أصحابُ الاستبداد ،
ويكون ، في كلِّ وقتٍ ، فرقٌ عظيمٌ بين إخضاعِ جَمْعٍ وإدارةِ مجتمعٍ ،
وإذا ما استُعِيدَ أناسٌ متفرقون من قَبْلِ واحدٍ بالتتابع ، مهما كان عددهم ،
لم أَرِ هنالك غيرَ سيدٍ وعبيد ، لا شعباً ورئيساً ، وذلك كما لو كنتُ
أرى تكتلاً ، لا شركةً ، فلا يوجد هنالك نفعٌ عامٌّ ولا هيئةٌ سياسية ،
ولا يَعدُّو ذلك الرجلُ كونه فرداً دائماً ولو استعبد نصفَ العالمِ ، وليست
مصلحته غيرَ مصلحةٍ خاصةٍ عند فصلها عن مصلحة الآخرين ، فإذا ما هَلَكَ
ذلك الرجلُ ظَلَّتْ إمبراطوريته متفرقةً بلا ارتباط ، وذلك كالبُلُوطَةِ التي
تنحلُّ وتتحول إلى رُكامٍ رَمَادٍ بعد أن تُحْرِقُها النار .

والشعبُ ، عند غِرُوسِيوسَ ، يستطيع أن يَهَبَ نفسه لملك ، والشعبُ ،
عند غِرُوسِيوسَ ، إذن ، شعبٌ قَبِلَ أن يَهَبَ نفسه لملك ، وهذه الهبةُ
نفسُها عقدٌ مدنيٌّ ينطوي على تشاورٍ عامٍّ ، وَلِذَا يَصْلُحُ درسُ العقد الذي
يكون به الشعبُ شعباً قبل درسِ العقد الذي يختار به الشعبُ ملكاً ، وبما
أن ذلك العقدَ أقدمُ من الآخرِ بحكم الضرورة فإنه أساسُ المجتمعِ
الحقيقيِّ .

والواقع أنه إذا لم يوجد عهد سابق فأين يكون ، عند عدم الإجماع في الانتخاب ، إلزام الأقلية بالخضوع لاختيار الأكثرية ؟ ومن أين يحق للمئة الذين يرغبون في سيد أن يصوتوا عن العشرة الذين لا يريدونه مطلقاً ؟ وهل قانون أكثرية الأصوات أمرٌ مُقرر بعهدٍ فيفتري الإجماع لمرة واحدة على الأقل ؟

الفصل السادس

الميثاق الاجتماعيّ

أفترض انتهاء الناس إلى النقطة التي تغلبت عندها الموانق الضارّةُ بسلامتهم في الحال الطبيعية ، وذلك عن مقاومة فيها ، على القوّى التي يُمكن كلّ فردٍ أن يستعملها للبقاء في هذه الحال ، وهنالك لم تقدّر هذه الحالُ الابتدائية على الدوام ، وكان الهلاكُ نصيبَ الجنس البشرى إذا لم يُغيّر طرازَ حياته .

والواقعُ أن الناس ، إذ كانوا لا يستطيعون إنتاجَ قوّى جديدةٍ ، بل توحيدَ القوّى القائمة وتوجيهها ، عاد لا يكون لديهم وسائلُ للبقاء غيرُ تأليفهم ، بالتكثّل ، مقداراً من القوّى يُمكنه أن يتغلب على المقاومة وتحريكِ هذه القوّى بمحركٍ واحدٍ وتسييرها متوافقةً .

وما كان هذا المقدارُ من القوّى لينشأ إلاّ باتفاق أناس كثيرين ، ولكن بما أن قوة كلِّ إنسانٍ وحرّيته كانتا أول الوسائل لسلامته فكيف يرّهنهما من غير أن يضرّ نفسه ويُهمل مايجب من العناية بشخصه ؟ إذا ما رُدّت هذه المُعضلةُ إلى موضوعى أمكن أن يُعبّر عنها بالكلمات الآتية وهى :

« إيجادُ شكلٍ لشركةٍ نُجبرُ ، ونُحمى ، بجميع القوة المشتركة شخصاً كلٌّ مشتركٍ وأمواله ، وإطاعة كلِّ واحدٍ نفسه فقط وبقاؤه حرّاً كما فى

الماضي مع اتحاده بالجموع » ، فهذه هي المفضلة الأساسية التي تُحلّ بالعقد الاجتماعي .

وشروط هذا العقد هي من التحديد بطبيعته ما يجعلها أقلّ تبديلاً باطلة غير ذات عمل ، وهي ، على ما يحتمل من أنه لم يُنطق بها صراحةً قط ، واحدة في كل مكان ، مُسلّم مُعترف بها ضمناً في كل مكان ، فإذا ما نُقِضَ الميثاق الاجتماعي استرجع كل واحد حقوقه الأولى واستردّ حريته الطبيعية التي عدل عنها في سبيل الحرية العهدية الضائعة .

ويزد جميع هذه الشروط ، المفهومة حقاً ، إلى شرط واحد ، وهو بيع كل مشترك مع جميع حقوقه من المجتمع بأسره بيعاً شاملاً ، وذلك ، أولاً ، أن الشرط متساوٍ نحو الجميع ما وهب كل واحد نفسه بأسرها ، وأنه لا مصلحة لأحد في جعل الشرط ثقيلاً على الآخرين ما كان الشرط متساوياً نحو الجميع .

ثم بما أن البيع وقع بلا تحفظ فإن الاتحاد يكون على ما يمكن من الكمال ، ولا يبقى لمشارك ما يدّعيه ، وذلك لأنه إذا ما بقي للأفراد بعض الحقوق ، فبما أنه لا يكون هنالك أي رئيس عامّ يقدر على الفصل بينهم وبين الجمهور ، وبما أن كل واحد يكون قاضى نفسه الخاص من بعض الوجوه ، لم يلبث كل واحد أن ينتحل هذه الصفة في جميع الأحوال ، وهكذا تظل الحال الطبيعية باقية ، وتصبح الشركة طاغية أو لاغية بحكم الضرورة .

ثم بما أن كل واحد لا يهب نفسه لأحدٍ بهبتها للجميع ، وبما أنه

لا يوجد مشتركٌ لا يكتسبُ عينَ الحقِّ الذي تُنزَلُ له عنه ، فإنه يَظْفَرُ بما يَبدِلُ جميعَ ما يَفْقِدُ وِزْيَادَةِ قُوَّةٍ لِحَفْظِ ما يكونُ له .
وإذا ما أَقْصَى عن الميثاقِ الاجتماعيِّ ، إِذَنْ ، ما ليس من جوهره حُصِرَ في الكلماتِ الآتية ، وهى : « يَضَعُ كُلُّ واحدٍ منا شخصه وجميعَ قُوَّتِهِ شَرَكَةً تحتِ إِدارةِ الإرادةِ العامة ، ونحنُ نَتَلَقَّى ، كهيئةٍ ، كُلَّ عضوٍ كجزءٍ خَفِيٍّ من المجموع » .

والآن ، يُوَدَّى عقد الشركة هذا إلى هيئة معنوية أَلِيَّة مؤلَّفة من أعضاء بمقدار أصوات المجلس ، وذلك بدلاً من الشخصية الخاصة لكلِّ متعاقد ، ومن ذلك العقد تنال هذه الهيئة وَحدتها وذاتيتها المشتركة وحياتها وإرادتها ، وكان يُطْلَقُ اسمُ المدينة^(١) على هذا الشخص العامِّ الذى يُؤَلَّفُ ، على هذا الوجه ، من اتحاد جميع الآخرين ، فَيُسَمَّى اليوم « جُمهُورية » أو « هيئة سياسية » ، وهى ما يسميه أعضاؤها « دولة » إذا كانت منفعة و « سيداً » إذا كانت فاعلة

(١) ضاع معنى هذه الكلمة الحقيقي في الأزمنة الحديثة ضياعاً تاماً تقريباً ، فيطلق معظم الناس المصر على المدينة ، والبرجوازي على ابن المدينة (المواطن) ، ولا يعلم هؤلاء أن المصر يؤلف من البيوت ، وأن المدينة تؤلف من أبنائها (المواطنين) ، وقديماً دفع القرطاجيون ثمن هذا الخطأ غالياً ، ولم أقرأ ، قط ، إطلاق اسم أبناء المدينة (المواطنين) على رعايا أى أمير كان ، حتى لدى المقدونيين القدماء ، ولدى الإنكليز المعاصرين ، مع أنهم أقرب إلى الحرية من غيرهم ، والفرنسيون ، فقط ، هم الذين ينتحلون ، مع إيلاف ، اسم أبناء المدينة (المواطنين) ، وذلك لهدم وجود أية فكرة حقيقية لديهم حول معناها كما يرى هذا من معاجهم ، وإلا لوقعوا في جرم الاعتداء على ولى الأمر باغتصابها ، ولما أراد بودان أن يتكلم عن مواطنينا وبرجوازيتنا اقترف خطأ كبيراً باتخاذ إحدى الطبقتين في مكان الأخرى ، ولم يجد الخطأ سبيلاً إلى مسيو دلنبر ، ففي رسالته عن جنيف ، ماز الطبقات الأربع (حتى الطبقات الخمس عادة الأجانب) التى تسكن مدينتنا ، والتي تؤلف الجمهورية من اثنتين منها ، ولا أعرف مؤلفاً فرنسياً آخر أدرك المعنى الحقيقي لكلمة ابن المدينة (المواطن) .

و «سلطاناً» إذا ما قيست بأمثالها، وأما المشترك كون فإن اسم «الشعب» هو الذي يحملونه ألبتة، ويسمّون «مواطنين» على الخصوص، كمشتركين في السلطة ذات السيادة، ويسمّون «رعايا» عن خضوع لقوانين الدولة، غير أن بعض هذه الألفاظ يختلط ببعض في الغالب ويتخذ أحدها للتعبير عن آخر، فيكفي أن يُعرف تمييز بعضها من بعض عند استعمالها مضبوطة تماماً.

الفصل السابع

السيد

يُرى بهذه الصيغة اشتغال عقد الشركة على التزام متبادل بين الجمهور والأفراد وكون كل فرد متعاقد مع نفسه مُلزماً بعلاقين ، وذلك : كعضو للسيد نحو الأفراد ، وعضو للدولة نحو السيد ، بيد أنه لا يُمكن أن يُطبَّق هنا مبدأ الحقوق المدنية القائل إن الإنسان غير مُلزم بالعبود التي اتخذها مع نفسه ، وذلك لوجود فرق بين التزام الإنسان نحو نفسه والتزامه نحو مجموع يُعدُّ جزءاً منه .

ويجب أن يلاحظ ، أيضاً ، أن الشورى العامة التي يُمكن أن تُلزم جميع الرعايا نحو « السيد » ، وذلك من حيث الناحيتان المختلفتان اللتان يُنظر بهما إلى كلٍّ من أولئك ، لا يمكن أن تُلزم « السيد » نحو نفسه للسبب المعاكس ، ومن ثمَّ فإن مما يخالف طبيعة الهيئة السياسية أن يُلزم « السيد » نفسه بقانون لا يستطيع نقضه ، وهو إذ لا يستطيع أن يُنظر إلى نفسه إلا من ناحية واحدة فقط فإنه يكون ، هنالك ، في وضع الفرد المتعاقد مع نفسه ، وبهذا يُرى عدم وجود ، عدم إمكان وجود ، أيَّ قانونٍ أساسيٍّ مُلزمٍ لهيئة الشعب ، ولو كان العقد الاجتماعيّ ، وهذا لا يعنى عدم قدرة هذه الهيئة على إلزام نفسها نحو الآخرين فيما لا ينقض ذلك

المقد مطلقاً ، وذلك لأنها تُقدُّ وشخصاً بسيطاً ، تُقدُّ فرداً ، تجاه الغريب عنها . ولكن بما أن الهيئة السياسية ، أو السيد ، لا ينال كيانَه إلّا من قدس المقد فإنه لا يستطيع أن يُلزم نفسه ، حتى نحو الآخر ، بشيء ينقض هذا العقد الأولى ، وذلك كأن يبيع جزءاً من نفسه أو أن يخضع لسيد آخر ، ونقضُ العهد الذي وُجد بسببه يعني تلاشى نفسه ، ومن لا يكون شيئاً لا يُنتج شيئاً .

وإذا ما تمَّ اجتماعُ هذا الجمهورِ كهيئةٍ على هذا الوجه لم يمكن إساءةُ أحد الأعضاء من غير إيذاء الهيئة ، وإساءةُ الهيئة من غير إيذاء الأعضاء ، وهكذا فإن الواجب والمصلحة يُلزِمَانِ الفريقين المتعاقدين بالتساوى ، على التعاون مبادلةً ، فعلى الناس أنفسهم أن يجمعوا جميع المنافع المتصلة بتلك الناحية تحت هذه الناحية المزدوجة .

والواقعُ أن السيد إذ لم يتكوّن من غير أفرادٍ يؤلّف منهم فإنه لا يكون لديه ، فإنه لا يمكن أن يكون لديه ، مصلحةٌ مخالفةٌ لمصلحتهم ، ومن ثمّ لا يحتاج الساطنُ السيدُ ، مطلقاً ، إلى ضامنٍ تجاه الرعية ، وذلك لأن من المحال أن تريد الهيئة إيقاع الضرر بجميع أعضائها ، وسنرى ، فيما بعد ، أن الهيئة لا تستطيع الإضرار بأحدٍ على انفراد ، فالسيدُ ، بما قد كان فقط ، هو ما يجب أن يكون عليه دائماً .

وليس ذلك أمرَ الرعايا تجاه « السيد » الذي لا يكون لديه ، على الرغم من المصلحة المشتركة ، ما يحْمِلُ على قيامهم بتمهيداتهم ما لم يجد وسائلَ تَضَمُّنٍ ولاءهم له .

والحق أن كل فردٍ يُمكنه ، كإنسانٍ ، أن يكون ذا إرادة خاصة معاكسة ، أو مباينة ، للإرادة العامة التي يُمَلِكها كموطن ، ويُمكن مصلحته الخاصة أن تخاطبه بما يخالف المصلحة المشتركة ، ويُمكن كيانه المطلق ، والمستقل بحكم الطبيعة ، أن يَحْمِلَه على مواجهة ما يجب عليه تجاه الباعث المشترك كضريبةٍ تَجَانِيَّةٍ يكون ضياعها أقل ضرراً بالآخرين من ثقل دفعها عليه ، وهو ، عند النظر إلى الشخص المعنوي الذي تتألف منه الدولة ككائنٍ اعتباريٍّ ، لأنه غير إنسان ، يتمتع بحقوق المواطن من غير أن يريد القيام بواجبات التابع ، فالاستمرارُ على هذا الحيف يوجب هلاك الهيئة السياسية .

والميثاقُ الاجتماعيُّ ، لكيلا يكون صيغةً فارغةً إذن ، يشتمل ضمناً على ذلك العهد الذي يُمكنه وحده أن يَمْنَح الآخرين قوةً ، فكلُّ من يأبى الخضوعَ للإرادة العامة يُكرِّه عليه من قِبَل الهيئة بأسرها ، وهذا لا يَعْني غيرَ إلزامه بأن يكون حُرّاً ، وذلك أن هذا الشرط إذ يُعطى كلَّ مواطنٍ للوطن يَضْمَنُه من كلِّ خضوع شخصيٍّ ، وأن هذا الشرط ينطوي على مِفْتَاح إدارة الآلة السياسية ، وأنه وحده يجعل العهدَ المدنيَّةَ شرعيةً ، هذه العهد التي تكون بغير هذا متعذرةً جائزةً عُرضةً لأعظم المساويء .

الفصل الثامن

الحال المدنية

أدى الانتقال من الحال الطبيعية إلى الحال المدنية إلى تغييرٍ في الإنسان جديرٌ بالذكر كثيراً ، وذلك بإحلاله العدل محلّ الغريزة في سيره وبمنحه أفعاله أدباً كان يُفوزُها سابقاً ، وهناك ، فقط ، إذ عَقَبَ صوتُ الواجب الصولة الطبيعية ، وعَقَبَ الحقُّ الشهوةَ ، رأى الإنسانُ ، الذى لم يَنْظُرْ غيرَ نفسه حتى ذلك الحين ، اضطراره إلى السير على مبادئٍ أخرى ، وإلى مشاورة عقله قبل الإصغاء إلى أهوائه ، وهو ، مع حرمانه نفسه في هذه الحال منافع كثيرةً ينالها من الطبيعة ، يَبْلُغُ من كَسْبِ ما هو عظيم منها ، وَتَبْلُغُ أهلياته من الممارسة والنمو ، وأفكارُهُ من الانساع ، ومشاعره من الشَّرَفِ ، وروحه من السمو ، ما إذا لم يُحِطْهُ معه سوء استعمال هذه الحال الجديدة في الغالب إلى ما تحت الحال التى خَرَجَ منها وَجَبَ عليه أن يبارك ، بلا انقطاع ، تلك الشَّوْبَةَ السعيدة التى انتزعت من ذلك إلى الأبد والتى جَعَلَتْ موجوداً ذكياً وإنساناً من حيوانٍ أُرْعَنَ قليل العقل . ولنحوّل جميعَ هذا الحساب إلى حدودٍ يسهل قياسها ، فالذى يَحْسَرُهُ الإنسان بالعقد الاجتماعى هو حريته الطبيعية وحقُّه مطلقاً فى كلِّ ما يحاول وما يُمكن أن يُحْصَلَ ، والذى يَكْسِبُهُ هو الحرية المدنية وتملُّك ما يَجُوزُ ،

ويجب ، لعدم الخطأ في هذه المعاوضة ، أن تُتمَّاز الحرية الطبيعية ، التي لا حدود لها غير قُوى الشخص ، من الحرية المدنية المقيدة بالإرادة العامة ، وأن تُتمَّاز الحيَازةُ ، التي ليست سوى نتيجة قوة المستولى الأول أو حقه ، من التملك الذي لا يُمكن أن يقوم على غير صكٍّ إيجابي .

وعلى ما تقدّم يُمكن أن تُصَاف إلى الحال المدنية الحرية الأدبية التي تجعل ، وحدها ، الإنسان سيد نفسه بالحقيقة ، وذلك لأن صولة الشهوة وحدها هي العبودية ولأن إطاعة القانون الذي نُلزِم به نفسنا هي الحرية ، غير أنني كنت قد أفضتُ في الكلام حول هذا الموضوع ، وليس معنى كلمة « الحرية » الفلسفي غرضي الآن .

الفصل التاسع

التملك

كلُّ عضوٍ في الجماعة يَهَبُ نفسه لها حين تأليفها ، كما يكون لحينه ، مع جميع وسائله التي يكون ما يَحُوزُهُ من أموالٍ جزءاً منها ، وليس بهذا العقد ما تُغَيِّرُ الحياةَ طبيعتها بتغيُّر الأيدي وتصبح تَمَلُكاً في أيدي السَّيِّد ، ولكن بما أن قُوَى المدينة أعظمُ من قُوَى الفرد بما لا يُقَاسُ فإن من الواقع كونَ الحياة العامة أشدَّ قوَّةً وأكثرَ ثباتاً ، وذلك من غير أن تكون أكثرَ شرعيةً من حيث الأجانبُ على الأقل ، وذلك لأن الدولة ، من حيث أعضاؤها ، سيدةُ جميع أموالهم وَفَقَ العقد الاجتماعي الذي يَصْلُحُ في الدولة أساساً لجميع الحقوق ، ولكنه ليس كذلك نحو الدول الأخرى إِلَّا من حيث حقُّ المستولى الأول الذي ناله من الأفراد .

وحقُّ المستولى الأول ، وإن كان أكثرَ حقيقةً من حقِّ الأقوى ، لا يصبح حقّاً حقيقياً إِلَّا بعد استقرار حقِّ التملك ، أَجَلٌ ، إن لكلِّ إنسانٍ حقّاً فيما هو ضروريٌّ له بحكم الطبيعة ، غير أن العقد الإيجابي الذي يجعله مالِكاً لِمَالٍ يُبْعِدُهُ من كلِّ شيء آخر ، وهو إذا نال نصيبه وجب أن يقتصر عليه وعاد غير ذى حقٍّ فيما تَمَلِكُ الجماعة ، ولذا فإن حقَّ المستولى الأول ، البالغ الضعف في الحال الطبيعية ، جديرٌ

باحترام كلِّ إنسانٍ مدنيّ ، ونحن في هذا الحقُّ أقلُّ احتراماً لما هو خاصُّ بالآخر من احترامنا لما لا يخصُّنا .

وعلى العموم لا بُدَّ من الشروط الآتية لإجازة حقِّ المستولى الأول على أرض ما ، وهى : أولاً ، ألاَّ تكون هذه الأرض معمورةً بأحد ، ثانياً ، ألاَّ يستولى الإنسان منها على غير المقدار الضروريِّ لعيشه ، ثالثاً ، ألاَّ تُنحَاز بمظهرٍ فارغ ، بل بالعمل والحِرْث ، أى بهذا الدليل الوحيد للتملك الذى يجب أن يحترمه الآخرون عند عدم وجود مستندات قانونية .

ألسنّا ، بمنحنا حقَّ المستولى الأول للضرورة والعمل ، نكون ، فى الحقيقة قد وسَّعناه إلى أبعدِ مدى يُمكن أن يمتدَّ إليه ؟ أو يُمكن أن يُترك هذا الحقُّ على إطلاقه ؟ أو يكفى الإنسان أن يَضَعَ رجله على أرضٍ مشتركة ليدعى أنه صاحبٌ لها من قوّره ؟ أو يكفى أن يكون لدى الإنسان من القوة ما يُقضى به الآخرين عنها ، ذاتَ حين ، لينزع منهم حقَّ عدم العود إليها مطلقاً ، وكيف يُمكن إنساناً أو شعباً أن يستولى على أرضٍ واسعة وأن يحرم الجنسَ البشرىَّ إياها بغير اغتصابٍ يستوجب العقاب ما دام هذا الاغتصابُ ينزع من بقية الناس ما تُنعم الطبيعة عليهم به من المأوى والغذاء مشتركاً ؟ ووقَّف نوزَ بالباو على الشاطئ وحاز أبحرَ الجنوب وجميعَ جنوب أمريكا باسم تاج قشتالة ، فهل كان هذا كافياً لنزعها من جميع السكان وإغلاقها دون جميع أمراء العالم ؟ وهكذا كُثِرَت هذه الظواهر عبثاً ، ولم يَبْقَ لذلك الملك الكاثوليكيُّ غيرُ حيازته ، من حُجْرته بفتةً ، جميعَ العالم ، خلا إفرانه من إمبراطوريته بعد ذلك ما كان قد حازه الأمراء الآخرون سابقاً .

وَنَتَمَثَّلُ كَيْفَ أَنْ أَرْضَى الْأَفْرَادَ الْمَوْصُولَ الْمُتَّصِلَ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ تَصْبِيحَ أَرْضًا عَامَةً ، وَكَيْفَ أَنْ حَقَّ السِّيَادَةِ ، إِذْ يَمْتَدُّ مِنَ الرِّعَايَا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي يَشْغُلُونَهَا ، يَصْبِيحُ حَقِيقَةً وَشَخْصِيًّا ، وَهَذَا مَا يَجْعَلُ بَعْضَ الْمُتَصَرِّفِينَ تَابِعًا لِبَعْضٍ اتِّبَاعًا عَظِيمًا ، وَيَجْعَلُ مِنْ قُوَّاهُمْ ضَمَنَاءَ لِإِخْلَاصِهِمْ ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَمْ يُشْعَرْ بِذَلِكَ جَيِّدًا مِنْ قَبْلِ قَدَمَاءِ الْمُلُوكِ الَّذِينَ لَمْ يَدْعَوْا مُلُوكَ الْفَرَسِ وَالشَّيْتِ وَالْمَقْدُونِيِّينَ إِلَّا لَعَدَّهِمْ أَنْفُسَهُمْ ، كَمَا يُلَوِّحُ ، رُؤَسَاءُ النَّاسِ أَكْثَرَ مِنْ عَدِّهَا سَادَةَ الْبِلَادِ ، وَأَلْبَقُوا مِنْ أَوْلَئِكَ مُلُوكُ الْيَوْمِ الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنْفُسَهُمْ مُلُوكَ فَرَنْسَةِ وَإِسْپَانِيَّةِ وَإِنْكَلْتَرَةِ ، إلخ . . . فَهَؤُلَاءِ إِذْ يَقْبِضُونَ ، هَكَذَا ، عَلَى الْأَرْضِ يُوقِنُونَ بِأَنَّهُمْ يَقْبِضُونَ عَلَى السَّكَّانِ .

وِغَرَابَةُ هَذِهِ الْمُبَايَعَةِ هِيَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ ، إِذْ تَقْبِضُ عَلَى أَمْوَالِ الْأَفْرَادِ ، تَبْتَعِدُ عَنْ اغْتِنَابِهَا ، وَإِنَّمَا تَضْمَنُ لَهَا تَصَرُّفًا شَرْعِيًّا وَتُحَوِّلُ الْغَضَبَ إِلَى حَقِّ صَحِيحٍ وَالتَّمَتَّعَ إِلَى تَمَلُّكٍ ، وَهَنَالِكَ إِذْ يُعَدُّ الْمُتَصَرِّفُونَ مُؤْتَمِنِينَ عَلَى الْمَالِ الْعَامِّ وَإِذْ تُخْتَرَمُ حَقُوقُهُمْ مِنْ جَمِيعِ أَعْضَاءِ الدَّوْلَةِ وَتُصَانُ قُوَّاهَا ضِدَّ الْأَجْنَبِيِّ ، عَنْ تَنَازُلٍ نَافِعٍ لِلْجُمْهُورِ ، وَلِأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُمْ يَكُونُونَ قَدْ كَسَبُوا بِذَلِكَ جَمِيعَ مَا أُعْطُوا ، وَيَسْهَلُ تَطْيِيقُ هَذَا الْقَوْلِ الْبَدِيعِ بِتَفْرِيقِ مَا لِلسَّيِّدِ وَالْمَالِكِ مِنْ حَقُوقٍ عَلَى ذَاتِ الْعَقَارِ كَمَا يُرَى فِيمَا بَعْدَ .

وَمِمَّا يُمَكِّنُ حَدُوثَهُ أَيْضًا بَذْنُ النَّاسِ بِالِاتِّحَادِ قَبْلَ حَيَازَةِ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُمْ إِذْ يَسْتَوْلُونَ ، فِيمَا بَعْدَ ، عَلَى أَرْضٍ كَافِيَةٍ لِلْجَمِيعِ يَتَمَتَّعُونَ بِهَا مَشَاعًا ، أَوْ يَقْتَسِمُونَهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ بِالتَّسَاوَى أَوْ عَلَى حَسَبِ النَّسَبِ الَّتِي يَضَعُهَا السَّيِّدُ ، وَمَهْمَا يَكُنِ الْوَجْهُ الَّذِي يَتِيمٌ بِهِ هَذَا الْاِكْتِسَابُ فَإِنَّ حَقَّ كُلِّ فَرْدٍ عَلَى عَقَارِهِ

الخاصَّ يكون تابعا دائما لحق الجماعة على الجميع ، ولولا هذا لم تُوجد متانة في الرابطة الاجتماعية ولا قوة حقيقية في ممارسة السيادة .

وأختم هذا الفصل وهذا الباب بملاحظة لا بدَّ من نفعها أساسا لجميع النظام الاجتماعي ، وذلك أن الميثاق الأساسي ، بدلا من نقض المساواة الطبيعية يُقيم ، على العكس ، مساواة معنوية وشرعية مقام ما قدّرت الطبيعة أن تضعه من تفاوت طبيعي بين الناس ، وأن الناس إذ يُمكن أن يتفاوتوا قوة وذكاء فإنهم يتساوون عهدا وحقا^(١)

(١) لا تكون هذه المساواة في الحكومات السيئة غير ظاهرية وهمية ، وهي لا تصلح لغير بقاء الفقير في بؤسه والغني في غصبه ، والواقع أن القوانين تفيد ، دائما ، من يملكون ، وتضر من لا يملكون شيئا ، ومن ثم تكون الحال الاجتماعية نافعة للناس ما داموا جميعا مالكين شيئا وما دام لا يملك أى واحد منهم كثيرا .

البَابُ الثَّانِي

الفصل الأول

امتناعُ النزُل عن السيادة

إن أولى نتائج المبادئ المقررة آنفاً وأهمها هو كون الإرادة العامة وحدها هي التي يُمكنُها أن تُوجِّه قُوى الدولة وفقَ هدف نظامها الذي هو الخيرُ العامُ ، وذلك إذا كان تعارضُ المصالح الخاصة قد جعل قيامَ المجتمعاتِ أمراً ضرورياً فإن توافق هذه المصالح نفسها هو الذي جعل ذلك ممكناً ، وهذا ما هو مشتركٌ في هذه المصالح المختلفة التي تتألف الرابطة الاجتماعية منها ، وإذا لم تُوجدْ نقطةٌ تتوافق فيها جميعُ المصالح لم يُمكنْ قيامُ أيِّ مجتمع كان ، والواقعُ أنه يجب أن يُدار المجتمع على أساس هذه المصلحة المشتركة فقط .

وأقول ، إذنْ ، بما أن السيادة ليست غيرَ ممارسة الإرادة العامة فإنه لا يُمكن أن يُتَنَزَّل عنها وإن السيد الذي ليسَ غيرَ موجودٍ أُلْجِيَ لا يُمكن أن يُمثَّل بغير نفسه ، فالسلطانُ ، لا الإرادةُ ، هو الذي يُمكن نقلُه .

والواقعُ أنه إذا كان لا يتعذر توافق الإرادة الخاصة والإرادة العامة في نقطةٍ فإن من المستحيل ، على الأقلِّ ، أن يدوم هذا التوافق ويثبت ، وذلك لأن الإرادة الخاصة تميلُ إلى التفضيلات بطبيعتها ، وأن الإرادة العامة تميلُ إلى

المساواة، وأكثر من ذلك استحالةً، أيضاً، وجودُ ضامن لهذا الاتفاق حتى عند وجوب وجوده، فهذا لا يكون نتيجة الصّنع، بل المصادفة، ويستطيع السيد أن يقول أريدُ، فعلاً، ما يريده الرجلُ الفلانيُّ أو أريدُ، على الأقلّ، ما يقول إنه يريده، ولكنه لا يستطيع أن يقول: إن ما يريده هذا الرجل غداً سأريده أيضاً، مادام من العبث أن ترتبط الإرادة في قيود المستقبل، وما دامت الإرادة لا تتعلّق بشيء مخالفٍ لخير الموجود الذي يريده، ولذا فإن الشعب إذا وَعَدَ بالطاعة فقط فإنه يَحُلُّ نفسه بهذا العهد لَفَقْدِهِ صِفَةَ الشعب، فإذا وَجَدَ مالكٌ عادَ لا يوجد سيّدٌ حالاً، وهناك تتلاشى الهيئة السياسية.

ولا يَعْنِي هذا عدمَ اعتبار أوامر الرؤساء إراداتٍ عامةً مادام السيدُ الحرُّ في معارضتها لم يفعل هذا، ففي مثل هذه الحال يجب أن يُفترض رضا الشعب من السكوت العام، وسيُوضح هذا فيما بعد.

الفصل الثاني

امتناع انقسام السيادة

يُمْتَنَع انقسام السيادة لذات السبب في امتناع التنازل عنها ، وذلك لأن الإرادة تكون عامة^(١) أو لا تكون ، وهي إما أن تكون إرادة هيئة الشعب أو قسم منه فقط ، وتكون هذه الإرادة ، المُفْلَنة في الحال الأولى ، عقد السيادة وَيُصْبِح لها حُكْم القانون ، وهي في الحال الثانية ليست غير إرادة خاصة أو عقد قضائي ، فتعَدُّ مرسومًا على الأكثر .

ولكن بما أن سياسيينا لم يستطيعوا تقسيم السيادة في مبدئها فإنهم يَقسِمونها وَفَقَّ غَرَضُهَا ، أى إنهم يَقسِمونها إلى قوة وإرادة ، وإلى سلطة اشتراعية وسلطة تنفيذية ، وإلى حق فرض الضرائب والعدل والحرب ، وإلى إدارة داخلية وإمكان معاهدة الأجنبي ، وهم يَخْلِطون بين هذه الأقسام حينًا ، وَيَفْصِلون بينها حينًا آخر ، وهم يَحْمَلون من السيد موجودًا خياليًا مؤلفًا من أجزاء لاصق بعضها ببعض ، وهذا كما لو كانوا يُرَكِّبُونَ الإنسان من أبدان كثيرة ، يكون لأحدها عينان وللآخر ذراعان وللثالث رجلان من غير زيادة ، وَيُرَوِّى أن مُشْعِمِذَى اليابان يُقَطِّعُونَ الولد أمام الحُضُور ، ثم يَقْذِفُونَ جميع أعضائه في الهواء واحدًا بعد الآخر ، ثم يُسْقِطُونَ الولد حيًّا مُجْتَمِعَ الأجزاء ، فهذه هي شَفَوَذَاتُ سياسيينا تقريبًا ، فهؤلاء ، بعد أن

(١) لا ضرورة إلى كون الإرادة إجماعية ، دائماً ، لتكون عامة ، غير أنه يجب إحصاء جميع الأصوات ، فكل منع قاطع مبطل للعمومية .

قَطَعُوا الكيانَ الاجتماعيَّ أجزاءً بسحرٍ جديرٍ بالسُّوقِ ، جَمَعُوا بين هذه الأجزاء بما لا نَعْرِفُ كيف وقع .

ومصدرُ هذا الخطأ عدمُ قيامه على مبادئٍ مُحْكَمَةٍ حَوْلَ السلطة ذات السيادة ، وعلى عَدَدٍ ما ليس غيرَ نَفَحَاتٍ أجزاءً لهذه السلطة ، وهكذا رُئِيَ ، مثلاً ، أن شَهْرَ الحربِ وعَقْدَ السَّلَمِ من أعمالِ السيادة ، والأمرُ غيرُ هذا مادام كلُّ واحدٍ من هذه الأعمال ليس قانوناً ، بل هو تطبيقٌ للقانون فقط ، بل هو عملٌ خاصٌ يُعَيِّنُ مَنْحَى القانونِ كما يَتَضَحُ ذلك عند تحديد الفكرة الملزمة لكلمة « القانون » .

وإذا ما أُنْعِمْنَا النظر على هذا الوجه في التقسيمات الأخرى أبصرنا وجودَ وَهْمٍ حيناً تَبَدُّو السيادةُ مقسومةً ، فجميعُ الحقوقِ التي عُدَّتْ جزءاً من هذه السيادة تالعةٌ لها في الحقيقة ، وهي نفترض ، دائماً ، وجودَ إراداتٍ عُلُويَّةٍ لا توجب هذه الحقوقُ غيرَ تنفيذها .

ولا يُمكنُ بيانُ مقدارِ ما أُلْقِيَ عدمُ الضبطِ ذلك من عُموُصٍ على أحكامِ المؤلفين في موضوعِ الحقوقِ السياسية عند ما أرادوا الفصل في حقوق الملوك والشعوب المتبادلة وَفَقَّ المبادئ التي وضعوها ، وكلُّهُ يستطيع أن يَرَى في الفصل الثالث والرابع من الباب الأول من غِرُوسْيُوس كيف أن هذا الرجلَ العالمَ ومترجمَه بازْبِيرَاك اشتَبَكا وارتبكا في سَفَسَاطِيهِمَا عن خوفٍ من الإسهاب أو الإيجاز فيما ارتأيا ، ومن صَدَّمَ المصالح التي كان عليهما أن يوفقا بينها ، وقد التجأ غِرُوسْيُوس إلى فرنسة سَاحِطاً على وطنه عازماً على لِرْزَام باب لويسَ الثالثَ عشرَ فأهدى إلى هذا الملك كتابه ، ولم يَدَّخِرْ

وُسْعًا في تجريد الشعوب من جميع حقوقها وفي انتحال هذه الحقوق للولك
 بجميع ما يُمكن من الحيل ، وما كان هذا لِيَصْدُرَ عن ذوق بارزٍ يبراك الذي
 أهدى ترجمته إلى ملك إنكلترة جُورْج الأول ، ولكن من سوء الحظ أن
 أكرهه طردُ جيمس الثاني ، الذي دعاه تنزلاً ، على التزام كلِّ حذرٍ في
 الاعوجاج والواربة لكيلا يَجْمَلَ من وليم غاصباً ، ولو اتخذ هذان الكاتبان
 ما صحَّ من المبادئ لأزِيلَت جميعُ المصاعب ولكانا مُجْدِين دائماً ، ولكنهما
 كانا يقولان الحقيقة هزيلةً ، ولم يكن عليهما أن يُدَارِيا غيرَ الشعب ، والواقعُ
 أن الحقيقة لا تؤدي إلى الجاه ، والشعب لا يُنعم بِسَفاراتٍ ولا بِكَراسٍ
 وجِعالٍ .

الفصل الثالث

أيمكن أن تَصِلَ الإرادة العامة

يُسْتَنْتَج مما تقدم كونُ الإرادة العامة صائبةً دائماً ، وأنها تَهْدِف إلى النِّفْع العامِّ دائماً ، ولكنه لا يُسْتَنْتَج من ذلك اتصافُ شُورَى الشعب بمثل تلك الإصابة دائماً ، ونريد ما فيه خيراً دائماً ، ولكننا لا نُبْصِرُ ذلك دائماً ، ولا يُرْشَى الشعب مطلقاً ، غير أنه يُخَدِّع غالباً ، وهناك ، فقط ، يَلُوح أنه يريد ما يكون سَيِّئاً . ويُوَجَد ، في الغالب ، فرقٌ كبيرٌ بين إرادة الجميع والإرادة العامة ، فالإرادة العامة لا تبالى بغير المصلحة المشتركة ، وتبالى الإرادة الأخرى بالمصلحة الخاصة ، وهى ليست غيرَ حاصل العزائم الخاصة ، ولكن انزِعُوا من هذه العزائم نفسها أكثر وأقلّ ما يتهدم ^(١) تُبْصِرُوا بقاء الإرادة العامة حاصل الاختلافات . وإذا ما تشاور الشعبُ الخبيرُ بما فيه الكفاية ، ولم يكن بين المواطنين أى اتصال ، فإن العدد الكبير والاختلافات الصغيرة يُسْفِران عن الإرادة العامة دائماً ، ويكون القرارُ صالحاً دائماً ، ولكن القَصَبَاتِ إذا ما قامت وتألّفت جمعياتٌ جزئيةٌ على حساب الجمعية الكبرى فإن كلَّ واحدة من هذه الجمعيات تصبح عامة بالنسبة إلى أعضائها ، وذلك على حين تبقى خاصةً

(١) قال المركيز دارجنسون : « إن لكل مصلحة مبادئ مختلفة ، وإن اتفاق مصلحتين خاصتين يتم خلافاً لمصلحة ثالثة » ، وكان يمكنه أن يضيف إلى ذلك كون اتفاق جميع المصالح يتم خلافاً لما لكل منها ، وإذا كان لا يوجد مصالح مختلفة فإنه يكاد لا يشعر بالمصلحة المشتركة التى لا تجد عائقاً مطلقاً ، وكل يسير من تلقاء نفسه ، وتعود السياسة غير فن .

بالنسبة إلى الدولة ، وهناك يُمكن أن يقال إنه عاد لا يكون مُصوِّبين
 بمقدار الناس ، وإنما يقال ، فقط ، وجودُ كذا جمعيات ، وتصير الاختلافاتُ
 أقلَّ عدداً وتُعطى نتيجةً أقلَّ عموميةً ، ثم إذا كانت إحدى هذه الجمعيات
 من العِظَم ما تَقْلِب معه جميعَ الأخرى عاد حاصل الفروق الصغيرة لا يكون
 عندكم نتيجةً ، بل صار عندكم اختلافٌ وحيد ، وهناك لا تَبْقَى إرادةٌ
 عامة ، ولا يكون الرأى الغالبُ غيرَ رأى خاصٍ .

ومن المهمُّ ، إذنْ ، ألا تكون فى الدولة جمعية جزئية عند قدرة الإرادة
 العامة على التعبير عن نفسها ، وأن يُعطى كلُّ مواطنٍ رأيه كما يَرى ^(١) ،
 وهذا هو النظام الوحيد الرفيع الذى وضعه ليكوزنغ ، ولكنه إذا وُجِدَت
 جمعياتٌ جزئية وجبَ تكثير عددها وأن يُحَال دون تفاوتها كما صنع سُولُون
 ونوماً وسِرْفِيُوس ، فهذه الاحتياطات هى التى تَصْلُح وحدها لجعل الإرادة
 العامة مُنَوَّرَةً دائماً ولعدم ضلال الشعب مطلقاً .

(١) قال مكيا فيلى : «حقاً يوجد من الاختلافات ما هو ضار بالجمهورية وما هو نافع لها ،
 فإثير المذاهب والأحزاب منها ضار ، وما لا يلزم المذاهب والأحزاب منها نافع ، ولذا لا يستطيع مؤسس
 إحدى الجمهوريات أن يحول دون وجود عداوات ، وإنما يجب عليه أن يحول دون تحولها إلى مذاهب على
 الأقل » ، (تاريخ فلورنسة ، جزء ٧) .

الفصل الرابع

حدود السلطة ذات السيادة

إذا كانت الدولة أو المدينة لا تُعدُّ غيرَ شخصٍ معنويٍّ تقوم حياته على اتحاد أعضائه ، وإذا كانت سلامتها الخاصة أهمُّ ما تُعنى به ، وجب أن تكون لها قوةٌ عامةٌ قاهرةٌ لتحريك وإعداد كلِّ قسمٍ على أكثر الوجوه ملاءمةً للجميع ، وكما أن الطبيعة تمنح كلَّ إنسانٍ سلطةً مطلقةً على جميع أعضائه يَمُنَحُ الميثاقُ الاجتماعيُّ الهيئةَ السياسيةَ سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها أيضاً ، وهذه السلطةُ نفسها ، وهي التي تُوجِّبها الإرادة العامة ، تحمِلُ اسمَ السيادة كما قلتُ .

ولكننا ، إذا عدَّونا الشخصَ العامَّ ، وجب علينا أن ننظر إلى الأشخاص الخاصِّين الذين يتألَّف منهم والذين يستقلون عنه حياةً وحريةً بحكم الطبيعة ، وعلينا ، إذن ، أن نَميِّزَ جيداً حقوق المواطنين والسيد^(١) المتقابلة ، وأن نَميِّزَ الواجبات التي يجب على المواطنين أن يقوموا بها كرعاء ، من الحقوق الطبيعية التي يجب أن يتمتعوا بها كأشخاص .

ويُسَمَّى بأن كلِّ واحدٍ ينزل بالميثاق الاجتماعيِّ عن قسمٍ من سلطانه وأمواله وحرية ، وذلك بالمقدار الذي يُهمُّ الجماعةَ استعماله ، ولكنه يجب

(١) أرجو من القراء النباه ألا يستعجلوا في اتهامنا بأننى أناقص نفسى ، فلا أستطيع تجنب هذا في الاصطلاحات عن فقر في اللغة ، ولكن انتظروا .

أن يُسَلَّم ، أيضاً ، بأن السيد وحده هو الحاكم في هذه الأهمية .
 وكل خدمة يقدمها المواطن إلى الدولة يجب أن يقدمها فورَ مطالبة
 السيد إياه بها ، غير أن السيد ، من ناحيته ، لا يُمكن أن يُنقل الرعايا
 بأي قيدٍ غير نافع للجاعة ، حتى إنه لا يستطيع أن يريد ذلك ، وذلك
 لأن من مقتضيات ناموس العقل ، وناموس الطبيعة أيضاً ، ألاَّ يحدث شيء
 بلا سبب .

وليست التعهدات التي تربطنا بالهيئة الاجتماعية إلزامية إلا لأنها متقابلة ،
 ومن طبيعتها أنها إذا ما أُنجِزَت لم يُمكن أن يفعل الإنسان في سبيل
 الآخرين من غير أن يفعل في سبيل نفسه ، ولَمْ تكون الإرادة العامة صائبةً
 دائماً ، ولَمْ يريد الجميعُ سعادة كل واحد منه دائماً ، إذا لم يعن الشخصُ
 نفسه بكلمة « كل واحد » ولا يُفكر في نفسه عند التصويت من أجل
 الجميع ؟ هذا يُثبت كون المساواة في الحقوق ، وكون فكرة العدل التي
 تنشأ عن هذه المساواة ، يُشتق من إثارة كل واحدٍ نفسه ، ومن طبيعة
 الإنسان نتيجةً ، وهذا يُثبت وجوب كون الإرادة العامة عامةً في أغراضها
 وجوهرها لتكون هكذا في الحقيقة ، ووجوب صدورها عن الجميع لتطبق على
 الجميع ، وكونها تفقد سدادها الطبيعي عند ما تهدف إلى غرضٍ شخصيٍّ
 معين ، وذلك لأننا إذ نَحْكُم فيما هو غريبٌ عنا هنالك لم يكن لدينا أيُّ
 مبدأ صحيح في الإنصاف يُرشدنا

والواقع أن الأمر يُصبح موضع جدلٍ عند ما تُثار مسألة خاصة أو حق
 خاصٌ حول نقطة لم تُنظَّم بعهدٍ عامٍ سابق ، أجل ، إن هذه قضيةٌ

يكون الأشخاص ذوو العلاقة طرفاً فيها ، ويكون الجمهور الطرف الآخر فيها ، غير أنني لا أرى أن القانون هو الذي يجب أن يُتَّبَعَ فيها ، ولا القاضي هو الذي يجب أن يَحْكُمَ فيها ، ومن المضحك أن يُراد الاستناد هنالك إلى قرارٍ صريحٍ للإرادة العامة قد لا يكون غير استنتاج أحد الطرفين ، فلا يَعُدُّه الطرف الآخر غير إرادةٍ غريبة خاصة مالت في هذه الحال إلى الجور وكانت عُرضَةً للخطأ ، وهكذا ، كما أن الإرادة الخاصة لا تستطيع أن تُمَثِّلَ الإرادة العامة تُغَيِّرُ الإرادة العامة طبيعتها بدورها عندما يكون موضوعها خاصاً ولا تستطيع ، كإرادةٍ عامة ، أن تُقْضَى في أمرٍ رجلٍ ولا واقعة ، ولَمَّا كان شعبُ أثينة ، مثلاً ، يَنْصُبُ رؤسَاءه أو يَعْزِلُهُمْ ، وكان يُكْرِمُ أحدهم ويعاقب آخرَ منهم ، وكان يمارِس جميع أعمال الحكومة على السواء وَوَفَّقَ كثيرٍ من المراسيم الخاصة ، عادَ هذا الشعب هنالك لا يكون ذا إرادةٍ عامةٍ بِحَضَرِ المعنى ، وعاد لا يَسِيرُ مِثْلَ سيد ، بل مِثْلَ حاكم ، ويلوح هذا مخالفاً للآراء العامة ، ولكن يجب أن يُتْرَكَ لى من الوقت ما أَعْرِض فيه آرائى .

يجب أن يُرَى مما تقدم أن الذى يَجْعَلُ الإرادةَ عامةً هو المصلحة المشتركة التى تَوَلَّفَ بين الصوتين أكثر من أن يَكُونَهُ عددهم ، وذلك لأن كلَّ واحدٍ فى هذا النظام يَخْضَعُ ، بحكم الضرورة ، للأحوال التى يَفْرِضُها على الآخرين ، وهذا الاتفاق العجيب بين المصلحة والعدالة هو الذى يَمْنَحُ المَشُورَاتِ المشتركةَ ضِيقاً إِنْصَافٍ يُبْصِرُ زَوَالُهَا فى المناقشة حَوْلَ كلِّ أمرٍ خاصٍّ ، وذلك عند عدم وجود مصلحة مشتركة تُوَحِّدُ ، وتَوَفَّقُ ، بين قاعدة القاضي وقاعدة الخصم .

ومهما تكن الجهة التي يُقْتَرَبُ منها إلى المبدأ فإنه يوصل إلى ذات النتيجة دائماً ، وذلك أن الميثاق الاجتماعيَّ يَجْعَلُ بين المواطنين من المساواة ما يُلْزِمُونُ أنفسهم معه بذات الشروط وما يجب أن يتمتعوا معه بذات الحقوق ، وهكذا فإنَّ كلَّ عقدٍ سيادةٍ ، أيُّ كلِّ عقدٍ صحيحٍ للإرادة العامة ، يُلْزِمُ أو يساعد ، على السواء ، وعن طبيعة الميثاق ، جميعَ المواطنين ، فلا يَعْرِفُ السيدُ بذلك غيرَ هيئةِ الأمة ، ولا يُفَرِّقُ بين مَنْ تتألفُ منهم ، وما يكون عقدُ السيادةِ بِحَصْرِ المعنى إذَنْ ؟ ليس هذا عهداً بين الأعلى والأدنى ، بل عهدٌ هيئةٍ بين كلِّ واحدٍ من أعضائها ، وهو عهدٌ شرعيٌّ لأنه قائمٌ على العقد الاجتماعي ، وهو عادلٌ لأنه مشتركٌ بين الجميع ، وهو نافعٌ لأنه لا غرضَ له غيرُ الخير العامِّ ، وهو ممكنٌ لأنَّ له ضماناً بالقوة العامة والسلطة العليا ، ولا يخضع الرعايا لغير إرادتهم الخاصة ماداموا غيرَ خاضعين لسوى تلك المهود ، والسؤالُ عن مَدَى حقوق السيد والمواطنين المتبادلة هو سؤالٌ عن المَدَى الذي يُمكنُ المواطنين ضمَّنه أن يُلْزِمَ بعضهم بعضاً ، وعن المَدَى الذي يُمكنُ كلَّ واحدٍ أن يُلْزِمَ نفسه نحو الجميع ، وعن المَدَى الذي يُمكنُ الجميع أن يُلْزِمَ نفسه نحوهم .

ومن ثَمَّ يُرَى أن السلطة السيدة ، المطلقة ، المقدسة ، المُبرَّمة كما هي ، لا تتجاوزُ ولا يُمكنُ أن تتجاوزَ ، حدودَ المهود العامة ، وأن كلَّ إنسانٍ يستطيع أن يتصرف تصرفاً تاماً فيما تُتركُ له من أمواله وحرَّيته بهذه المهود ، فلا يحقُّ للسيد ، مطلقاً ، أن يُحمِّلَ أحدَ الرعايا أكثرَ مما يُحمِّلُ الآخر ، وذلك لأنَّ الأمرَ يصيرُ خاصاً هنالك فَيَعُودُ سلطانه غيرَ ذى اختصاص .

وعند ما سُلِّمَ بتلك الفوارق مَرَّةً رُبِّى من غير الصواب كثيراً وجودُ
 أى تَنْزُلٍ حقيقىٍّ من قَبْلِ الأفراد فى العقد الاجتماعى ، وذلك عن كون
 الوضع الذى صاروا إليه نتيجةَ العقد أفضلَ ، فى الحقيقة ، من الذى قبل
 ذلك ، وذلك أنهم قاموا بمبادلة رابحة بدلاً من المبايعة ، وأنهم نالوا طرازَ
 حياةٍ أكثرَ صلاحاً وأعظمَ قراراً بدلاً من طرازِ حياةٍ متقلبٍ غيرِ ثابتٍ ،
 وأنهم فازوا بجزيةٍ بدلاً من استقلالٍ طبيعىٍّ ، وأنهم ظفروا بحقٍّ يجعله
 الاتحاد الاجتماعى منيعاً بدلاً من قوتهم التى يُمكن الآخريين أن يتغلبوا
 عليها ، وتحمى الدولة ، باستمرارِ حياتهم التى وقفوها عليها ، فإذا ما خاطروا
 بها دفاعاً عن الدولة فما يصنعون أكثرَ من ردِّهم إليها ما كانوا قد أخذوه
 منها ؟ وما يفعلون أكثرَ مما يفعلون ، غالباً ، مع مجازفةٍ أعظمَ شدةٍ ،
 فى الحال الطبيعية التى يخوضون فيها معاركَ لامفرٍّ منها مُعرضين حياتهم
 للهلاكِ دفاعاً عن وسائل حفظها ؟ إن على الجميع أن يحارب فى سبيل الوطن
 عند الضرورة لاريب ، ولكن ليس لأحدٍ أن يقاتل فى سبيل نفسه
 إذ ذاك ، أو لا نَكسِبَ شيئاً باقتحامنا ، فى سبيل ما يمنحنا سلامتنا ،
 بعضَ المخاطر التى يجب أن نسعى إليها فى سبيل أنفسنا عند فقد هذه السلامة ؟

الفصل الخامس

حق الحياة والموت

يُسألُ : كيف أن الأفراد الذين ليس لهم حق التصرف في حياتهم الخاصة يُمكنهم أن ينقلوا إلى السيد هذا الحق الذي لا يملكونه ؟ لا تبدؤ هذه المسئلة صعبة الحل إلا لسوء وضعها ، ولكل إنسان حق المخاطرة بحياته الخاصة حفظاً لها ، وهل قيل ، قط ، كون الذي يقذف نفسه من نافذة ، فراراً من حريق ، مقترباً ذنب الانتحار ؟ وهل عزي هذا الجرم ، أيضاً ، إلى من يهلك في عاصفة لأنه كان لا يجمل خطرها ؟

غاية المعاهدة الاجتماعية هي سلامة الطرفين المتعاقدين ، ومن يرد الغاية يرد الوسائط أيضاً ، وهذه الوسائط ملازمة لبعض المخاطر ، وبعض الممالك كذلك ، وعلى من يريد حفظ حياته على حساب الآخرين أن يهبها ، أيضاً ، في سيلهم عند الضرورة ، والواقع أن المواطن يعود غير قاض في الخطر الذي يود القانون أن يعرض نفسه له ، فمتى قال الأمير له : « بلائم الدولة أن تموت » وجب عليه أن يموت ، وذلك لأنه لم يعش في مأمن حتى ذلك الحين إلا وفق هذا الشرط ، ولأن حياته عادت لا تكون نعمة من الطبيعة ، بل هبة من الدولة مقيدة بشرط .

ويمكن أن يُنظر إلى عقوبة الإعدام التي تُقرض على المجرمين من

هذه الوجهة أيضاً تقريباً ، وذلك أننا ، لكيلا نكون ضحية قاتلٍ ، نوافق على إعدامنا إذا ما صرنا قاتلين ، وفي هذه المعاهدة ، إذ يبتعد الإنسانُ من التصرف في حياته الخاصة ، لا يُفكر في غير ضمانها ، ولا ينبغي أن يُفترضَ كونُ أحدهُ من المتعاقدين قد أبصر في ذلك الحين أنه سيُسْتَق. .

ثم إن كلَّ شَريرٍ ، إذا ما هاجم الحقوق الاجتماعية ، يصبح بجرائمه عاصياً خائناً للوطن ، ويعودُ غيرَ عضوٍ فيه بانتهاكه حرمةَ قوانينه ، ويُعدُّ حتى شاهراً للحربِ عليه ، وهناك تصير سلامةُ الدولة مناقضةً لسلامته ، فيجب أن يَهْلِكَ أحدهما ، فإذا أُعْدِمَ المجرم وَقَعَ هذا على أنه عدوٌّ أكثرَ منه مواطناً ، وتُعدُّ المحاكمات والحكمُ بَيْنَاتٍ على نقضه المعاهدة الاجتماعية وعلى كونه عاد لا يكونُ عضواً في الدولة من حيث النتيجة ، كما تُعدُّ تصريحاً بذلك ، وهو إذ يُعرَف هكذا ، كما هو الواقع ، ولو من حيث إقامته على الأقل ، وجب أن يُقَطَّعَ منه بالنفي كناقضٍ لليثاق أو بالقتل كعدوٍّ عامٍّ ، وذلك لأن عدواً كهذا ليس شخصاً معنوياً ، بل إنسانٌ ، وفي مثل هذه الحال يكون حقُّ الحرب في قتل المغلوب .

ولكنه يقال إن الحكم على المجرم عملٌ خاصٌّ ، وأوافق على هذا ، غير أن حكماً كهذا ليس من وظائف السيد ، بل هو حقٌّ يُمكنُ أن يُؤلِّيه من غير أن يمارسه بنفسه ، وتتوافق جميع آرائي ، ولكن مع عدم استطاعتي عرضها دفعةً واحدة .

ثم إن كثرة العقوبات دليلٌ على ضعف الحكومة أو كسلها ، فلا يوجد رذيلٌ لا يُمكنُ جعله صالحاً لشيء ما ، فلا يحقُّ إعدام غير من

لا يُمكن حفظه بلا خطر ، ولو كان ذلك الإعدام للمبرة .
 وأما حقُّ العفو أو إعفاء المجرم من العقوبة التي فرضها القانون ونطق
 بها القاضي فإنه لا يخصُّ غير مَنْ هو فوق القاضي والقانون ، أى السيد ،
 حتى إن حقَّ في هذا الأمر غيرُ واضح تماماً والأحوال التي يستعمله فيها
 نادرةٌ جداً ، والعقوباتُ قليلةٌ في الدولة الحسنة الإدارة ، لا عن كثرةِ
 العفو ، بل عن قلةِ المجرمين ، فكثرةُ الجرائمِ تضمّن عدمَ العقاب عند
 انحطاط الدولة ، ولم يحاول السّناتُ ، ولا القناصل ، العفو في الجمهورية
 الرومانية ، حتى إن الشعب كان لا يفعل هذا ، وإن كان ينقض حكمه
 الخاصَّ أحياناً ، وكثرةُ العفو تُشعرُ بأن الجرائم لم تلبث أن تغدو غيرَ
 محتاجةٍ إليه ، ويُنصر كلُّ واحدٍ مرّداً هذا ، بيدَ أنني أحسُّ احتياجَ
 قلبي ، وأحسُّ قلبي ، فلندعُ مناقشةَ هذه المسائل للرجل العادل الذي لم
 يُذنب ولم يحتجِ إلى العفو عن نفسه قطّ .

الفصل السادس

القانون

بالميثاق الاجتماعيّ مَنَحْنَا الوجودَ والحياةَ للهيئة السياسية ، والآنَ يجب علينا أن نمنحها الحركةَ والإرادةَ بالاشتِراع ، وذلك لأنَّ المقدَّ الابتدائيَّ الذي تألَّفت به هذه الهيئة والتَّحمت لم يُعَيَّن ، بَعْدُ ، شيئاً مما يجب أن يَصْنَعَهُ للبقاء .

وما هو حسنٌ ملائمٌ للنظام هو هكذا بطبيعة الأمور مستقلاً عن اليهود البشرية ، وكلُّ عدلٍ يأتي من الله ، والله وحده هو مصدره ، ولكننا لو كنا نَعْرِفُ أن نتلقاه من هذا المقام الأعلى لم نَحْتَجْ إلى حكومةٍ ولا إلى قوانينٍ ، ولا ريبَ في وجود عدلٍ عامٍ صادرٍ عن العقل وحده ، غير أنه يجب أن يكون هذا العدل متبادلاً ليكون مقبولاً بيننا ، وإذا نُظِرَ إلى الأمور من الناحية الإنسانية وُجِدَت قوانين العدل غير مؤثرة بين الناس عن عدم وجود مؤيدٍ طبيعيٍّ ، فهي تجعل من الخبيث خيراً ومن العادل سوءاً ، وذلك إذا ما راعاها هذا الأخير تجاه جميع العالم من غير أن يراعيها أحدهم تجاهه ، فيجب ، إذن ، وجودُ عهودٍ وقوانينٍ لتوحيد ما بين الحقوق والواجبات وردُّ العدل إلى غايته ، ولا أكون في الحال الطبيعية ، حيث كلُّ شيء شائعٌ ، مَدِيناً بشيء لمن لم أعِدهم بشيء ، ولا أَعترف بشيء لآخرٍ غير ما لا يكون نافعاً لي ، ولا يكون الأمر هكذا في

الحال المدنية حيث تُعَيَّن جميع الحقوق بالقانون .

ولكن ما القانون في آخر الأمر إذن ؟ ندأومُ على البرهنة من غير أن نَصِل إلى اتفاقٍ ما اكتفينا بربط أفكارٍ لاهوتية بهذه الكلمة ، ونحن إذا ما عرّفنا قانوناً للطبيعة لم نقرب من تعريف قانونٍ للدولة .

كنت قد قلتُ إنه لا يُوجَد إرادةٌ عامةٌ حَولَ غَرَضٍ خاصٍّ ، والحقُّ أن هذا الغرض الخاصَّ إما أن يكون داخلَ الدولة أو خارجها ، فإذا كان خارج الدولة لم تكن الإرادةُ القريبةُ عنه عامةً قَطُّ بالنسبة إليه ، وإذا كان هذا الغرض داخل الدولة عُدَّ جزءاً منها ، وهناك تقوم بين الكلِّ وجزئته علاقةٌ تجعلهما موجودين منفصلين فيكون الجزء أحدهما ويكون الكلُّ هو الآخر مع طرح هذا الجزء منه ، يَبْدُ أن الكلَّ مع طرح جزءه ليس الكلَّ مطلقاً ، وما دامت هذه العلاقة موجودةً يَعودُ الكلُّ غيرَ موجود ، بل يوجد جزءان متفاوتان ، ومن ثَمَّ يَعودُ إرادةُ أحدهما غيرَ عامةٍ بالنسبة إلى الآخر .

ولكن جميعَ الشعب إذا ما سَنَّ في سبيل جميع الشعب لم يَنْظُر إلى غير نفسه ، فإذا ما تكونت علاقةٌ حينئذٍ كان هذا بين وجهتين للغرض كاملاً ، وذلك من غير تقسيمٍ للكلِّ ، وهناك تكون المسألة التي يُسَنُّ حولها عامةٌ كالإرادة التي تَسَنُّ ، وهذا العقد هو ما أسميه قانوناً .

وعند ما قلتُ إن غَرَضَ القوانين عامٌ دائماً أردتُ بذلك كونَ القانون يَمُدُّ الرعايةَ جَلَّةً والقضايا مجردةً ، فلا يكون الإنسانُ فرداً ولا تكون

القضية خاصة ، وهكذا يُمكن القانون أن يقول ، فى الحقيقة ، بوجود امتيازات ، ولكنه لا يستطيع أن يُنعم بها على شخص باسمه ، ويمكن القانون أن يقول بعدة طبقات من المواطنين وأن ينص حتى على صفات الانتساب إلى هذه الطبقات ، ولكنه لا يستطيع أن يعين هؤلاء أو أولئك الأشخاص لينتسبوا إليها ، ويمكن القانون أن يقول بالحكومة الملكية والخلافة الوراثية ، ولكنه لا يستطيع انتخاب ملك ولا تعيين أسرة مالكة ، والخلاصة أن كل وظيفة ذات غرض خاص هى غير خاصة بالسلطة الاشتراعية مطلقاً .

وإننا بعد النظر إلى ذلك نرى من فورنا أنه عاد لا ينبغي أن يُسأل عن يَحَقُّ له وضع القوانين ما دامت من عمل الإرادة العامة ، ولا عن كون الأمير فوق القوانين مادام عضواً للدولة ، ولا عن كون القانون غير عادل ما دام الإنسان لا يَجُورُ على نفسه ، ولا عن كيفية كون الإنسان حُرّاً وخاضعاً للقوانين معاً ما دامت القوانين سجلاتٍ لعزائمنا فقط .

وإذ يَجْمَع القانون بين عمومية الإرادة وعمومية الفرض ، كما يرى أيضاً ، فإن الرجل ، مهما كان شأنه ، لا يُعدُّ ما يؤمر به قانوناً مطلقاً ، وكذلك لا يُعدُّ قانوناً ما يأمر به السيدُ حولَ موضوعٍ خاص ، بل مرسومٌ ، ولا يُعدُّ عمل سيادة بل عملُ حاكمية .

وأسمىُ جُهوريةً ، إذن كلُّ دولةٍ تُدارُ بقوانين مهما كان شكل هذه الإدارة ، وذلك لأن المصلحة العامة هى التى تَسُودُ هنالك ، وهنالك

فقط ، ويكون الأمرُ العامُّ حقيقةً ، وكلُّ حكومةٍ شرعيةٍ جُمهوريَّةٌ^(١) ،
وسأفصِّل ما الحكومة فيما بعد .

وليست القوانينُ ، بمَحْصَرٍ للمعنى ، غيرَ شروطِ شركةٍ مدنيةٍ ، ويجب
أن يكون الشعبُ الخاضع للقوانين واضعاً لها ، ولا يقع تنظيمُ شروطِ
الشركة على غير الشركاء ، ولكنهم كيف يُنظَّمونها ؟ أيمكن هذا باتفاقٍ
عامٍّ أم بتلقين مفاجئٍ ؟ وهل للهيئة السياسية جهازٌ تُعبَّرُ به عن إرادتها ،
ومن ذا الذي يَمُنَحُها البصيرة الضرورية لوضع أفعالها ونشرها مُقَدِّماً ،
أو كيف تَنطِقُ بها حين الحاجة ؟ - وكيف يُمكن جُمهوراً أعمى لا يَعْرِفُ ،
في الغالب ، ما يريد ، لأن من النادر أن يَعْرِفُ ما هو صالحٌ له ، كيف
يُمكن هذا الجُمهورَ أن يُنفِذَ من تلقاء نفسه مشروعاً بالغَ العِظَمِ بالغِ الصعوبةِ
كالنظام الاشتراكي ؟ أَجَلُ ، إن الشعب يريد الخيرَ دائماً ، ولكنه لا يراه
من تلقاء نفسه دائماً ، أَجَلُ ، إن الإرادة العامة مستقيمةٌ دائماً ، ولكن
قوة التمييز التي تُرشِّدهُ لا تكون مُنَوَّرَةً دائماً ، ويجب أن تُبَدَى له الأغراض
كما هي ، وكما يجب أن تُبَدَوَ له أحياناً ، فَيُدَلَّ على الطريق الصالح الذي
يبحث عنه ، ويُصان من إغواء الإرادات الخاصة ، وتُقَرَّبُ الأمكنة والأزمنة
إلى عيونه ، ويُعَلِّمُ كيف يوازن بين جواذب المنافع الحالية الحساسة تجاه الشرور
البعيدة الخفية ، وَيَرَى الأفراد ما يَطْرَحون من خير ، ويريد الجُمهورُ

(١) لا أقصد بهذه الكلمة أريستوقراطية ، ولا ديمقراطية ، فقط ، بل أقصد ، على العموم ،
كل حكومة توجِّهها الإرادة العامة التي هي القانون ، ولا يجب أن تخطط الحكومة بالسياسة لتكون شرعية ،
بل يجب أن تكون وزيراً له ، وهناك تكون الملكية نفسها جمهورية ، وهذا ما يوضح في الباب الآتي .

مالا يَرَى من خير ، والجميعُ يحتاجون إلى أدلاء على السواء ، ويجب أن يُلْزَمَ أَلْثُكَ بجعل عزائمهم ملائمةً لعقلهم ، وأن يُعَلَّمَ ذاك معرفةً ما يريد ، وهناك ينشأ عن البصائر العامة اتحاد الإدراك والإرادة في الهيئة الاجتماعية ومن ثَمَّ يكون اتفاق الأجزاء التامُّ ويُرفع المجموع إلى أعظم قُوَّته ، وهذا يجعل المشترعَ ضروريًا .

الفصل السابع

المشترع

يجب ، لا اكتشاف أحسن قواعد المجتمع الملائمة للأمم ، وجود ذكاء عالٍ يرى جميع أهواء الناس من غير أن يبتلي واحداً منها ، وألا يكون لهذا الذكاء أية صلة بطبيعتنا مع معرفة أساسية لهذه الطبيعة ، وأن تكون سعادته مستقلة عن سعادتنا مع إرادته في العناية بسعادتنا ، ثم أن يتطلع مع الزمن إلى مجدٍ بعيد فيجد في قرنٍ ليستطيع التمتع في القرن التالي^(١) ، فكان لا بُدَّ من آلهةٍ لمنح الناسِ قوانينَ .

وما أتاه كليغولا من برهنةٍ حول الوقائع أتاه أفلاطون حول الحقوق لتعريف الإنسان المدني أو الملكي الذي يبحث عنه في كتابه « الحكم » ، ولكن إذا كان من الصحيح كون الأمير العظيم رجلاً نادراً فما أشدَّ ندرةَ المشترع العظيم ! ليس على الأول غيرُ اتباع النموذج الذي يجب على الآخر أن يُقدِّمه ، وهذا هو الميكانيكي الذي يخترع الآلة ، وذلك ليس غيرَ العامل الذي يُعدها ويُسيِّرُها ، ويقول مونتسكيو : « إن رؤساء الجمهوريات هم الذين يضعون النظام حين قيام المجتمعات ، ثم يُكوِّن النظامُ رؤساء الجمهوريات^(٢) » . ويجب على من يكون من الجرأة ما يحاول معه وضع نُظمٍ لشعبٍ أن

(١) لا يصحح الشعب مشهوراً إلا عند ما يأخذ اشتراعه في الأفول ، ولا نعرف مقدار القرون التي أوجب نظام ليكورغ فيها سعادة الإسبارطيين قبل أن يعلم بقية الإغريق أمره .

(٢) مونتسكيو ، عظمة الرومان وانحطاطهم ، فصل ١ .

يَشْمُرُ بقدرته على تفسير الطبيعة البشرية ، ومن ثَمَّ على تحويل كلِّ فردٍ ،
هو في نفسه كلُّ كاملٍ منفرد ، إلى جزء من كلِّ أعظم منه ، فينال من
هذا الكلِّ حياته ووجوده من بعض الوجوه ، وعلى تبديل كيان الإنسان
تقوية له ، وعلى إقامة كيانٍ جزئىٍّ معنوىٍّ مقامَ كيانٍ طبيعىٍّ مستقلٍّ
منحتنا الطبيعة إياه جميعاً ، والخلاصة أنه يجب أن يَنزِعَ من الإنسان قُواه
الخاصة لِيُعْطِيَهُ من القُوى ما يكون غريباً عنه وما لا يستطيع أن يستعمله من
غير مساعدة الآخرين ، وكلما بادت هذه القُوى الطبيعية وتلاشت عَظُمَتِ
القُوى المكتسبة ودامت ، وأصبح النظام متيناً كاملاً ، وذلك أن المواطن إذا
لم يكن شيئاً ، ولم يستطع شيئاً ، من غير الآخرين ، وكانت القوة المكتسبة
من قِبَل الجميع مساويةً لحاصل قُوى جميع الأفراد الطبيعية أو أعلى منها ،
أمكن أن يقال إن الاشتراع فى أعلى نقطةٍ من الكمال يُمكنه أن يَصِلَ إليها .
والمشترعُ رجلٌ عجيب فى الدولة من كلِّ ناحية ، وهو إذا وَجَبَ أن
يكون هكذا بعبقريته ليس أقلَّ من ذلك بوظيفته التى ليست قضاءً ولا سيادةً
مطلقاً ، وهذه الوظيفة التى تتألف الجمهورية منها لا تدخلُ ضمن نظامها
مطلقاً ، وإنما هى وظيفةٌ فرديةٌ عالية لا اشتراك بينها وبين السلطان البشرى
مطلقاً ، وذلك لأنه لا ينبغى لمن يسيطر على الناس أن يسيطر على القوانين ،
ولأنه لا ينبغى لمن يسيطر على القوانين أن يسيطر على الناس أيضاً ، وإلَّا
كانت قوانينه خَدَمَةً أهوائه فلم تَوُدَّ ، فى الغالب ، إلى غير دوام مظالمه ،
وما كان ليستطيع أن يَتَجَنَّبَ ، مطلقاً ، إفسادَ غاياته الخاصة قُدسيةً . عمله .
ولما مَنَحَ لِيَكُوْرُغُ وطنه قوانينَ بدأ باعترال العرش ، وكان من عادة

مُعْظَمَ المدن الإغريقية أن يُعْهَدَ إلى غرباء في وَضْعَ قوانينها ، وقد سارت
 'جمهوريات' إيطالية الحديثة على هذا الغرار في الغالب ، وقد صنعت جنيثُ
 مثلَ هذا وانتفعتُ بما صنعتُ^(١) ، وقد أبصرت رومة في أزهى عصورها
 انبعثَ جميع جرائم الطغيان في صميمها وكادت تَبِيدُ ، وذلك لجمها السلطة
 الاشتراعية والسلطة ذات السيادة في رؤوس واحدة .

ومع ذلك فإن الحكم العشرة أنفسهم لم يَدْعُوا ، قَطُّ ، حَقَّ وضع أيِّ
 قانونٍ استناداً إلى سلطانهم فقط ، وقد كانوا يقولون للشعب : « لا شيء مما
 نقتحه عليكم يُمكن أن يتحول إلى قانون من غير موافقتكم ، فيا أيها الرومان ،
 كونوا بأنفسكم واضعي القوانين التي يجب أن تؤدي إلى سعادتك » .
 إذن ، لا يوجد ، أو يجب ألا يكون ، أيُّ حقٍّ اشتراعيٍّ لِمَنْ يَدُونُ
 القوانين ، ولا يستطيع الشعبُ ، ولو أراد ، أن يُجَرِّدَ نفسه من هذا الحقِّ
 الذي لا يُنْقَلُ ، وذلك لأنه لا يوجد ، وَفَقَ الميثاق الأساسي ، غيرُ
 الإرادة العامة ما يلزم الأفراد ، ولا يُمكن أن يُوجد ضمانٌ تكون به
 الإرادة الخاصة ملائمةً للإرادة العامة إلَّا بعد إخضاعها لأصوات الشعب الحرة ،
 أَجَلُ ، كنتُ قد قلتُ هذا ، ولكن ليس من غير المفيد تكراره .
 وهكذا يوجد في عمل الاشتراع ، معاً ، أمران يلوح أنهما متناقضان ،
 وهما : مشروعٌ فوق الطاقة البشرية ، وسلطةٌ ، لتنفيذه ، ليست شيئاً .

(١) يعد سبيُّ المعرفة لدى عبقرية كالفن من لم يعد غير عالم لاهوت ، ومن شأن وضع مراسيمنا
 الحكيمة الذي اشترك فيه كثيراً ذيله مثل ما نال بنظامه ، ومهما تكن اثورة التي يمكن الزمان أن يوجها
 في ديننا ، ما دام حب الوطن والحرية لم يطفأ بيننا ، فإن ذكرى هذا الرجل العظيم تظل مباركة إلى الأبد .

وتوجد مُشكلةٌ تستحقُّ الانتباه ، وهي أن الحكماء ، إذا ما أرادوا أن يخاطبوا بلسانهم فريقَ العوامِّ بدلاً من لسان هؤلاء ، لم يستطيعوا أن يُسمَعُوا على ما يحتمل ، والواقعُ أنه يوجد ألفُ نوعٍ من الأفكار يتعدَّرُ ترجمتها إلى لغة الشعب ، وكذلك المقاصدُ البالغةُ العمومِ والمواضيعُ البعيدةُ الغور تكون خارجةً عن إدراكه ، وما أن كلَّ فردٍ لا يستحسنُ خطةً للحكومة غيرَ التي تلائمُ مصلحته الخاصة فإنه يجدُ من العسيرِ عليه أن يُحقِّقَ الفوائدَ التي يَرجو نَزْعَها من الزهد الدائم الذي تَفْرِضُه القوانين الصالحة ، ويجب ، لكي يستطيع الشعبُ الناشئ أن يتذوق مبادئ السياسة الصحيحة ، ويتَّبَعَ القواعدَ الأساسية لداعى الدولة ، أن يصبح المعلولُ علّةً ، وأن تكون الروحُ الاجتماعية ، التي يجب أن تصدُرَ عن هذا النظام ، على رأس هذا النظام ، وأن يكون الناس قَبْلَ القوانين ما يجب أن يَكُونُوهُ بهذه القوانين ، وهكذا ، إذ كان لا ينبغي للمشرع أن يستعمل القوة ، ولا الدليل ، فإن من الضروري أن يلجأ إلى سلطانٍ من صنفٍ آخرٍ قادرٍ على الجذب بلا عُنْفٍ وعلى الإقناع بلا قُطْع .

وهذا ما سَحَلَ آباءُ الأمم ، في جميع الأزمنة ، على استشفاع السماء وتمجيد الآلهة بحكمتهم الخاصة ، وذلك لكي تُطِيعَ الشعوبُ الخاضعة لقوانين الدولة خُضُوعَها لقوانين الطبيعة ، والمُقرّةُ بذات القوة في تكوين الإنسان وتكوين المدينة ، بحريةٍ وتَحَمُّلٍ نِيزَ السعادة العامة بِدَعَةٍ .

وإن هذا العقل الأسمى الذي يَعْلُو مداركَ العوامِّ هو العقلُ الذي يضع المشرعُ به أحكامَه في قَمَرِ الخالدين ليسوقوا بالسلطان الإلهي من لم تَقْدِرْ

البصيرة البشرية أن تُحرَّكهم^(١) ، ولكن لا يستطيع كل واحد أن يجعل الآلهة يتكلمون ، أو أن يؤمنَ به عند ما يَجْهَرُ بأنه مُزُجَّجَانٌ لهم ، وتكون روحُ المشرع العظيمة هي المعجزة الحقيقية التي تُثَبِّت رسالته ، ويُمكن كل إنسان أن يَنْقُشَ موائد من حجر ، أو أن يَشْرِي هاتفاً للغيب ، أو أن يتظاهر بأنه يعاشر إحدى الإلهات سراً ، أو أن يَرُوِّض طائراً ليكلِّمه في أذنه ، أو أن يَجِدَ وسائلَ غليظةً أخرى للتمويه على الشعب ، حتى إنه يُمكن من لم يَعْرِفَ غيرَ هذا أن يَجْمَعَ ، مصادفةً ، كتبيةً من الحمق ، ولكنه لن يؤسِّس دولةً مطلقاً ، ولا يَلْبِثَ عمله الأخرق أن يزول معه ، ويؤلَّفَ النفوذُ الفارغ صلةً عابرةً ، ولا يَجِدُ غيرَ الحكمة ما يَجْعَلُهُ باقياً ، ولا تزال الشريعة اليهودية القائمة دائماً ، وشريعة ابن إسماعيل التي تسيطر على نصف العالم منذ عشرة قرون ، تُذَيِّبان بالعظيمين الذين أُمْلِيَاها ، ومع أن الفلسفة المنتفخة ، أو روحَ التعصب العمياء ، لا ترى فيهما غيرَ مخادعين مَبْخُوتَيْنِ فإن السياسة الصحيحة تُبْصِرُ في نُظُمهما تلك العبقرية العظيمة القوية التي تهيم على المؤسسات الخالدة .

ولا ينبغي لنا أن نستنتج مع وارنر^٢ ، مما تقدم ، وجودَ غرضٍ مشتركٍ للسياسة والدين بيننا ، غير أن أحدَ هذين الأمرين كان يَصْلُحُ أداةً للآخر في الأدوار الأولى للأمم .

(١) قال مكيا فيلي : « حقاً أنك لا تجد بلداً لم ينتسب إلى الرب مشرع قوانينه الخارق للعادة عند شعب ، وإلا لم تقبل قوانينه ، والواقع أنك تجد حقائق كثيرة نافعة يمكن الحكيم أن يعرفها من غير أن تكون من وضوح الأسباب ما تستطيع أن تقنع الآخرين » .

الفصل الثامن

الشَّعْبُ

كما أن المهندس يعاين الأرضَ وَيَسْتَبْرِها قبل إقامة بناء عظيم عليها ، وذلك ليرى هل تستطيعُ حَمْلَ الثَّقَلِ ، لا يأخذ المشتَرعُ الحكيمُ في وضع قوانينَ صالحةٍ بنفسها ، وإنما يبحثُ مقدِّمًا في كون الشعب الذي يُعِدُّها له قادرًا على احتمالها أو لا ، ولذا رَفَضَ أفلاطونُ أن يَمْنَحَ الأركاديين والسَّيرِنائيين قوانينَ عالمًا أن هذين الشعبين كانا غَنِيَّيْنِ فلا يُطِيقان المساواة ، ولذا وُجِدَ في أقرِيطشَ قوانينُ صالحةٌ ورجالُ أردِياءٍ عن كَوْنِ مِينُوسَ لم يُدَرِّبُ غيرَ شعبٍ مُثَقَّلٍ بالعيوب .

وظَهَرَ في العالم ألفُ أمة أخذت بأسباب العَظَمَةِ من غير احتمال لقوانين صالحةٍ ، حتى إن التي استطاعت احتمالها منها لم تَسْتَطِعِ الصبر عليه إِلَّا لوقتٍ قصير من تاريخها الطويل ، ومُعْظَمُ الشعوب ، ككثيرٍ من الناس ، لا يكون مَطْوَأَةً في غير شبابه ، فهو إذا شاب تَعَذَّرَ إصلاحه ، والعاداتُ إذا ما استقرت والأوهامُ إذا ما تَأَصَّلَتِ حينًا كان من الأمور الخَطِيرة الفارغة أن يراد إصلاحُها ، حتى إن الشعب لا يُطِيقُ مَسَّ أمراضه لمعالجتها ، وهو في هذا كأولئك المرضى الهُوج الجبناء الذين يرتعشون عند منظر الطبيب .

وكما أنه يوجد أمراضٌ تَقْلِبُ رؤوسَ الناسَ فَيَنْسَوْنَ الماضي ، يوجد في تاريخ الدول ، أحيانًا ، أدوارٌ عنيفة يكون للثَّورات فيها من العمل في

الشعوب ما تَعَمَلُهُ بعض الأَزَمَاتِ فى الأفراد فتقوم كَرَاهِيَةُ الماضى مقام النسيان ، وتُبْعَثُ الدولة التى أحرقتها الحروب الأهلية من رَمَادِهَا وتستردُّ قوَّةَ شبابٍ يافلاتها من فَكِي الموت ، شأنُ إسْپارطة فى زمن لِيكُورْغ ورومةَ بعد آل تَارْكِن ، وشأنُ هولندة وسويسرة بعد طرد الطُّغَاة فى الزمن الحديث .

يَبْدُ أن هذه الحوادث نادرةٌ ، وهى استثناءاتٌ تَجِدُ سَبَبَهَا ، دائماً ، فى النظام الخاصُّ للدولة المستثناة ، ولا يُمكن هذه الاستثناءات أن تتفق لذات الشعب مرتين ، وذلك لإمكان جعل نفسه حرّاً ما بقى متوحشاً ، ولكنه يَغْدُو غيرَ قادرٍ على ذلك عند بَلَى النابض المدنى ، وهناك يُمكنُ القِتَنَ أن تُبَيِّدَهُ من غير أن تستطيع الثَّوَرَاتُ أن تُجَدِّدَهُ ، وهو إذا ما كُسِرَتْ قِيودُهُ لم يَلْبَثْ أن يَتَفَرَّقَ ويصبحَ غيرَ موجود ، وهو يحتاج إلى سيدٍ فيما بعد ، لا إلى منقذ ، فإِذَا أَيْتَهَا الشعوب الحرة اذْكُرْى هذا القولَ الجامع وهو : « يمكن اكتسابُ الحرية ، ولكنها لا تُسْتَرَدُّ مطلقاً » .

وليس الشبابُ طفولةً ، ويأتى على الأمم ، كما على الناس ، دورُ شبابٍ ، وإن شئت فقلُّ دورَ رَشْدٍ لا بُدَّ من انتظاره قبل إخضاعها للقوانين ، غير أنه لا يَسْهُلُ أن يُعرَفَ دائماً ، وهو إذا ما سُبِقَ أخفق العملُ ، وذلك الشعبُ أهلٌ لِيُدْرَبَ منذ نشأته ، وذلك الشعب لا يكون أهلاً لذلك إلَّا بعد عشرة قرون ، ولن يتمدَّنَ الروس حقاً ، لأهم تمدَّنوا على عَجَل ، وكان بطرس يتصف بعُبقريَّةٍ اقتدائية ، لا عبقريةٍ حقيقية ، والعبقريةُ الحقيقية هى التى تُبْدِعُ وتصنع كلَّ شىء من العَدَم ، أَجَلٌ ، إنه فَعَلَ أموراً صالحة ،

غير أن معظم ما فَعَلَ كان مخالفاً للصواب ، أَجَلٌ ، إنه أبصر توحشَ شعبه ، غير أنه لم يُبَصِّرْ عدم بلوغه نَضْجاً يَتَقَبَّلُ معه الحضارة ، وهو قد أراد تمدينه حينما كان يجب تمرينه على الحرب ، وهو قد أراد أن يَصْنَعَ ألماناً وإنكليزاً منذ البُداء حينما كان عليه أن يصنع رؤساء ، وهو قد مَنَعَ رعاياه من أن يكونوا ما يُمَكِّسُهُمْ أن يَكُونُوهُ ، وذلك بإقناعهم أنهم كانوا ما لا يَكُونُونَهُ ، وهو في ذلك كالأستاذ الفرنسي الذي يُكَوِّنُ تلميذه لِيَلْمَعَ في طفولته ولا يكون شيئاً مذكوراً في بقية عمره ، وترغَّب إمبراطورية روسية في إخضاع أوربة ، وستُخْضَعُ نَفْسُهَا ، فسيكون رعاياها وجيرانها من التَّتَرِ سادتها وسادتنا ، وتَظْهَرُ لى هذه الثورة آتيةٌ لا رَيْبَ فيها ، وَيَعْمَلُ جميعُ ملوك أوربة ، متفقيين ، تعجيلاً لها .

الفصل التاسع

الشعب (تكملة)

كما أن الطبيعة جعلت لقامة الإنسان الحسن التقويم من الحدود ما إذا جاوزه لم تصنع هذه القامة غير عمالقة وأقزام يُوجد لنظام الدولة الأقوم حدود لا يكون بها من الاتساع ما ينافي حسن إدارتها ولا من الضيق ما لا يستقيم معه حفظها بنفسها ، ويوجد في كل هيئة سياسية من الحد الأعلى للقوة ما لا تمكن مجاوزته ، وإنما يُبتعد عنه في الغالب للتوشع ، وكلما اتسعت الرابطة الاجتماعية ارتخت ، وإذا نُظِرَ إلى دولة صغيرة وجِدَت ، على العموم ، أقوى من الدولة الكبيرة نسبيًا .

ويمكن عرض ألف دليل لإثبات هذا المبدأ ، ومن ذلك أن المسافات الكبيرة تجعل الإدارة أكثر صعوبة ، وذلك كالوزن الذي يصبح أشد ثقلاً في طرف أعظم عتلة ، وكلما زادت الدرجات غدت الإدارة أثقل وقرأ ، وذلك أن لكل مدينة إدارتها في بدء الأمر فيدفع الشعب إليها ، وأن لكل مديرية إدارتها فيدفع الشعب إليها أيضاً ، ثم تأتى كل ولاية ، ثم تأتى الحكومات الكبيرة والمركزات والإيالات ، فيجب أن يُدفع إليها كلما ارتقى ، وذلك على حساب الشعب البائس ، وأخيراً تأتى الإدارة العليا التى تعصر الجميع ، وتقع هذه المُرَهقات الكثيرة على الرعايا فتنهكهم شيئاً فشيئاً ، ومن البعيد أن يكون الرعايا أحسن إدارة بجميع هذه الدرجات

المختلفة ، وهم بها أسوأ إدارة مما لو حكمت فيهم سلطة منفردة تعلمونهم ، ومع ذلك لا تكاد تبقى وسائل كافية لمواجهة الطوارئ ، فحتى وجب الإسراع إليها كانت الدولة على شفا الانهيار .

وليس هذا كل ما فى الأمر ، لا لأن الحكومة أقل بأساً وسرعة ، فقط ، لتحمل على مراعاة القوانين ولتحول دون المظالم ولتقوم المساوى ولتمنع المقاسد التى يمكن أن تقع فى الأماكن البعيدة ، بل لأن الشعب ، أيضاً ، أقل حباً لرؤسائه الذين لا يراهم مطلقاً ، وللوطن الذى يتمثل له كالعالم ، وللوطنية الذين يعدّ معظمهم غرباء عنه ، ولا يمكن القوانين نفسها أن تلائم ولايات كثيرة ذات عادات مختلفة وواقعة فى أقاليم متباينة جداً فلا تحتل شكل الحكومة عينه ، ولا تؤدى القوانين المختلفة إلى غير الاضطراب والارتباك بين الرعايا الذين يعيشون تحت ظلّ الرؤساء أنفسهم والذين يكونون على اتصال دائم فيختلطون ، أو يتزاجون ، مع خضوع لعادات أخرى فلا يعرفون هل تراثهم ملك لهم ، والمواهب مدفونة والفضائل مجهولة والردائل بلا عقاب فى هذا الجمهور من الناس الذين لا يعرف بعضهم بعضاً والذين يجتمع بينهم مقرّ الإدارة العليا فى مكان واحد ، ولا يرى الرؤساء المتفكرون بالأعمال شيئاً بأنفسهم ، ويقوم الكتبة بإدارة الدولة ، ثم إن التدابير التى يجب اتخاذها حفظاً للسلطة العامة ، والتى يرغب هؤلاء الموظفون الأبعد فى الإفلات منها أو فرّضاها ، تستوعب جميع النشاط العام فلا يترك شئ لسعادة الشعب ، ولا يكاد يبقى شئ للدفاع عنه عند الضرورة ، وهكذا تهين الهيئة البالغة الضخامة بالنسبة إلى نظامها وتهلك مسحقة تحت عبئها الخاص .

وعلى الدولة ، من ناحيةٍ أخرى ، أن تجعل لنفسها قاعدةً أمينةً لتَضَمَّنَ الاستقرار ، ولتقاوم الزعازع التي لا يَقِلُّ ابتلاؤها بها ، ولتقوم بالجهود التي تُلْزَمُ بها لتبقى على حالها ، وذلك لأنه يوجد لدى جميع الشعوب ضربٌ من القوة الدافعة التي بها يَعْمَلُ بعضها ضدَّ بعضٍ عملاً مستمراً ويميل إلى التوسع على حساب جيرانه كزواجع ديكارت ، وهكذا يَحْفُظُ خطرُ الابتلاع بالضعفاء حالاً ، ولا يستطيع أحد أن يَحْفَظَ نفسه ، مطلقاً ، إلا بتوازنه مع الجميع ، فيكون الضغط بذلك متساوياً في كلِّ ناحيةٍ تقريباً .

ومن ثَمَّ تَرَى وجودَ أسبابٍ للتوسع وأسبابٍ للتقلُّص ، وليست أدنى موهبةٍ في السياسي ما يَجِدُ به بين هذه الأسباب وتلك الأسباب أُنْفَعَ نسبةٍ لصيانة الدولة ، ويُمكن أن يقال ، على العموم ، إن الأسباب الأولى ، إذ لم تكن غيرَ ظاهرةٍ نسبية ، يَجِبُ أن تكون تابعةً للأسباب الأخرى التي هي باطنية مطلقة ، والنظامُ السليم هو الشيء الأول الذي يجب البحث عنه ، ويجب أن يُعْتَمَدَ على الحيوية التي تنشأ عن الحكومة الصالحة أكثرَ مما على الوسائل التي تنشأ عن الأملاك الكبيرة .

ومع ذلك شوهدتُ دولٌ بلغت من إحكام التركيب ما دخلت ضرورةُ الفُتُوح معه ضمن نظامها ، وقد اضطرَّت هذه الدول ، لتبقى ، إلى التوسع بلا انقطاع ، ومن المحتمل أن هَتَّأت هذه الدولُ نفسها كثيراً بهذه الضرورة السعيدة التي كانت تدلُّها ، مع حَدِّ عظمتها ، على الخصوص ، على زمن سقوطها الذي لا مناصَ منه .

الفصل العاشر

الشعب (تكملة)

يُمْكِنُ قياسُ الهيئة السياسية على وجهين ، أى باتساع أرضها وبعدها شعبها ، ويوجد بين كلٍّ من القياسين علاقةٌ مناسبةٌ تكتسب الدولةُ عظمتها الحقيقية بها ، والناسُ هم الذين يصنعون الدولة ، والأرضُ هى التى تُقَيِّتُ الناسَ ، وتَقُومُ هذه العلاقةُ ، إِذَنْ ، على كفاية الأرض لمعيشة سكانها وعلى وجود سكانٍ يُمكنُ الأرضَ أَنْ تُقَيِّتَهُمْ ، وعلى هذه النسبة يقوم الحدُّ الأعلى لقوة العدد المعين للشعب ، وذلك لأن الأرض إذا كانت واسعةً جدًا ثَقُلَتْ حراستها وَنَقَصَتْ زراعتها وفاضت غَلَّتْها فكان هذا سببَ الحروب الدفاعية قريباً ، ولأن الأرض إذا كانت غيرَ كافيةٍ استخذت الدولة لجارتها تلافياً للنقص فكان هذا سببَ الحروب الهجومية قريباً ، وكلُّ شعبٍ ليس له ، بوضعه ، غيرُ الخيار بين التجارة أو الحرب ضعيفٌ بنفسه ، فأمره مَنُوطٌ بجيرانه وبالحوادث ، ولا يكون له من الوجود غيرُ ما هو متقلِّبٌ قصيرٌ مطلقاً ، فإما أَنْ يُدَوِّخَ وَيُغَيِّرَ وضعه ، وإما أَنْ يُدَوِّخَ وَيَصْبَحَ كالمعدوم ، وهو لا يستطيع أَنْ يَبْقَى حُرّاً إِلَّا عَنْ صِغَرٍ أَوْ عَنْ عَظَمَةٍ .

ولا يُمكنُ أَنْ تُقَرَّرَ بالحساب نسبةٌ ثابتةٌ بين اتساع الأرض وعدد الأهلين الذين يَكْفِيهِمْ بعضاً وذلك بسبب الفروق فى خواصِّ الأرض ، وفى درجاتِ خِصْبِها وطبيعتها غَلَّتْها ، وفى طبيعة الأقاليم ، وبسبب الفروق

التي تلاحظ في أمزجة سكان هذه الأقاليم فترى بعضهم يستهلك قليلاً في بلدٍ خصيب ، وترى آخرين يستهلكون كثيراً في أرضٍ غير خصيبة ، وكذلك يجب أن يُنظر بعين الاعتبار إلى كثرة خصب النساء وقلته ، وإلى الأحوال الملائمة ، أو قليلة الملائمة ، في كل بلد لزيادة السكان ، وإلى مقدار النفوذ الذى يُمكن المشتري أن يَرْجُو ممارسته في نظاماته حَوْل ذلك ، لذلك لا ينبغي للمشتري أن يقيم رأيه على ما يرى ، بل وفق ما يُبصر ، ولا أن يَقِفَ عند حال السكان الحاضرة بمقدار وقوفه عند ما لا بُدَّ لهم من الوصول إليه بحكم الطبيعة ، ثم إنه يوجد ألفُ حالٍ تقتضى فيها الحوادث المحلية الخاصة ، أو تُجَيِّزُ ، نَيْلَ أرضٍ أكبر مما تلوح ضرورته ، وهكذا يُتَوَسَّعُ كثيراً في البلاد الجبلية حيث الإنتاجات الطبيعية ، كالغاب والمراعى ، تتطلب عملاً قليلاً ، وحيث يُعَلِّمُ من التجربة كونُ النساء أكثرَ خصباً مما في السهول ، وحيث الأرضُ المائلة الكبيرة لا تُنْعِمُ بغير قاعدة أفقية صغيرة يُعْتَمَدُ عليها وحدها في النبات ، وعلى العكس يُمكن أن يُتَقَبَّضَ على شاطئ البحر ، حتى في الأرَضين الصخرية وفي الرمال الجديدة تقريباً ، وذلك لأن صيد البحر يُمكن أن يقوم مقامَ غَلَّاتِ الأرَضين إلى حَدٍّ بعيد ، ولأن على الناس أن يكونوا أكثرَ تجمعاً لدفع القَراصين ، ثم لأنه يَسْهُلُ كثيراً إنقاذُ البلاد ، بالجلاليات ، من السكان المُرَهَقَةِ بهم .

وإلى هذه الشروط في تنظيم شعبٍ يجب أن يضاف شرطٌ لا يُمكن أن يقوم مقام أى شرطٍ آخر ، ولكن مع عدم فائدة الشروط الأخرى بغيره ، وذلك هو التمتع بالأمن واليسر ، وذلك لأن الزمن الذى تُنظَّمُ فيه الدولة هو

كالزمن الذي تؤلف فيه كتيبة حين تكون بهيئتها أقلّ اقتداراً على المقاومة وأقدرَ على التخريب بسهولة ، فالمقاومة تُقع مع وجود الفوضى المطلقة أحسن مما في وقت الاختار حين يُعنى كلُّ واحدٍ بمرتبته لا بالخطر ، وإذا ما وقعت حربٌ أو مجاعة أو فتنَةٌ بفتنةٌ في زمن الأزيمة هذا سقطت الدولة لا محالة .

ولا يعنى هذا عدم قيام كثيرٍ من الحكومات في أثناء هذه الزوايح ، وإنما هذه الحكوماتُ نفسها هي التي تُقوّض دعائم الدولة ، ويوجبُ الغاصبون ، أو يختارون ، أزمنة الاضطرابات هذه دائماً ، فيُجيزُون ، تحت ستار من الذعر العام ، قوانينَ هدامةً لم يكن الشعبُ ليقبل بها رابطاً الجأش ، ويُعدُّ اختيار الوقت من أصحِّ الدلائل في تمييز عمل المشرع من عمل الطاغية .

إذن ، أى الشعوب أصلحُ موضوعٍ للاشتراع ؟ ذلك الذى ارتبط برابطة الأصل أو المصلحة أو العهد فلم يحْمِلَ زيرَ القوانين الحقيقيَّ بعدُ ، وذلك الذى لم يكن لديه من العادات والخرافات ما هو متأصلٌ كثيراً ، وذلك الذى لا يخاف أن يُزْهَقَ بغزوٍ مفاجئ ، فيستطيع ، من غير تدخّلٍ في منازعات جيرانه ، أن يقاوم بمفرده كلَّ واحدٍ منهم ، أو أن يستعين بأحدهم على دُخْرِ الآخر ، وذلك الذى يُمكن أن يُعرَفَ كلُّ عضوٍ فيه من قبل الجميع فلا يُلْزَمَ فيه بتحميل الإنسان مالا طاقة له به ، وذلك الذى يستطيع أن يستغنى عن الشعوب الأخرى استغناءها عنه^(١) ، وذلك الذى ليس غنياً

(١) إذا كان أحد الشعبين الجارين لا يستطيع أن يستغنى عن الآخر كان هذا وضعاً قاسياً جداً على الأول كثير الخطر على الثاني ، وكل أمة رشيدة تسرع في مثل هذه الحال إلى إنقاذ الأخرى من هذه الدابمية ، وقد فضلت جمهورية تلاسكالالا ، المحاطة بالإمبراطورية المكسيكية ، أن تستغنى عن المائح على إبتياحه من المكسيكيين ، ولو أعطوها إياه بلا عوض ، فعقلاء تلاسكالالا أبصروا الشك المستتر تحت هذا الكرم ، فصانوا حريتهم ، ثم صارت هذه الدولة المحاطة بتلك الإمبراطورية الكبيرة سبب انهيارها .

ولا فقيراً فيمكنه أن يكفَى نفسه بنفسه ، وأخيراً ذلك الذي يجمع بين ثبات الشعب القديم ودَعَةِ الشعب الحديث ، والذي يجعل عملَ الاشتراع شاقاً هو ما يجب أن يُدبَنى أَوَّلَ مما يجب أن يَهْدَمَ ، والذي يجعل النجاح أمراً نادراً جداً هو تَعَدُّرُ اجتماع البساطة الطبيعية واحتياجات المجتمع ، والحقُّ أن من الصعوبة أن تُوجَدَ هذه الشروطُ متحدةً ، ومن ثمَّ كانت قلةُ الدول ذاتِ النظمِ الصالحة .

ولا يزال يوجد في أوربة بلدٌ قادرٌ على تَقَبُّلِ الاشتراع ، وذلك البلد هو جزيرة قُورْسِيَّة ، وما استطاع به هذا الشعب الباسل أن يستردَّ حريته ويدافع عنها من شجاعة وثبات يستحقُّ أن يُعلِّمه رجلٌ حكيمٌ معه كيف يحافظُ على ما فاز به ، ولدى من الشعور ما أبصر به كونَ هذه الجزيرة الصغيرة ستُدْهَش أوربة ذاتَ يوم .

الفصل الحادى عشر طُرُقُ الاشتراع المختلفة

إذا بُحِثَ عن الشيء الذى يقوم عليه أعظمُ خيرٍ للجميع ، والذى يجب أن يكون غايةَ كلِّ طريقٍ اشتراعىٍّ ، وَجِدَ أنه يُرَدُّ إلى أمرين أصليين : الحريةِ والمساواةِ ، الحريةِ ، لأن كلَّ تَبَعِيَةٍ خاصة تَعْنِي القوة التى أخذت من هيئة الدولة بمقدارها ، والمساواةِ ، لأن الحرية لا يُمكن أن تَكُون من غيرها .

وكنْتَ قد عَرَفْتَ الحريةَ المدنية ، وأما المساواةُ فلا ينبغي أن يُعرَفَ بهذه الكلمة كونُ درجاتِ السلطة والغنى واحدةً لدى الجميع على الإطلاق ، وإنما السلطةُ فى كونها دون كلِّ طفلين وفى كونها لا تمارسُ إلا من حيث المرتبة والقوانين ، وإنما الغنى فى عدم وجود مواطنٍ يكون من اليُسْر ما يشتري معه آخرَ ، وفى عدم وجود أحدٍ يكون من الفقر ما يَضْطَرُّ معه إلى بيع^(١) نفسه ، وهذا يَفْتَرِضُ ، من ناحية الكبراء ، اعتدالَ الأموال والاعتبار ، وهذا يَفْتَرِضُ ، من ناحية الصُّغَرَاء ، اعتدالَ الشُّحِّ والشهوة . وقد قيل إن هذه المساواة وهمٌ نظرى لا يُمكن أن يكون عملياً ،

(١) إذا أردتم أن تمنحوا الدولة ثباتاً فتقربوا بين الطرفين الأقصيين ما استطعتم ، ولا تحتسبوا وجود أناس أغنياء وفقراء ، فهذان الحالان اللذان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر بحكم الطبيعة هما ، كذلك ، شؤم على الخير العام ، فن أحدهما يظهر أعوان الطفلين ، ومن الآخر يظهر الطفلة ، وبينهما تقع معاملة الحرية العامة ، فأحدهما يشتري والآخر يبيع .

ولكن سوء الاستعمال إذا كان أمراً لا مفرّ منه أفلا يجب تنظيمه على الأقل ؟ فبما أن قوة الأحوال تميلُ ، بالضغط ، إلى القضاء على المساواة دائماً فإنه يجب على قوة الاشتراع أن تميل إلى صيانتها دائماً .

يَتَبَيَّنُ أن هذه الأغراض العامة لكلِّ نظامٍ صالحٍ يجب أن تُعَدَّلَ في كلِّ بلدٍ على حَسَبِ الوضع المحليّ وطَبَعِ السكان ، ويجب ، بناءً على هذه العوامل ، أن يُعْطَى كلُّ بلدٍ طريقةً نظامٍ خاصةً تكون أصلحَ ما يكون ، لا في حَدِّ ذاتها على ما يحتمل ، بل من حيث الدولةُ التي عُيِّنَ لها ، ومن ذلك أن الأرض إذا كانت نَكْدَةً جَذْبَاءً أو كان البلد زائحاً بالسكان وجب على الشعب أن يتحول إلى الصَّنَاعَةِ والحِرَفِ فَيُبَادِلَ بين ما ينتجه وما يُعْمَرُ من البِيَعَاتِ ، ومن ذلك أن الشعب إذا كان يَشْتَغِلُ سهولاً غنية ومنحدراتٍ خصبيةً أو أرضاً صالحةً ، فَيُعْمَرُ الأهلون ، وجب عليه أن يوجّه جميعَ همّه إلى الزراعة التي تَزِيدُ السكان وأن يُقْصِيَ الحِرَفَ التي لا تؤدي إلى غير نقص السكان بِحَشْدِهَا في أماكن قليلةٍ ما تشتمل عليه من الأهلين^(١) ، ومن ذلك أن الشعب إذا كان يسكن شواطئ واسعةً ملائمةً فدَعُوهُ يملأُ البحرَ سفينةً ويَزاولُ التجارة والمِلاحة ، فهناك يَقْضَى حياةٌ زاهرةٌ قصيرةٌ ، ومن ذلك أن البحر إذا كان لا يُبَلِّلُ من سواحل الشعب غيرَ صخورٍ وعِرةٍ فدَعُوهُ يَبْقَى متوحشاً آكلاً للأسماك ، فهناك يعيش أهدأً بالاً ، وأحسنَ حالاً على ما يحتمل ، وأكثرَ سعادةً لارِيب ،

(١) قال مسيو دارجنسون : « لا ينشر بعض فروع التجارة الخارجية غير فائدة زائفة في سبيل المملكة على العموم ، أجل ، يمكنها أن تنفي بمض الأفراد ، وبمض المدن أيضاً ، بيد أن الأمة في مجموعها لا تكسب من ذلك شيئاً ، ولا يتحسن حال الشعب » .

والخلاصة أنك إذا عدّوت المبادئ المشتركة بين الجميع وجدت كل شعب يشتمل في نفسه على سبب ناظم لتلك المبادئ نظاماً خاصاً به ، على سبب جاعل اشتراعه خاصاً به ، وهكذا كان الدين غرض العبريين الرئيس في الزمن القديم وغرض العرب الرئيس في الزمن الحديث ، وهكذا كانت الآداب غرض الأتنيين ، والتجارة غرض قرطاجة وصور ، والملاحة غرض رُودس ، والحرب غرض إسبارطة ، والفضيلة غرض رومة ، وقد بين مؤلف « روح الشرائع » في طائفة من الأمثلة دهاء المشرع في توجيه النظام نحو كل واحد من هذه الأغراض .

والذى يجعل نظام الدولة متيناً باقياً حقاً هو الإمعان في مراعاة الملاءمات بما تلتقى به العلاقات الطبيعية والقوانين في نقاط واحدة وما تضمن به هذه القوانين وتصاحب وتقوم تلك العلاقات ، ولكن المشرع إذا ما أخطأ غرضه فاتخذ مبدأ غير الذى ينشأ عن طبيعة الأمور ، كأن يهدف أحدها إلى العبودية والآخر إلى الحرية ، وكأن يهدف أحدها إلى الثروات والآخر إلى السكان ، وكأن يهدف أحدها إلى السلم والآخر إلى الفتوح ، ضعفت القوانين رويداً رويداً وفسد النظام وما انفكت الدولة تضطرب حتى تنهار أو تُغيّر فنسترد الطبيعة التى لا تُقهر سلطانها .

الفصل الثاني عشر

تقسيم القوانين

لا بُدَّ من مراعاةِ علائقٍ كثيرةٍ لتنظيمِ الكلِّ ومنحِ الأمرِ العامِّ أحسنَ شكلٍ ممكنٍ ، وأولى هذه العلائق هي تأثيرُ الهيئةِ بأجمعها في نفسها ، أى علاقةُ الكلِّ بالكلِّ ، أو علاقةُ السيد بالدولة ، وتؤلّف هذه العلاقة من علاقة الأحوال المتوسطة ، كما نرى ذلك فيما بعد .

وتَحْمِلُ القوانينُ التي تُنظِّمُ هذه العلاقةَ اسمَ القوانينِ السياسيةِ ، وتُسَمَّى القوانينِ الأساسيةِ أيضاً ، وليس من غير سببٍ أن تكون هذه القوانينُ حكيمةً ، وذلك لأنه إذا لم يوجد في كلِّ دولةٍ غيرُ منهاجٍ صالحٍ لتنظيمها وجب على الشعب الذى يَجِدُهُ أن يتمسك به ، ولكن النظام القائم إذا كان سيئاً فلماذا تُعَدُّ القوانين التى تَحُولُ دون صلاح الشعب أساسيةً ؟ ثم إن الشعب ، فى كلِّ حالٍ ، يكون ، دائماً ، ولىَّ تفسيرِ قوانينه ، حتى أحسنها ، وذلك لأنه إذا مارقه أن يُؤْذَى نفسه فن ذا الذى يحقُّ له أن يمنعه من هذا ؟

والعلاقةُ الثانيةُ هي ما بين الأعضاء ، أو مع الهيئةِ بأسرها ، ويجب أن تكون هذه العلاقة قليلة الأهمية فى الوجه الأول ، وأن تكون عظيمة الأهمية فى الوجه الثانى ما أمكن ، أى أن يكون المواطنُ كاملَ الاستقلال عن الآخرين وأن يكون شديدَ الانبعاث للمدينة ، وهذا ما يقع بذات الوسائل

دائماً ، وذلك لأنه لا يوجد غير قوة الدولة ما يضمن حرية أعضائها ، وعن هذه العلاقة تنشأ القوانين المدنية .

ويمكن أن يُبصر ، أيضاً ، نوع ثالث من العلاقة بين الإنسان والقانون ، أى علاقة التمرد على عقابه ، وهذه العلاقة هى التى تؤدى إلى وضع القوانين الجزائية التى هى فى الأساس نوع خاص من القوانين أقل من كونها مؤيدة لجميع القوانين الأخرى .

وإلى هذه الأنواع الثلاثة من القوانين يضاف نوع رابع ، وهو أهم من جميع الأنواع ، وهو لا يُنقش على الرخام ولا على النحاس ، بل فى قلوب المواطنين ، وهو الذى يتألف منه نظام الدولة الحقيقى ، وهو الذى ينال قوى جديدة فى كل يوم ، وهو الذى إذا ما هرمت القوانين الأخرى أو انطفأت أحيائها أو قام مقامها ، وهو الذى يحفظ الشعب فى روح نظامه ، ويحبل قوة العرف محل السلطة على وجه غير محسوس ، وأتكلم عن الطبائع والعادات ، وعن رأى العام على الخصوص ، أى عن هذا القسم الذى يجهله سياسيوننا ، ولكن مع توقف جميع الأقسام الأخرى عليه ، عن هذا القسم الذى يُعنى المشتري العظيم به سراً وإن بدا اقتصاره على أنظمة خاصة ليست غير عقد القبة التى تؤلف الطبائع البطيئة التكوين غلقها الراسخ . وبين هذه الأصناف المختلفة للقوانين تكون القوانين السياسية التى تتألف منها الحكومة ، تكون هذه القوانين وحدها ، خاصة بموضوعى .

البَابُ الثَّالِثُ

دَعْنَا نَحَاوِلْ ، قَبْلَ الْكَلَامِ عَنْ مُخْتَلَفِ أَشْكَالِ
الْحُكُومَةِ ، أَنْ نُحَدِّدَ ، بِالضَّبْطِ ، مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ
الَّتِي لَمْ تَوْضَحْ جَيِّدًا حَتَّى الْآنَ .

الفصل الأول

الحكومة على العموم

أُنذِر القارىء بضرورة قراءة هذا الفصل بدقّة ، وبأننى لا أُعْرِفُ فنَّ جَفَلِ نفسى واضحاً عند من لا يريد أن يكون منتهباً .

إن لكل عمل حُرٍّ سببين يتعاونان فى إحداثه ، فأحدهما أدبى ، وهو الإرادة التى تُعَيِّنُ العمل ، والآخرُ طبيعى ، وهو السلطة التى تُنفِّذه ، ومتى سِرْتُ نحو غَرَضٍ وجب أن أكون قد أردتُ السيرَ إليه أولاً ، وأن تَحْمِلَنِي قَدَمَايَ ثانياً ، وإذا أراد كسيحٌ أن يَمْدُو ، ولم يُرِدْ رجلٌ نشيطٌ ذلك ، ظلَّ الاثنان حيث هما ، وللهيئة السياسية ذاتُ البواعث ، ففيها تُتَمَازُ القوة والإرادة ، وهذه باسم السلطة الاشتراعية ، وتلك باسم السلطة التنفيذية ، ولا شئ يُصَنَع ، أو لا شئ يَتَبَنَّى أن يُصَنَعَ ، من غير تعاونهما . وقد رأينا أن السلطة الاشتراعية خاصةٌ بالشعب ، ولا يُمكن إلا أن تكون خاصةً به ، وعلى العكس يَسْهُلُ أن يُرى ، بالمبادئ المقررة آنفاً ، أن السلطة التنفيذية لا يُمكن أن تكون خاصةً بعمومية كالاشتراع أو السيد ، وذلك لأن هذه السلطة لا تقوم على غير أعمالٍ خاصة ليست ، مطلقاً ، من نابض القانون ، ولا من نابض السيد نتيجةً ، من نابض هذا السيد الذى لا يُمكن أن تكون أعماله غيرَ قوانين .

ولذا تحتاج القوةُ العامة إلى عاملٍ خاصٍ يجمع بينها ويُسَيِّرُها وفقَّ

مناحي الإرادة العامة ، ويكون واسطة اتصال بين الدولة والسيد ، ويصنع في الشخص الألي ما يصنعه اتحاد الروح والبدن في الإنسان ، وهذا هو داعي الحكومة في الدولة التي تُخلط خطأ بالسيد مع أنها ليست سوى وزير له . وما الحكومة إذن ؟ الحكومة هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ليتواصلا موكول إليها تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية .

وتسمى أعضاؤه هذه الهيئة « حكاماً » أو « ملوكاً » ، وتُحمل الهيئة بأسرها اسم « الأمير »^(١) ، وهكذا يكون على حق كبير أولئك الذين يزعمون أن السند الذي يخضع الشعب به لرؤساء ليس عقداً مطلقاً ، وإنما هو تفويض فقط ، وإنما هو وظيفة يمارس بها عمال السيد باسمه ما أودعهم إياه من سلطة فيمكنه أن يُحددها ويستردها ويحوّلها متى أراد ، مادام الترتل عن مثل هذا الحق منافياً لطبيعة الهيئة الاجتماعية مباتاً لغاية الشركة .

ولذا أذعوا بالحكومة أو الإدارة العليا ممارسة السلطة التنفيذية ممارسة شرعية ، وأذعوا بالأمير أو الحاكم الرجل ، أو الهيئة ، المفوض إليه هذه الإدارة . وفي الحكومة توجد القوى المتوسطة التي تتألف من نسبها نسبة الكل إلى الكل أو نسبة السيد إلى الدولة ، ويمكن تشبيه هذه النسبة الأخيرة بحدّئ تناسب تكون الحكومة وسطاً متناسباً بينهما ، وتتلقى الحكومة من السيد ما تُعطيه الشعب من الأوامر ، ويجب ، لتوازن الدولة جيداً ، وذلك عند تعديل كل شيء ، أن تُوجد مساواة بين حاصل ، أو سلطان ، الدولة ، في

(١) وهكذا يطلق في البندقية اسم « صاحب الشركة الأمير » حتى عند عدم حضور الرئيس .

حد ذاته وحاصل ، أو سلطان ، المواطنين ، الذين هم سادة من ناحية ورعية من ناحية أخرى .

ثم إنه لا يُمكن تحريف أى واحد من هذه الحدود الثلاثة من غير أن يُقضى على النسبة حالاً ، وإذا أراد السيد أن يحكم ، أو أراد الحاكم أن يُصدر قوانين ، أو رَفَضَت الرعية أن تُطيع ، اختلَّ النظام ، وعادت القوة والإرادة لا تتفقان ، ووقعت الدولة المنحلة فى الاستبداد أو الفوضى ، ثم بما أنه لا يوجد غير متوسطٍ مناسبٍ واحد بين كل نسبة فإنه لا يُمكن غير وجود حكومة صالحة واحدة فى الدولة أيضاً ، ولكن بما أن ألفاً من الحوادث يمكن أن يُغيَّر نِسَبَ الشعب فإن شتى الحكومات لا تكون وحدها صالحة لشتى الشعوب ، بل تكون هكذا لدى الشعب نفسه فى مختلف الأزمان . وإنى ، إذ أحاول إبداء رأى حول مختلف النسب التى يُمكن أن تسود بين ذينك الحدين المتناهيين ، أُنخذ عدد الشعب مثلاً كنسبة يسهل التعبير عنها أكثر مما عن سواها .

ولنفترض كون الدولة مؤلفة من عشرة آلاف مواطن ، فلا يُمكن السيد أن يعدَّ إلاّ ألبياً وكهينةً ، غير أن كل عضو يعدُّ فرداً بصفته تابعاً ، وهكذا يكون السيد بالنسبة إلى التابع كمشرة آلاف بالنسبة إلى واحد ، أى إنه ليس لكل عضو فى الدولة نصيب غير جزء من عشرة آلاف من السلطان السيّد وإن كان خاضعاً له بأجمعه ، وإذا كان الشعب مؤلفاً من مئة ألف نفس لم يتبدل حال الرعايا ، ووُجد كل واحدٍ تحت سلطان القوانين على السواء ، مع أن تصويته المنقوص إلى جزء من مئة ألف ذو تأثير فى كتابة

القوانين أقلّ عشرَ مراتٍ ، وهنالك ، إذ يبقى التابع وَحْدَةً دائماً فإن نسبة السيد تزيد بمقدار عدد المواطنين ، ومن ثمّ تَنْقُصُ الحرية كلما عَظُمَت الدولة .

وعند ما قلت إن النسبة تَزِيدُ قصدتُ ابتعادها عن المساواة ، وهكذا كلما عَظُمَت النسبة في اصطلاح المهندسين صَغُرَت في اصطلاح الناس ، والنسبةُ إذ يُنظَرُ إليها في الاصطلاح الأول من حيث الكمية ، تُقَدَّرُ بالخاص ، والنسبةُ ، إذ يُنظَرُ إليها في الاصطلاح الثاني من حيث وَحْدَةُ الذات ، تُقَدَّرُ بالمشابهة .

والواقعُ أن الإراداتِ الخاصةَ كلما قلت نسبتُها إلى الإرادة العامة ، أي نسبةُ الطبائعِ إلى القوانين ، وجبتُ زيادةُ القوةِ الزاجرة ، ولذا يجب ، لتكون الحكومةُ صالحةً ، أن تكون أ كثرَ قوةً نسبياً كلما زاد الشعبُ عدداً .

ومن ناحيةٍ أخرى ، إذ يَمُنَحُ توسُّعُ الدولة حَفَظَةَ السلطةِ العامةِ نَزَعَاتٍ ووسائلَ إلى إساءة استعمال سلطانهم فإن الحكومة كلما وَجَبَ أن تَزِيدَ قوةً لِزَجْرِ الشعبِ وَجَبَ على السيد ، من ناحيته ، أن يزيد قوةً لِزَجْرِ الحكومة ، ولا أتكلم هنا عن القوة المطلقة ، بل عن القوة النسبية لمختلف أقسام الدولة .

وينشأ عن هذه النسبة المضاعفة كونُ النسبة المتصلة بين السيد والأمير والشعب ليست فكرةً مُرَادِيَةً مطلقاً ، بل نتيجةٌ ضرورية لطبيعة الهيئة السياسية ، وينشأ عنها ، أيضاً ، أن أحدَ الحدودِ القُضَوَى ، أي الشعبَ كتابي ، إذ كان ثابتاً ممثلاً بوحدةٍ فإن الداعيَ المُضَمَّفَ كلما زاد أو نقص

زاد الداعي البسيط أو نقص أيضاً ، ومن ثمّ تغيّر الحدّ المتوسط ، وهذا يدلّ على عدم وجود نظامٍ وحيدٍ مطلقٍ للحكومة ، بل على إمكان وجود حكوماتٍ مختلفةٍ طبيعةً بمقدار وجود دُولٍ مختلفةٍ حجماً .

وإذا ما قيل ، عن تحويلٍ لهذه الطريقة إلى سُخْرِيَةٍ ، إنه كان يجب على أن أُستخرج الجذرَ المربعَ من عددِ الشعب ، لكي يُعْتَر على ذلك المتوسط النسبيّ وتولّف هيئتهُ الدولة ، أجبتُ أنني لم أتناول هذا العدد هنا إلّا مثلاً ، وأن النسبَ التي أتكلّم عنها لا تقاسُ بعدد الناس فقط ، بل بكمية الباعث الذي هو مزيجٌ من مجموع العلل ، وإذا كنتُ أستخدم اصطلاحاتٍ هندسيةً للتعبير بأقلّ ما يُمكن من الكلام فإنني لا أَجْهَل ، مع ذلك ، أن الدقة الهندسية ليس لها مكانٌ في الكميات الأدبية .

والحكومة مُصَغَّرَةٌ عن الهيئة السياسية التي تكتنفها على مقياس كبير ، وهي شخصٌ معنويٌّ مُجَهَّزٌ ببعض الخصائص ، فاعلٌ كالسيد ، منفعلٌ كالدولة ، ويُمكن تفريقه إلى نسبٍ متماثلةٍ تنشأ عنها نسبةٌ جديدةٌ من حيث النتيجة ، وتنشأ عن هذه النسبة الجديدة نسبةٌ أخرى وَفْقَ نظامِ الحاكم ، وذلك إلى أن يُنتهى إلى حدٍّ لا يتجزأ ، أى إلى رئيسٍ أو حاكمٍ عالٍ يُمكن تمثُّله بين هذه النسبة المتوالية كالوحدة بين سلسلة الكسور والسلسلة العددية .

ولنتفّع بعدد الحكومة هيئَةً جديدةً في الدولة منفصلةً عن الشعب والسيد متوسطةً بينهما ، وذلك من غير أن ترتبك في تلك الكثرة من الحدود .

ويُوجدُ بين الهيئتين هذا الفرقُ الجوهرى القائل إن الدولة تُوجدُ بنفسها وإن الحكومة لا توجدُ بغير السيد، وهكذا فإن إرادة الأمير المسيطرة ليست، أو يجب ألا تكونَ، غيرَ الإرادة العامة أو القانون، وليست قوته غيرَ القوة العامة المتجمعة فيه، فإذا ما حاول أن يستخلص من نفسه عملاً مطلقاً مستقلاً أخذت رابطة الكلِّ في الارتخاء حالاً، وأخيراً إذا ما انتهى الأمير إلى حيازة إرادة خاصة أكثرَ فعاليةً من إرادة السيد واستعمل القوة العامة التي هي قبضته اتباعاً لهذه الإرادة الخاصة فإنه يكون هنالك سيّدان : سيّدٌ حقّ وسيّدٌ واقع، وهنالك يتلاشى الاتحاد الاجتماعي من فوره وتنحلُّ الهيئة السياسية .

ومع ذلك فإنه، لكي يكون لهيئة الحكومة وجودٌ وحياةٌ حقيقية تُمازُ بها من هيئة الدولة، ولكي يستطيع جميعُ أعضائها أن يسيروا متفقين وأن يلائموا الغاية التي أُقيمت من أجلها، لا بُدَّ لها من شخصية خاصة وحاسّة مشتركة بين أعضائها، من قوةٍ، من إرادةٍ خاصة تسعى إلى بقائها، ويفترض هذا الوجودُ الخاصُ مجالسَ ومجامعَ وسلطةَ عقدٍ وفصلٍ، وحقوقاً وألقاباً، وامتيازاتٍ خاصةً بالأمر حَضراً، جاعلةً منصبَ الحاكم أكثرَ شرفاً بنسبة صِغابه، والصعوبةُ كلُّ الصعوبة في تنظيم هذا الكلِّ التابعِ ضمنَ الكلِّ فلا يُفسد النظام العامُّ مطلقاً بتوطيد نظامه، ولا يميزُ، دائماً، قوته الخاصة المُعدّة لبقائه من القوة العامة المُعدّة لبقاء الدولة، والخلاصة أن يكون مستعدّاً دائماً للتضحية بالحكومة في سبيل الشعب، لا بالشعب في سبيل الحكومة .

نم مع أن هيئة الحكومة المصنوعة من عمل هيئة أخرى مصنوعة،

ومع أنه ليس لها غيرُ حياةٍ مستعارةٍ تابعةٍ من بعض الوجوه ، فإن هذا لا يَمْنَعُ من قدرتها على السير بشيءٍ من البأس أو النشاط ، ومن تمتعها بعافيةٍ ذاتِ قوةٍ ما ، ثم إنها ، من غير ابتعادٍ مباشرٍ عن غاية نظامها ، تستطيع أن تَنَحَرِفَ عنها بعضَ الانحرافِ وَفُقَ الوجه الذي أقيمت به .

وينشأ عن جميع هذه الفروق ما يجب أن يكون للحكومة من علائقٍ مختلفةٍ بهيئة الدولة ، وذلك وَفُقَ العلائق العَرَضِيَّةِ والخاصة التي تُعَدَّلُ بها هذه الدولةُ نفسها ، وذلك لأن الحكومة التي هي أحسنُ ما يكون بنفسه تُصْبِحُ أَكْثَرَ ما يكون عَيْبًا إذا ما فَسَدَت العلائق التي تقوم عليها وَفُقَ نقائص الهيئة السياسية التابعة لها .

الفصل الثاني

المبدأ الناظم لمختلف أشكال الحكومة

يجب لبيان سبب تلك الفروق العام أن يُمَارَ بين الأمير والحكومة هنا كما مرّت بين الدولة والسيد فيما تقدم .

وَيُمْكِنُ هيئةَ الحكم أن تؤلّف من أكبر عددٍ من الأعضاء أو أقلّ عدد منهم ، وقد قلنا إن نسبة ما بين السيد والرايا كانت من العظم بنسبة كثرة عدد الشعب ويمكننا ، بقياس واضح ، أن نقول مثل ذلك عن الحكومة تجاه الحكم .

ولكن بما أن قوة الحكومة التامة هي قوة الدولة دائماً فإنها لا تتبدل أبداً ، ومن ثمّ كلّما اتخذت هذه القوة نحو أعضائها الخاصة قلّ ما يَبْقَى لها منها للعمل في جميع الشعب .

ولذا كلما زاد عدد الحكم صُغِفَت الحكومة ، وبما أن هذا المبدأ أساسيّ فلنعمَل على إيضاحه جيداً .

يمكننا أن نميز في شخص الحاكم ثلاث إرادات مختلفة جوهرًا ، وهي :
أولاً : إرادة الفرد الخاصة التي تَهْدِف إلى نفعه الخاص فقط ، ثانياً : إرادة الحكم المشتركة التي تَعْمَل في نفع الأمير فقط ، والتي يُسَمَّى تسميتها إرادة الهيئة ، هذه الإرادة التي تكون عامةً نظراً إلى الحكومة وخاصةً نظراً إلى الدولة التي تؤلّف الحكومة جزءاً منها ، ثالثاً : إرادة الشعب ، أو إرادة

السيد التي هي عامة نظراً إلى الدولة التي تُعَدُّ الكلّ أكثر مما إلى الحكومة التي تُعَدُّ جزءاً من الكلّ .

وفي الاشتراع الكامل يجب أن تكون الإرادة الفردية أو الخاصة صفراً ، وأن تكون إرادة الهيئة الخاصة بالحكومة تابعة إلى الغاية ، ومن ثمّ أن تكون الإرادة العامة أو إرادة السيد مهيمنة دائماً وقاعدةً وحيدة لجميع الإرادات الأخرى .

وعلى العكس ، تصبح هذه الإرادات المختلفة ، وفقاً للنظام الطبيعي ، أكثر فاعلية كلما تجمعت ، وهكذا فإن الإرادة العامة هي الأضعف دائماً ، ويكون لإرادة الهيئة المقام الثاني ، وللإرادة الخاصة أول مقام ، بين الجميع ، فيكون كل عضو في الحكومة نفسه أولاً ، ثم حاكماً ، ثم مواطناً ، أى وفقاً لترتيب معاكس ، تماماً ، لِمَا يقتضيه النظام الاجتماعي .

وإننا بعد تقرير ذلك ، نقول إن جميع الحكومة إذا كان قبضة رجل واحد اتحدت الإرادة الخاصة وإرادة الهيئة تماماً ، ومن ثمّ كانت إرادة الهيئة هذه في أقصى ما يُمكن من شدتها ، ولكن بما أن استعمال القوة يتوقف على درجة الإرادة ، وبما أن قوة الحكومة المطلقة لا تتغير مطلقاً ، فإن أكثر الحكومات فاعلية هي حكومة الفرد .

وعلى العكس ، وحّدوا بين الحكومة والسلطة الاشتراعية ، واجتمعوا من السيد أميراً ومن جميع المواطنين حكاماً ، ترّوا هنالك أنه عاد لا يكون لإرادة الهيئة المختلطة بالإرادة العامة من الفاعلية ما يزيد على هذه الإرادة ، وتركت الإرادة الخاصة في كمال قوتها ، وهكذا تكون الحكومة ،

الصاحبة لذات القوة المطلقة دائماً ، في الحد الأدنى من قوتها النسبية أو فاعليتها .
ولا جدال في هذه النسب ، ويوجد من العوامل ما يؤيدها ،
ويُرى مثلاً ، أن كلَّ حاكم أعظم فاعليةً في هيئته من كلِّ مواطن في
هيئته ، ومن ثمَّ أن الإرادة الخاصة أكثر نفوذاً في أعمال الحكومة مما في
أعمال السيد ، وذلك لأنَّ كلَّ حاكمٍ مُوقَّرٌ ببعض وظائف الحكومة دائماً
تقريباً ، مع أن كلَّ مواطنٍ ، إذا ما أُخذ على حِدَةٍ ، لم يمارس أية وظيفة
من السيادة ، ثم إن الدولة كلما اتسعت زادت قوتها الحقيقية وإن لم تزد
هذه القوة بنسبة اتساعها ، ولكن بما أن الدولة تبقى كما هي فإن عدد الحكام
يزيد على غير طائل ، ولا تنال الحكومة قوةً حقيقية أكثر من قبل ،
وذلك لأن هذه القوة هي قوة الدولة التي يبقى مقياسها متساوياً دائماً ،
وهكذا فإن قوة الحكومة النسبية أو فاعليتها تنقص من غير أن تُمكن
زيادة قوتها المطلقة أو الحقيقية .

وما لا ريب فيه ، أيضاً ، أن تسير الأمور يصبح أكثر بطوئاً كلما
عُهِدَ فيه إلى أناس كثيرين ، فالحذرُ حيث يكون لا يكثرُ الخطُّ ،
وتَضِيعُ الفرصة ، وبالنقاش تفوت ثمرةُ النقاش .

وقد أثبتُّ أن الحكومة ترتخي كلما كثر الحكام ، وقد أثبتُّ أن
الشعب كلما زاد وجبت زيادة القوة الزاجرة ، ومن ثمَّ يجب أن تتغير نسبة
الحكام إلى الحكومة على عكس نسبة الرعايا إلى السيد ، أي إن الدولة
كلما عظمَّت وجب أن تنقبض الحكومة ، وذلك بحيث ينقص عدد الرؤساء
بنسبة زيادة الشعب .

ومع ذلك فإنني لا أتكلم هنا عن غير القوة النسبية للحكومة ، لا عن سدّادها ، وذلك لأن الحاكم إذا كان ، على العكس ، كثيراً اقتربت إرادة الهيئة من الإرادة العامة ، وذلك بدلاً من ألا تكون إرادة هذه الهيئة نفسها ، تحت سلطان حاكم منفرد ، غير إرادة خاصة كما قلتُ ذلك ، وهكذا يُخسَرُ من ناحية ما يُمكن أن يُكسَبَ من الأخرى ، ويقوم فنُّ المشرع على معرفة تعيين النقطة التي تلتقي فيها قوة الحكومة وإرادتها ، المعكوستا النسبة دائماً ، ضمن أنفع علاقة للدولة .

الفصل الثالث

تقسيم الحكومات

رأينا في الفصل السابق سبب التمييز بين مختلف أنواع الحكومة أو أشكالها على حسب عدد الأعضاء الذين تتألف منهم ، فبقى علينا أن نرى في هذا الفصل كيف يقع هذا التقسيم .

يُمْكِنُ السِّيدَ ، أَوَّلًا ، أَنْ يُفَوَّضَ إِلَى جَمِيعِ الشَّعْبِ ، أَوْ إِلَى أَكْبَرِ قِسْمٍ مِنْهُ ، عِبءَ الْحُكُومَةِ ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَوَاطِنِ الْحُكَّامِ مَنْ هُمْ أَكْثَرُ مِنَ الْمَوَاطِنِ الْأَفْرَادِ ، وَيُطْلَقَ اسْمُ « الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ » عَلَى شَكْلِ الْحُكُومَةِ هَذَا .

أَوْ يُمَكِّنُ السِّيدَ أَنْ يَحْضُرَ الْحُكُومَةَ فِي يَدِ عَدَدٍ قَلِيلٍ ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَوَاطِنِ الْأَفْرَادِ مَنْ هُمْ أَكْثَرُ مِنَ الْحُكَّامِ ، وَيُطْلَقُ اسْمُ « الْأَرِيسْتُوقْرَاطِيَّةِ » عَلَى هَذَا الشَّكْلِ . وَأَخِيرًا يُمَكِّنُ السِّيدَ أَنْ يَجْمَعَ جَمِيعَ الْحُكُومَةِ فِي يَدِ حَاكِمٍ مُنْفَرِدٍ يَسْتَمِدُّ الْآخَرُونَ كُلَّهُمْ سُلْطَانَهُمْ مِنْهُ ، وَهَذَا الشَّكْلُ الثَّالِثُ هُوَ أَكْثَرُ الْأَشْكَالِ شِيعَاً ، وَيُسَمَّى « الْمَلَكِيَّةِ » أَوْ الْحُكُومَةُ الْمَلَكِيَّةِ .

وَمَا تَجِبُ مِلَاحَظَتُهُ كَوْنُ جَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْكَالِ ، أَوِ الشَّاكِلِينَ الْأَوَّلِينَ عَلَى الْأَقْلَى ، تَقَبُّلُ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ، وَكَوْنُهَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّفَاوُتِ الْكَبِيرِ أَيْضًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةَ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى جَمِيعِ الشَّعْبِ أَوْ أَنْ تَنْقُبِضَ إِلَى النِّصْفِ ، وَيُمْكِنُ الْأَرِيسْتُوقْرَاطِيَّةَ ، مِنْ نَاحِيَّتِهَا ، أَنْ

تَقَبَّضَ ، بلا تحديدٍ من نصف الشعب إلى أصغر عدد ممكن ، حتى إن المَلَكِيَّةَ نَفْسَهَا تَقَبَّلَ بعضَ التقسيم ، ومن ذلك أن كان يوجد في إسبارة مِلِكًا ، دائماً ، وَفَقَ نظامها ، ومن ذلك أن رُئِيَ في الإمبراطورية الرومانية حتى ثمانية أباطرة دفعةً واحدة من غير أن يُمكن القولُ بأن الإمبراطورية وُزِّعَتْ ، وهكذا توجَدُ نقطةٌ يختلط فيها كلُّ شكلٍ للحكومة بما يليه ، ويُرَى أن الحكومةَ ، بثلاثِ تسمياتٍ حصراً ، عُرضةٌ لأشكالٍ مختلفة ، في الحقيقة ، بمقدار ما للدولة من مواطنين .

ويوجد ما هو أكثر من هذا ، وذلك أن الحكومة إذ يُمكن أن تَنقسم إلى أقسامٍ أخرى من بعض الوجوه ، فَيَدَارُ بعضُ هذه الأقسام على طرازٍ وَيَدَارُ بعضُ آخرٍ منها على طراز آخر ، يُمكن أن ينشأ عن هذه الأشكال الثلاثة المختلطة طائفةٌ من الأشكال المركَّبة التي يَقْبَلُ كلُّ واحدٍ منها الزيادةَ بجميع الأشكال البسيطة .

وفي جميع الأزمنة نُوقِشَ كثيراً حَوْلَ أحسنِ شكلٍ للحكومة ، وذلك من غير أن يُنظَرَ إلى أن كلَّ واحدٍ منها أحسنُ الأشكال في بعض الأحوال وأسوأها في أحوالٍ أخرى .

وإذا كان عددُ الحكام الأعْلَى في مختلف الدول يجب أن يكون على عكس عدد المواطنين فإنه ينشأ عن هذا ، على العموم ، كونُ الحكومة الديمقراطية تلائمُ الدول الصغيرة ، وكونُ الحكومة الأريستوقراطية تلائمُ الدول المتوسطة ، وكونُ الحكومة المَلَكِيَّةَ تلائمُ الدولَ الكبيرة ، وتُسْتَنْبَطُ هذه القاعدة من المبدأ رَأْساً ، ولكن كيف تُعَدُّ الأحوال الكثيرة التي يُمكن أن تُسْفِر عن شواذٍ ؟

الفصل الرابع

الديموقراطية

من يَضَع القانونَ يَعْرِفُ أَكْثَرَ من غيره كيف يجب أن يُنْفَذَ وَيُفَسَّرَ ، ويلوح ، إِذَنْ ، أنه لا يُمكن أن يوجد نظامٌ أحسنُ من النظام الذى يُوَحِّدُ فيه بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، ولكن هذا نفسه هو الذى يجعل هذه الحكومةَ غيرَ كافيةٍ من بعض الوجوه ، وذلك لأن الأمور التى يجب أن تُمازَ تكون مختلطةً ، ولأن الأمير والسيد ، إذ لم يكونا غيرَ ذاتِ الشخص ، لا يؤلفان غيرَ حكومة بلا حكومة .

وليس من الصالح أن يُنْفَذَ القوانينَ من يَضَعُها ، ولا أن تُحوَّلَ هيئةُ الشعب انتباهها من المقاصد العامة إلى الأغراض الخاصة ، ولا شئ أشدَّ خطراً من تأثير المصالح الخاصة فى الأمور العامة ، وإن سوء استعمال الحكومة القوانينَ أقلُّ شراً من فساد المشترع الذى يكون نتيجةً لازمةً للأغراض الخاصة ، فالدولةُ إذ تكون قد فَسَدَتْ فى جوهرها فإن كلَّ إصلاح يصير متعذراً ، وإن الشعب الذى لا ينبغى له أن يسىء استعمال الحكومة مطلقاً لا ينبغى له أن يسىء استعمال الاستقلال أيضاً ، فالشعبُ الذى يُحْسِنُ الحُكْمَ دائماً لا يحتاج إلى أن يُحْكَمَ فيه أبداً .

وإذا ما نُظِرَ إلى الاصطلاح فى أوثق معانيه رُئِيَ أنه لم توجد ديموقراطيةٌ حقيقية قط ، وأنه لن تُوجَدَ مطلقاً ، فما يخالف النظامَ الطبيعى

أَنْ يَحْكُمُ العدد الأكبر وأن يُحْكَمَ في العدد الأصغر ، فلا يُمكن أن يُتَخَيَّلَ بقاء الشعب مجتمعاً بلا انقطاع لينقطع إلى الأمور العامة ، وليس من السهل أن ينصب الشعب إيجاناً من غير أن يتبدل شكل الإدارة .

والواقعُ أنني أعتقد اقتداري على وضع المبدأ القائل إن وظائف الحكومة عندما تُقسَّم بين محاكم كثيرة فاز أقلها عدداً بأعظم سلطان ، عاجلاً كان هذا أو آجلاً ، ولو من أجل سهولة إنجاز الأمور التي تسوقها إلى هذا السلطان بحكم الطبيعة .

ثم ما أكثر ما يَضْعُبُ توحيدُهُ من الأمور التي تَفْتَرِضُ هذه الحكومة ! ومن ذلك : أولاً : كونُ الدولة بالغة الصَّغَرِ حيث يَسْهُلُ اجتماعُ الشعب وحيث يَسْهُلُ على كلِّ مواطنٍ أن يَعْرِفَ الآخرين ، ثانياً : بساطةُ كبيرة في الأوضاع تحول دون كثرة الأمور ودون المناقشات الشائكة ، ثالثاً : كثيرُ مساواةٍ في الصفوف وفي الثروات ، فلا يُمكن بقاء المساواة بغيره زمناً طويلاً في الحقوق والسلطان ، وأخيراً قليلُ تَرَفٍ أو عدمه ، وذلك لأن التَرَفَ إما أن يكون نتيجة الثروات وإما أن يجعلها ضرورية ، والتَرَفُ يُفْسِدُ الغنى والفقر معاً ، الأول عن حيازة ، والآخر عن رغبة ، والتَرَفُ يبيع الوطنَ من التَحَنُّثِ والتباهي ، والتَرَفُ يَنزِعُ من الدولة جميعَ مواطنيها ليَجْعَلَ بعضهم عبيداً لبعض ، وليجعل الجميعَ عبيداً للرأى العام .

وهذا هو السبب في أن مؤلفاً مشهوراً جَعَلَ الفضيلةَ مبدأً للجمهورية ، وذلك لأن جميع تلك الأحوال لا يُمكن أن تقوم بلا فضيلة ، غير أن

هذا المبقرى البهى فاته السداد غالبا ، والوضوح أحيانا ، عن عدم القيام بما يجب من تفريق ، فلم يُبصر أن السلطة السيدة إذ تكون واحدة في كل مكان فإنه يجب وجود ذات المبدأ في كل دولة حسنة النظام على درجة كبيرة أو صغيرة حقيقة ، وذلك على حسب شكل الحكومة .

وأضيف إلى ذلك أنه لا توجد حكومة عرضة للحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية كثيراً كالحكومة الديمقراطية أو الشعبية ، وذلك لأنك لا تجد حكومة مثلها تميل بقوة واستمرار إلى تغيير الشكل ، ولا حكومة تتطلب كثير انتباه وإقدام لبقائها كما هي ، وفي هذا النظام على الخصوص يجب أن يتسلح المواطن بالقوة والثبات وأن يقول في كل يوم من حياته ، وفي صميم فؤاده ، ما كان يقوله شريف^(١) فاضل في ديات بولونية : « أفضل الحرية مع الخطر على السلم مع العبودية » .

ولو وجد شعب من الآلهة لكنت حكومته ديمقراطية ، فحكومة بالغة الكمال كهذه لا تلائم الآدميين .

(١) هو شريف بوسناوية ووالد ملك بولونية : دوك لورين .

الفصل الخامس

الأريستوقراطية

لدينا هنا شخصان معنويان مختلفان كثيراً ، وهما : الحكومة والسيد ، ومن ثمَّ إرادتان عامَّتَان ، إحداهما بالنسبة إلى جميع المواطنين ، والأخرى بالنسبة إلى أعضاء الإدارة ، وهكذا فإن الحكومة ، وإن كانت تستطيع أن تُنظِّم ضابطةًها الداخلية كما يَرُوقَها ، لا يمكنها أن تخاطب الشعب بغير اسم السيد مطلقاً ، أى باسم الشعب نفسه ، وهذا ما لا يجب أن يُنسى أبداً .
والمجتمعات الأولى حكمت في نفسها أريستوقراطياً ، وكان رؤسائه الأسر يتشاورن فيما بينهم حول الأمور العامة ، وكان الشبان يُذعنون لسلطان التجربة بلا سؤال ، ومن هنا جاءت الأسماء : الكهنة والشيوخ والسُّنات والجِرُونت ، ولا يزال همجُ أمريكا الشمالية يَحْكُمون في أنفسهم على هذا الوجه حتى أيامنا ، وحكومتهم حَسَنَةٌ جداً .

ولكن كلما تَغَلَّب تفاوتُ النظام على التفاوت الطبيعي فَضَّلَ الثَّرَاءُ^(١) أو السلطان على السنِّ وأصبحت الأريستوقراطية انتخابية ، ثم بما أن السلطان الذي يُفِضِي إلى الأولاد مع أموال الأب يَجْعَل الأسرة من الأشراف فإنه يجعل الحكومة وراثيةً ويُرَى من أعضاء السُّنات مَنْ هم في العشرين من السنِّ .

(١) من الواضح أن كلمة Optimates لدى القدماء لا تعنى الأحسن ، بل الأقوى .

إِذَنْ ، يَوْجَدُ لِلْأَرِيسْتَوْقَرَاتِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : طَبِيعِيَّةٌ وَانْتِخَابِيَّةٌ وَوَرِاثِيَّةٌ ،
فَالْأُولَى لَا تَلَاثُمُ غَيْرَ الشُّعُوبِ الْبَسِيطَةِ ، وَالثَّالِثَةُ أَسْوَأُ جَمِيعِ الْحُكُومَاتِ ، وَالثَّانِيَّةُ
أَحْسَنُهَا ، وَهِيَ الْأَرِيسْتَوْقَرَاتِيَّةُ بِالْمَعْنَى الصَّحِيحِ .

وَإِذَا عَدَوْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ السُّلْطَتَيْنِ وَجَدْتَهَا قَائِمَةً عَلَى انْتِخَابِ أَعْضَائِهَا ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَوَاطِنِينَ فِي الْحُكُومَةِ الشَّعْبِيَّةِ يُولَدُونَ حُكَّامًا فَتَقْصِرُ عَنْ هَذِهِ
عَلَى عَدَدٍ قَلِيلٍ ، وَهِيَ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا بِالانتِخَابِ^(١) ، أَيْ بِهَذِهِ الْوَسِيلَةِ
الَّتِي يَكُونُ بِهَا الصَّلَاحُ وَالْإِدْرَاكُ وَالتَّجَرِبَةُ وَجَمِيعُ الْأَسْبَابِ الْآخَرَى لِلتَّفْضِيلِ
وَالاحْتِرَامِ الْعَامِّ ضُمَّنَاءُ جُذْدًا لِلْحُكْمِ بِرَوِيَّةٍ .

وَإِلَى ذَلِكَ أَضِيفَ إِنْجَازُ الْمَجَالِسِ أَعْمَالُهَا بِمَا هُوَ أَكْثَرُ سَهُولَةً ، وَالْمُنَاقَشَةُ
فِيهَا وَتَوْجِيهَاتُهَا بِمَا هُوَ أَكْثَرُ نِظَامًا وَأَعْظَمُ هِمَّةً ، وَكَوْنُ اعْتِبَارِ الْحُكُومَةِ
أَشَدَّ دِعَامَةً فِي الْخَارِجِ بِفَضْلِ سِنَائِيَّيْنِ أَجَلَاءَ مِمَّا بِجُمْهُورٍ مَجْهُولٍ أَوْ مُحْتَقَرٍ .
وَإِلْخِلَاصُهُ أَنَّ أَحْسَنَ تَرْتِيبٍ وَأَقْرَبَهُ إِلَى الطَّبِيعَةِ أَنْ يَحْكُمَ أَرَشْدُ النَّاسِ
فِي الْجُمْهُورِ عِنْدَ مَا يُطْمَأَنُّ إِلَى أَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ فِيهِ نَفْعًا لَهُ ، لَا نَفْعًا لَأَنْفُسِهِمْ ،
وَلَا يَنْبَغِي ، مُطْلَقًا ، أَنْ تُكَثَّرَ النَّوَاضِ عُبَثًا ، وَلَا أَنْ يُنَالَ بِعَشْرِينَ
أَلْفَ رَجُلٍ مَا يَسْتَطِيعُ مِثْلُ رَجُلٍ مُخْتَارٍ أَنْ يَصْنَعُوا حَتَّى مَا هُوَ أَحْسَنُ
مِنْهُ ، وَلَكِنََّّ مَا يَجِبُ أَنْ يُلَاحَظَ كَوْنُ مَصْلَحَةِ الْهَيْئَةِ تَأْخُذُ فِي تَوْجِيهِ
الْقُوَّةِ الْعَامَّةِ هُنَا عَلَى قَاعِدَةِ الْإِرَادَةِ الْعَامَّةِ بِمَا هُوَ أَقْلٌ ، وَوُجُودَ مِثْلِ آخَرٍ

(١) إِنَّ مِنَ الْمُهْمِ كَثِيرًا أَنْ تَنْظُمَ بِالْقَوَانِينِ طَرِيقَةَ انْتِخَابِ الْحُكَّامِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا مَا تَرَكَ ذَلِكَ
لِشَيْئَةِ الْأَمِيرِ لَمْ يُمْكِنَ اجْتِنَابُ الْوُقُوعِ فِي الْأَرِيسْتَوْقَرَاتِيَّةِ الْوَرِاثِيَّةِ كَمَا حَدَثَ فِي جُمْهُورِيَّتِي الْبَنْدُوقِيَّةِ وَبَرْنِ ،
وَتَعَدُّ الْأُولَى دَوْلَةً مُنَحَلَّةً مِنْذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، وَلَكِنَّ الثَّانِيَّةَ بَاقِيَةٌ عَلَى حَالِهَا بِفَضْلِ حِكْمَةِ سِنَائِهَا الْبَالِغَةِ ، وَهِيَ
تَحْسَبُ بِذَلِكَ اسْتِثْنَاءً كَرِيمًا خَطَرًا .

لا مناصَ منه يَنْزِع من القوانين قسماً من السلطة التنفيذية .
وأما من حيث ما يلائم فردياً فلا يجب أن تكون الدولة من الضّالة
والشعبُ من البسطة والاستقامة ما يَنْتَبِع معه تنفيذُ القوانين الإرادةَ العامة
من فَوْره كما في الديمقراطية الصالحة ، ولا أن تكون الأمة من العَظمة
ما يَنْقَدِر معه كلُّ من الرؤساء المُفَرَّقِينَ للحكم فيه أن يَظْهَر سيِّداً في ولايته
وأن يصبح مستقلاً ليصير ملكاً في آخر الأمر .

ولكن الأريستوقراطية إذا كانت لا تتطلب جميع ما تحتاج إليه الحكومة
الشعبية من الفضائل فإنها تقتضى فضائلَ أخرى خاصةً بها ، وذلك كالأعتدال
في الأغنياء والقناعة في الفقراء ، وذلك لِمَا يَكُوحُ من عدم صواب المساواة
الوثيقة هنالك ، وهذه المساواة لم توجَدْ حتى في إسبارة .

ثم إذا كان شكلُ الحكومة هذا يَحْتَمِل تفاوتاً في الثَّراء فذلك لِكى يُعْهَد
في إدارة الشؤون العامة ، على العموم ، إلى من يستطيعون أن يَقِفُوا عليها
جميع أوقَاتِهِمْ أحسنَ من غيرهم ، ولكن لا يُفَضَّلُ الأغنياء دائماً كما يَزْعَم
أرسطو ، وعلى العكس يُرى من المهم أن يَعْرِفَ الشعب ، أحياناً ، عن
خيارٍ مضادٍ ، وجودَ أسبابِ تفضيلٍ في مَزِيَّةِ الرجالِ أهمَّ من الثَّراء .

الفصل السادس

الملكية

حَسَبْنَا الْأَمِيرَ ، حتى الآن ، شخصاً معنوياً ألبياً متجداً بقوة القوانين وأميناً على السلطة التنفيذية في الدولة ، والآن يجب علينا أن نَعُدَّ هذه السلطة مجتمعةً في يد شخصٍ طبيعيٍّ ، في يد شخصٍ حقيقيٍّ ، يحقُّ له وحده أن يتصرف فيها وفق القوانين ، وهذا الشخصُ هو ما يُسمَّى عاهلاً أو ملكاً .

وعكسُ هذا حالُ الإدارات حيثُ يُمَثِّلُ الموجودُ الألبِيُّ فرداً ، فتكون الوحدةُ المعنوية ، التي يتألفُ الأميرُ منها ، وحدةً طبيعيةً في الوقت عينه ، فتُرى جميعُ الخصائص ، التي يجمعها القانون في الآخر بجهودٍ كثيرة ، مجتمعةً اجتماعاً طبيعياً .

وهكذا فإن إرادة الشعب وإرادة الأمير وقوة الدولة العامة وقوة الحكومة الخاصة أمورٌ تلائمُ كلُّها ذاتَ الباعث ، وإن جميعَ النوايا قبضةً واحدٍ ، وإن الجميع يسير نحو غرضٍ واحد ، فلا توجد حركاتٌ متخالفة متهادمة ، ولا يُمكن أن يُتَصَوَّرَ نظامٌ كذلك يُسْفِرُ أقلُّ جهدٍ فيه عن أعظم عمل ، ويُحْتَمَلُ إلى ، بأَرْخِيْدِسَ الجالسِ هادئاً على الشاطئ والجارِّ مركباً كبيراً بلا مشقةٍ ، مَلِكٌ ماهرٌ يُدِيرُ ولاياته الواسعة من غرفته ويُحرِّكُ كلَّ شَيْءٍ مع ظهوره ساكناً .

ولكن إذا لم تُوجدْ حكومةٌ أكثرُ من تلك قوةً فإنه لم يُوجدْ من

الحكومات ما تكون الإرادة الخاصة فيه أكثر سيطرة وأسهل هيمنة على الإرادات الأخرى ، أجل ، إن الجميع يسير نحو ذات الغرض ، غير أن الغرض ليس السعادة العامة مطلقاً ، حتى إن قوة الإدارة ذاتها تُبدي نفسها مُجحفةً بالدولة دائماً .

ويريد الملوك أن يكونوا مُطلقين دائماً ، ومن بعيد يُنادون بأن أحسن وسيلة إلى ذلك أن يُحِبُّوا أنفسهم إلى رعاياهم ، وهذا المبدأ رائعٌ جداً ، وهو صحيحٌ جداً من بعض الوجوه ، ومن سوء الحظ أن يُسخرَ منه في البَلَّاطات دائماً ، ولا جرم أن السلطان الذى يأتى من حبِّ الرعية هو أعظم القوى ، ولكنه مُوقَّتٌ شَرطيٌّ ، وما كان الأمراء ليرضوا به مطلقاً ، ويرغبُ أحسن الملوك أن يكونوا فى وَضْعِ الخُبَّاء إذا مراقهم هذا ، وذلك من غير انقطاعٍ عن أن يكونوا سادةً ، وقد يقول واعظٌ سياسىٌّ لهم : بما أن قوة الشعب هى قوتهم فإن أعظم مصلحةٍ لهم هى فى ازدهار الشعب وكثرته وهيبته ، وهم يَعْلَمُونَ جيداً أن هذا غيرُ صحيح ، فأولُ ما تقوم عليه مصلحتهم الشخصية هو أن يكون الشعب ضعيفاً بائساً وألاً يستطيع مقاومتهم مطلقاً ، وأعترف ، عند افتراض خضوع الرعية التام دائماً ، بأن مصلحة الأمير تقتضى بأن يكون الشعب قوياً ، وذلك لتجعله هذه القوة التى هى قوته مرهوباً لدى جيرانه ، ولكن بما أن هذه المصلحة ليست غير ثانويةٍ تابعةٍ ، وبما أن كلا الافتراضين ، القوة والخضوع ، متناقضٌ ، فإن من الطبيعى أن يُعطىَ الأمراء مكانَ الأفضلية للمبدأ الذى هو أفيدُ لهم مباشرةً ، وهذا ما عَرَضَهُ صموئيل أمام العبريين بقوة ، وهذا ما أظهره

مَكْيَافِيلِي بوضوح ، ومَكْيَافِيلِي ، إذ تظاهر بأنه يُنقِى دروساً على الملوك ، أتى ما هو عظيمٌ منها على الشعوب ، فكتابُ « الأمير » لمَكْيَافِيلِي هو كتابُ الجمهوريين^(١) .

ونَعْلَم من العلائق العامة أن الملكية لا تلائم غيرَ الدول الكبيرة ، ونَجِدُ هذا عندما نَدْرُسُها في حَدِّ ذاتها ، وكلما كانت الإدارةُ العامة كثيرةً نقصت علاقةُ الأمير برعاياه ، واقتربت من المساواة ، وذلك بحيث تكون هذه العلاقة وَحدةً أو مساواةً في الديمقراطية ، ويزيد هذا الفرق كلما تَقَبَّضَت الحكومة ، وهو يَبْلُغ حَدَّهُ الأقصى عندما تُصْبِح قبضةً واحد ، وهناك يوجد بَوْنٌ واسعٌ بين الأمير والشعب وتَفَقَّد الدولة ارتباطها ، ولا بُدَّ من المراتب المتوسطة لتكوين هذا الارتباط ، ولا بُدَّ من الأمراء والعظماء والأشراف لملئته ، بَيَدَ أن مثل هذه الأمور لا يلائم دولةً صغيرةً حيث جميعُ هذه المراتب تُقَوِّضُها .

ولكن إذا كان من الصعب أن تُحَسِّن إدارةُ دولةٍ كبيرة فإن من الصعب أكثر من ذلك أن تُدَار من قِبَلِ رجلٍ واحد إدارةً حسنة ، فكلُّ يَعْلَم ما يَحْدُث عندما يُزَيَّبُ الملكُ عنه أناساً آخرين .
ويوجدَ عيبٌ جوهريٌّ لا مفرَّ منه يَضَعُ الحكومةَ الملكية ، دائماً ، دون

(١) كان مكيافيلي رجلاً فاضلاً ومواطناً صالحاً ، ولكنه إذ كان تابعاً لآل ميديسيس فقد كان مضطراً ، عن ضغط وطنه ، إلى إخفاء حبه للحرية ، وما كان من اختيار بطله الممقوت ، سزار بورجيا ، يدل بما فيه الكفاية على مقصده الخفي ، وما كان من تناقض بين مبادئ كتابه « الأمير » ومبادئ أحاديثه عن تيطس ليفيوس وتاريخه عن فلورنسة يدل على أنه لم يتفق لهذا المفكر السياسي غير قراء سطحيين أو فاسدين ، وقد منع بلاط رومة كتابه بشدة ، ولا غرو ، فهذا البلاط هو أكثر ما وصفه بوضوح .

الحكومة الجمهورية ، وهو أن الصوت العام في الحكومة الجمهورية لا يرفع إلى المراتب الأولى ، تقريباً ، غير أناسٍ منوّرين قادرين يُمثّلونها بشرف ، مع أن أولئك الذين يبلغون المعالي في الملكيات هم ، في الغالب ، من صِغار الشُّطّار وصِغار ذوى الدّسائس وصِغار المفسدين الذين يَصِلُون بمواهبهم الحقيرة إلى المناصب العالية في البَلّاطات فتنبذوا غباوتهم للجُمهور فَوَرَّ انتباههم إليها ، ويكون الشعب أقلّ زللاً من الأمير في هذا الاختيار ، ويُنذَر وجودُ الرجل ذى المزية الحقيقية بين وزراء الملك ، تقريباً ، نُذرة وجودِ رجلٍ ذى جهالةٍ على رأس حكومةٍ جُمهورية ، وهكذا إذا ما قُضِيَ حسنُ الحظّ بأن يَقْبِضَ على زمام الأمور أحدُ هؤلاء الرجال المفظورين على الحُكم ، وذلك في مَلَكيةٍ فَسَدَتْ تقريباً بتلك الأكداس من المديرين اللطّفاء بُهِتَ ، الناس من الوسائل التي يَجِدُهَا ، وعُدَّ ظهورُهُ دوراً جديداً في تاريخ بلاده .

ويَجِبُ ، لحُسن إدارة الدولة للملكية ، أن يُقاس عِظَمُهَا أو اتساعُها بِمِقدارة الحاكم فيها ، فالفتحُ أسهلُ من الإدارة ، أَجَلَ ، يُمكن أن يُستعان بِعَقَلَةٍ كافيةٍ فَيُرجَّ العالمُ بِاصبع واحدة ، غير أنه لا بدّ من كَتِفِي هِرْ كُولٍ لدَعْمِهِ ، ومهما تكن الدولة صغيرةً فإن الأمير يكون دونها صِغراً على الدوام تقريباً ، وعلى العكس إذا كانت الدولة صغيرةً جداً بالنسبة إلى رئيسها ، وهذا ما يُنذَر وقوعه إلى الغاية ، فإنه يساء الحكم فيها أيضاً ، وذلك لأن الرئيس إذ يَتَّبِع اتساعَ أغراضه دائماً فإنه يَنْسَى مصالح رعاياه ولا يَجْعَلُهُمْ أَقْلَ بؤساً بِإِسَاءة استعمال مواهبه مما يجعلهم رئيساً دونه جدارةً عن عَوَزٍ إلى ماليس عنده ، وهكذا على المملكة أن تنبسط أو تنقبض مع كلِّ عهدٍ على حَسَبِ مدارك

الأمير ، ولكن بما أن مواهب السُّناتِ أُثْبِتَتْ كَمِيَّةً فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الدَّوْلَةَ أَنْ تَكُونَ ذاتَ حدودٍ دائمةٍ من غيرِ أَنْ تكونَ الإدارةُ دونَ ذلكَ حُسْنَ سَيْرٍ .

وأكثرُ ما يُحَسُّ في حكومة الفرد من محذورٍ هو عدمُ تلكِ الوِرائَةِ المتصلةِ التي تَجْعَلُ في الحكومتين الآخرين اتصالاً غيرَ منقطعٍ ، فإذا مات ملكٌ افْتَقَرَ إلى آخرٍ ، وتَدَعُ الانتخاباتُ فتراتٍ خَطِرَةً ، وهى عاصفةٌ ، وتَكْثُرُ الدسائسُ والفسادُ في تلكِ الحكومةِ ما لم يَتَحَلَّ المواطنون بما لا تحتمله من نزاهةٍ وإخلاصٍ ، ومن الصعبِ ألاَّ يبيعَ الدولةَ بدَوْرِهِ مَنْ باعتِ الدولةُ نفسَها منه ، وألاَّ يُعوِّضَ نفسه على حسابِ الضعفاءِ من النقدِ الذى اعتصره الأقوياءُ منه ، وفي إدارةٍ كهذه تنتشر الرشوة عاجلاً أو آجلاً ، وما يُتَمَتَّعُ به من أَمْنٍ في عهدِ الملوكِ على هذا الوجه شَرٌّ من فوضى فتراتِ الملوكِ .

وماذا صُنِعَ لتلا في هذه الشرور ؟ جُعِلَتِ التيجانُ وِرائِيَّةً في بعضِ الأسَرِ ، ووُضِعَ نظامٌ للورائَةِ مانعٌ لكلِّ نزاعٍ عند موتِ الملوكِ ، أى إن محذورِ الوِصاياتِ على العرشِ أُقيمَ مقامُ محذورِ الانتخاباتِ ، وإن الهدوءَ الظاهرَ فَضِّلَ على الإدارةِ الرشيدةِ ، وإن مغامرةَ اتِّخاِذِ أولادٍ أو شُكْسٍ أو بُلْهِ رؤساءِ رُجِّحَتِ على الخِصامِ حَوْلَ اختيارِ ملوكٍ صالحين ، ونحن إذ لم ننظرِ إلى هذا بعينِ الاعتبارِ ، وذلك بتعريضنا أنفسنا لمخاطرِ التناوبِ ، فإننا نُوجِّهُُ جميعَ المصادفاتِ تقريباً ضِدَّ أنفسنا ومن الكلامِ الرِّصينِ جوابُ الشابِّ دِيُونِيزْيُوسَ لأبيه الذى أَنَبَّهَ على قيامه بعملِ شائنٍ ، وذلك حينَ سألَهُ : « أَلَمْ أُعْطِكَ المَثَلَ ؟ » ، « وَى ، لم يكن أبوك ملكاً ! » .

وكلُّ يتسابق لِيَخْطَفَ العدلَ والعقلَ من الرجل الذي نُشِئَ لِيَتَوَلَّى أَمْرَ الآخرين ، ويقال إنه يعانى كثيرُ نَصَبٍ لتعليم شباب الأمراء فنَّ الحُكْمِ ، ولا يَلُوح أن هذه التربية تُفِيدُهُمْ ، وخَيْرٌ من ذلك أن يُبْدَأ بتعليمهم فنَّ الطاعة ، ولم يُدْرَبْ على الحُكْمِ قَطُّ أعظمُ الملوك الذين رَفَعَ التاريخُ ذِكْرَهُمْ ، فالحكمُ علمٌ لا يَنْتَعِدُ عن نَيْلِهِ مطلقاً بمقدار ما نَتَعَلَّمُ منه كثيراً ، وهو علمٌ نناله بالطاعة أحسنَ مما نناله بالقيادة ، « وذلك لأن أقومَ وسيلةً وأقصرَ طريقةً للتمييز بين الخير والشرِّ هو أن تسأل نفسك عما تريد ومالا تريد إذا ما كان غيرُك ملكاً ^(١) » .

ومن نتائج عدم الالتحام هذا تَقَلُّبُ الحكومة الملكية ، التي تُنْظَمُ نَفْسُهَا وَفَقَ مِنْهَا جِرَ تَارَةً وَوَفَقَ مِنْهَا جِرَ آخَرَ تَارَةً أُخْرَى ، وعلى حَسَبِ طَبْعِ الأمير أو على حَسَبِ أخلاق مَنْ يَحْكُمُونَ نيابةً عنه ، فلا يُمَكِّنُ أن يكون لها غَرَضٌ ثابتٌ ولا نَهْجٌ موافقٌ لزمنٍ طويل ، أى ذلك التَقَلُّبُ الذى يجعل الدولةَ مَذْبَذَةً دائماً بين مبدأ ومبدأ ، وبين مشروع ومشروع ، والذى لا محلَّ له فى الحكومات الأخرى حيث يكون الأميرُ عينه دائماً ، وَلِذَا يَرَى ، على العموم ، أنه إذا وُجِدَ كَيْدٌ كبير فى بَلَاطٍ وَجِدَ عَظِيمُ حِكْمَةٍ فى سِنَاتٍ ، وأن الجُمُهورياتِ تَسِيرُ نحو مقاصدها ببصائرٍ أَكْثَرَ ثباتاً وأحسنَ انتظاماً ، وذلك بدلاً مما يُجْدِيهِ من انقلابٍ فى الدولة كلِّ انقلابٍ فى الوزارة الملكية ، وذلك مادام المبدأ

(١) تاسيت ، التواريخ ، ١ ، ١٦ .

المشترك بين جميع الوزراء ، وجميع الملوك تقريباً ، هو سلوك سبيل معاكسة لسبيل سلفهم في كل أمر .

ومن عدم الالتحام ذلك يُستخرج حلّ لسفَسطةٍ معروفة كثيراً لدى السياسيين الملكيين ، وذلك ألاّ يُقتصر على قياس الحكومة الملكية بالحكومة الأهلية وعلى قياس الأمير ربّ الأسرة ، وهذا خطأ قد دُحِضَ ، بل أن يتناول ذلك ، أيضاً ، مَنْحَ هذا الأميرِ بسخاءٍ كلّ ما يحتاج إليه من الفضائل ، وافتراضاً دائماً لحيازة الأمير ما يجب أن يكونه ، افتراضاً تكون الحكومة الملكية به أفضل من سواها صراحةً لأنها الأكثر قوةً لأمراء ، وهى ، لكى تكون الأكثر صلاحاً ، لم يُعوزها غير إرادةٍ هيئةٍ أكثر ملاءمةً للإرادة العامة .

ولكن الملك عن طبيعةٍ إذا كان شخصيةً بالغة التذرة ، كما يرى أفلاطون^(١) ، فما هو عدد المرّات التى تتفق فيها الطبيعة والطالع لتتويجه ؟ وإذا كانت التربية الملكية تُفسد بحكم الضرورة من يتلقونها فما يجب أن يُرجى من سلسلة الرجال الذين نُشئوا للحكم ؟ من أجل ذلك كان من العبث خلطُ الحكومة الملكية بحكومة الملك الصالح ، وعلى من يؤدّ رؤية الحكومة كما هى أن ينظر إليها وهى تحت أمراء عاجزين أو خبيثاء ، وذلك لأنهم إما أن يبلغوا العرش خبيثاء أو عاجزين ، أو أن العرش يجمعُهم هكذا .

أجل ، لم تفت هذه المصاعبُ مؤلفينا ، غير أنهم لم يبالوا بها قطّ ،

وهم يقولون إن العلاج هو في الطاعة بلا تذمر، فالرَّبُّ يَبْعَثُ أَسْرَارَ الملوك عن غضبٍ ، فيجب احتمالهم كعقابٍ من عنده ، ولا رَيْبَ في أن مثل هذا الكلام موجبٌ للعبء ، ولكنه أجدرُ بالمنابر مما بكتابٍ في السياسة ، وما نقول عن طيبٍ يَعِدُ بالمعجزات فيقوم جميعُ فنّه على حَثِّ مريضه على الصبر ؟ ونَعْلَمُ جَيِّدًا ضرورةَ الصبر على حكومةٍ سيئةٍ عند وجودها ، والمسئلةُ في الفوز بحكومةٍ صالحةٍ .

الفصل السابع

الحكومات المركبة

لا حكومة بسيطةٌ بمحضِ المعنى ، فلا بُدَّ للرئيس المنفرد من حكام تابعين ، ولا بُدَّ للحكومة الشعبية من رئيس ، وهكذا يوجد في توزيع السلطة التنفيذية ، دائماً ، تسلسلٌ من العدد الأكبر إلى الأقل ، وذلك مع الفرق القائل باتباع العدد الأكبر للأصغر تارةً واتباع العدد الأصغر للأكبر تارةً أخرى .

ويكون التوزيع متساوياً أحياناً ، وذلك عند ما يكون بعض الأقسام المكوّنة تابعة لبعضٍ اتباعاً متبادلاً كما في حكومة إنكلترة ، أو عند ما تكون سلطة كل قسمٍ مستقلةً ، ولكن ناقصةً ، كما في بولونية ، وهذا الطراز الأخير سيّئٌ لعدم وجود وحدةٍ في الحكومة مطلقاً ، ولافتقار الدولة إلى رابطة .

وأىُّ الحكومتين أصلحُ من الأخرى ، الحكومة البسيطة أم الحكومة المركبة ؟ هذه مسألةٌ جادل فيها المؤلفون السياسيون كثيراً ، فيجب أن يجاوب عنها بذات الجواب الذى أتيته عن جميع أشكال الحكومة آنفاً .

والحكومة البسيطة هى الأصلحُ بنفسها عن كونها بسيطةً فقط ، بيدَ أن السلطة التنفيذية إذا كانت غيرَ تابعةٍ للسلطة التشريعية بما فيه الكفاية ، أى إذا كانت صلةُ الأمير بالسيد أكثرَ من صلة الشعب بالأمير ، وجب تداركُ هذا النقص في النسبة بتقسيم الحكومة ، وذلك لأنه لا يكون لجميع أقسامها

حينئذٍ سلطانٌ أَقْلُ من ذلك على الرعايا ولأن تقسيمهم يجعلهم كلهم أَقْلَ قوةٍ تجاه السيد .

وَيَتَلَفَى عَيْنُ الحذور أيضاً بِنَصْبِ حُكَّامٍ متوسطين يَصْلُحُونَ ، بتركهم الحكومةَ على تمامها ، لموازنة ما بين السلطتين وصيانة حقوقهما المتقابلة فقط ، وهناك تَعُودُ الحكومةُ غيرَ مُرَكَّبَةٍ وتَكُونُ مُعَدَّلَةً .

وبوسائلٍ مماثلةٍ يُمكن تلافى الحذور المعاكس ، فمتى كانت الحكومة رَخْوَةً كثيراً أمكن إقامة محاكمٍ لتضامها ، وهذا يزاول فى جميع الديمقراطيات ، وتُقَسَّمُ الحكومة فى الحال الأولى لإضعافها ، وتُقَسَّمُ فى الحال الثانية لتقويتها ، وذلك لأن الحدود القُصْوَى للقوة والضعف توجد فى الحكومات البسيطة على السواء ، وذلك على حين تُسْفِرُ الأشكالُ المركبة عن قوة متوسطة .

الفصل الثامن

لا يلائم كل شكل للحكومة جميع البلدان

بما أن الحرية ليست ثمرة جميع الأقاليم فإن جميع الأمم لا تطول إليها ،
وكُلَّمَا فُكِّرَ في هذا المبدأ الذي وضعه مونتسكيو شعِرَ بصحته ، وكما جُودِلَ
فيه لاحقاً فرصةً لتأييده بأدلةٍ جديدة .

والشخصُ العامُ في جميع حكومات العالم يَسْتَهْلِك ولا يُنتِج شيئاً ، ومن
أين تأتية المادةُ المستهلكة إذن ؟ تأتية من كدِّ أعضائه ، والذي يفيض
عن الأفراد هو ما يُنتِج حاجيُّ الجمهور ، ومن ثَمَّ ينشأ عَجْزُ الدولة
المدنية عن البقاء إلاّ بالمقدار الذي يُقدِّمه عملُ الناس من زيادةٍ على
احتياجاتهم .

والواقعُ أن هذه الزيادة ليست واحدةً في جميع بلاد العالم ، فهي عظيمةٌ
في كثيرٍ منها ، وهي متوسطةٌ أو لا يُؤثِّرُ لها أو معدومةٌ في بلدان أخرى ،
وتتوقَّف هذه النسبة على خِصْبِ الإقليم ونوعِ العمل الذي تقتضيه الأرض
وطبيعة إنتاجها وقوة أهلها ومقدار ما هو ضروريٌّ لهم من الاستهلاك وكثيرٍ
من النَّسَبِ الأخرى الماثلة التي تتألف منها .

ومن جهةٍ أخرى تَرى جميع الحكومات من غير ذات الطبيعة ، فبعضُ
الحكومات أقلُّ شَرَهًا من بعض ، وتقوم الفروق على المبدأ الآخر القائل

إن الضرائب العامة كلما ابتعدت عن منبعها زادت رَهَقًا ، وليس مقدار الضرائب هو الذى يجب أن يُقاس عليه ذلك التكليف ، بل النِهَاجُ الذى عليها أن تَسْلُكه للعود إلى الأيدي التى خرجت منها ، وإذا ما كان هذا التداول سريعاً حَسَنَ الوضع لم يكن من المهم قلة الدفع أو كثرته ، فالشعبُ غنى دائماً وتسير المالية سيراً مُرضياً بلا انقطاع ، وعلى العكس إذا قلَّ ما يُعطى الشعبُ ، ولم يَعدْ هذا القليلُ إليه قَطَّ ، فإنه لا يَلْبَثُ أن يَهن عن إعطاء دائم ، وهناك لا تكون الدولة غنية مطلقاً ، ويكون الشعب فقيراً دائماً .

ويَنشأ عن ذلك كونُ المسافة بين الشعب والحكومة كلما زادت أصبحت الضرائب ثَقِيلَةً ، وهكذا يكونُ الشعب فى الديمقراطية أقلَّ وِقْراً وفى الأريستوقراطية أعظمَ ثَقَلًا وفى الملكية أشدَّ حِمَلًا ، ولذا لا تلائم الملكية غيرَ الشعوب المُوسِرة ، ولا تلائم الأريستوقراطية غيرَ الدول المتوسطة الثراء والانساع ، ولا تلائم الديمقراطية غيرَ الدول الصغيرة والفقيرة .

والحقُّ أنه كلما أنعمَ النظر فى ذلك وُجِدَ فرقٌ بين الدول الحرة والملَكيات ، وكلٌّ فى الأولى يُسْتَفْعَل فى سبيل النفع العامِّ ، وتكون القوى العامةُ والخاصة متبادلةً فى الأخرى ، فتزيد إحداها بضعف الأخرى ، ثم إن الاستبداد يجعل الرعايا بأسيئ للحكم فيهم بدلاً من الحكم فيهم ليكونوا سعداء .

ونَجِدُ فى كلِّ إقليمٍ ، إذن ، عواملَ طبيعيةً يُمْكِنُ أن يُنَمَّحَ بها شكلُ الحكومة الذى تؤدى إليه قوة الإقليم ، ويقالُ بها ما يجب أن تشتمل عليه من نوع الأهلىن ، فيجب أن تَظَلَّ الأماكنُ الجديدةُ الجارزة ، حيث

لا يَعْدِلُ الدَّخْلُ الْعَمَلَ ، بَرِّيَّةً بَاثِرَةً ، أَوْ أَنْ تَكُونَ آهَلَةٌ بِالْهَمَجِ ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَمَاكِنُ ، الَّتِي لَا يُنْتَجَجُ عَمَلُ النَّاسِ فِيهَا غَيْرَ الْحَاجِي ، مَأْهُولَةٌ بِبِرَابِرَةٍ لَتَعْدِرَ كُلَّ نِظَامٍ فِيهَا ، فَالْأَمَاكِنُ الَّتِي تَكُونُ زِيَادَةُ الدَّخْلِ عَلَى الْعَمَلِ قَلِيلَةً فِيهَا تَلَاثُمُ الشُّعُوبِ الطَّلِيْقَةِ ، وَتَسْتَدْعِي الْأَمَاكِنُ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا الْأَرْضُونَ كَثِيرَةً خَصِيْبَةً ، فَتُغْلُ كَثِيرًا بِعَمَلٍ قَلِيلٍ ، حُكْمًا مَلَكِيًّا لِيُنْفَقَ مَا يَفِيضُ مِنْ زَوَائِدِ الرِّعَايَا عَلَى كَمَا لِيَ الْأَمِيرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُرَجَّحُ اسْتِنْفَادُ هَذَا الْفَائِضِ مِنْ قِبَلِ الْحُكُومَةِ عَلَى تَبْدِيدِهِ مِنْ قِبَلِ الْأَفْرَادِ ، وَأَعْلَمُ وَجُودَ شَوَازٍ لِهَذَا ، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الشَّوَازِ ذَاتَهَا تَوِيدُ الْقَاعِدَةِ ، وَذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا تَوْدِي ، عَاجِلًا أَوْ آجِلًا ، إِلَى ثَوَرَاتٍ تَرُدُّ الْأُمُورَ إِلَى النِّظَامِ الطَّبِيعِيِّ .

وَلِنُفَرِّقَ دَائِمًا بَيْنَ الْقَوَانِينِ الْعَامَةِ وَالْعَوَامِلِ الْخَاصَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُغَيَّرَ فَعْلَهَا ، وَإِذَا سُوِّرَ جَمِيعُ الْجَنُوبِ بِجُمُهورِيَّاتٍ وَجَمِيعُ الشَّمَالِ بِدُولٍ مُسْتَبَدَّةٍ لَمْ يَكُنْ أَقْلٌ مِنْ هَذَا حَقِيقَةً مُلَامَةً الْاسْتِبْدَادَ لِلْبِلَادِ الْحَارَةِ وَالْبَرَبَرِيَّةِ لِلْبِلَادِ الْبَارِدَةِ وَالنِّظَامِ الصَّالِحِ لِلْبِقَاعِ الْمُتَوَسِّطَةِ بِفَعْلِ الْإِقْلِيمِ ، وَأَرَى ، أَيْضًا ، أَنَّهُ إِذَا مَا سُلِّمَ بِالْمَبْدَأِ أُمَكَّنَ الْجِدَالُ حَوْلَ التَّطْبِيقِ ، فَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِوُجُودِ بِلَادٍ بَارِدَةٍ بِالْفِعْرِ الْخِصْبِ وَبِلَادٍ جَنُوبِيَّةٍ بِالْفِعْرِ الْجَدْبِ ، بَيَدَ أَنَّ هَذِهِ الْمُسْكَلَةَ لَا تَبْدُو لَغَيْرٍ مِنْ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَمْرِ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُحَسَّبَ حِسَابُ الْعَمَلِ وَالْقُوَّةِ وَالِاسْتِهْلَاكِ ، إلخ . ، كَمَا قُلْتُ آنْفَاءً .

وَلِنُفَتِّرِضَ وَجُودَ أَرْضَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ اتِّسَاعًا فَتُغْلُ إِحْدَاهُمَا خَمْسَةً وَالْأُخْرَى عَشْرَةً ، فَإِذَا كَانَ أَهْلُ الْأُولَى يَسْتَهْلِكُونَ أَرْبَعَةً وَأَهْلُ الْأُخْرَى تَسْعَةً فَإِنَّ فَائِضَ الْإِنْتِاجِ الْأَوَّلِ يَكُونُ خُمُسًا وَفَائِضُ الْإِنْتِاجِ الثَّانِي يَكُونُ عُشْرًا ، وَبِمَا

أن نسبة هذين الفائضين تكون على عكس نسبة الإنتاجين فإن الأرض التي لا تُعِلُّ غير خمسة تَمَتَّحَ فضلةً تَعْدِلُ ضِعْفِيَّ فضلةِ الأرض التي تُعِلُّ عشرة . ولكن لا قَوْلَ حَوْلَ غَلَّةٍ مضاعفة ، ولا أعتقد وجودَ أحدٍ يَجْرُؤُ على جَعْلِ خِصْبِ البلاد الباردة مساوياً لَخِصْبِ البلاد الحارة كقاعدة عامة ، ومع ذلك دَعْنَا نفترض وجود هذه المساواة ، ودَعْنَا ، إذا ما أردتم ، نَجْعَلَ إنكلترة على مستوى صِقْلِيَّة ، ونَجْعَلَ بولونية على مستوى مصر ، فإذا أَمَعْنَا في الجنوب وَجَدْنَا إفريقية والهند ، وإذا أَمَعْنَا في الشمال لم نَجِدْ شيئاً ، وما يجب أن يكون من فَرْقٍ في الفلاحة نَيْلًا لهذه المساواة في الإنتاج ؟ لا اضطراب إلى غير حِرَاة الأرض حَرَّتًا خَفِيفًا في صِقْلِيَّة ، وما أكثر ما يُحْتَاج إلى العناية في إنكلترة لِقَلْحِها ! والواقعُ أنه كلما اضْطُرُّ إلى ذُرْعَانِ نَيْلًا لِعَيْنِ الغَلَّةِ وَجَبَ أن يكون الفائضُ قَلِيلًا بحكم الضرورة .

وفضلاً عن ذلك لاحظوا أن ذاتَ المقدار من الآدميين يكون أولُّ استهلاكاً إلى الغاية في البلاد الحارة حيث يتطلب الإقليم قناعة الإنسان ليكون ذا عافية ، فالأوروبيون الذين يرغبون في العيش هنالك كما في بلادهم يَهْلِكُون جميعهم بالزُّحار والثَّخْمة ، قال شارْدان : « نكون من الضواري والذئاب عند قياسنا بالآسيويين ، وَيَغْزُو بعضهم قناعة الفُرْسِ إلى كون بلدهم أقلَّ فَلَاحًا ، وعلى العكس أعتقد أن بلدهم أقلُّ زَخْرًا بِالْفِلَالِ لكون سكانها أقلَّ احتياجاً إليها ، وإذا كان زهدهم نتيجةَ جَذْبِ البلد لم يكن غيرُ الفقراء فيه مَنْ يَأْكُلُون قليلاً مع أن هذا شأنُ جميع الناس على العموم ، ويؤكِّلُ في كل ولاية كثيراً أو قليلاً على حَسَبِ خِصْبِ البلد مع أن ذات القناعة

توجد في جميع المملكة ، وهم يفاخرون بطراز عيشهم قائلين إنه يكفي النظر إلى لونهم ليعرف مقدار كونه أجود من لون النصارى ، والواقع أن لون الفرس متعادل ، وأنهم ذوو جلد جميل ناعم صقيل على حين يبدو لون رعاياهم الأرمن الذين يعيشون على الطريقة الأوربية خشناً ذا بُشورٍ وتظهر أبدانهم سمينة ثقيلة .

وكما اقترب من خط الاستواء عاشت الشعوب من القليل ، وهي لاتأكل لحماً تقريباً ، ويمدُّ الأُرُرُّ والذرة والكُنْكَسو والدُّخْن والكَصَوَّة أغذيتهم المادية ، وتجدُّ في الهند ملايين من الآدميين لا يُكَلِّفُ غذاؤهم اليومي فلساً واحداً ، ونرى في أوربة نفسها فروقاً محسوسة في شهوة الطعام بين شعوب الشمال وشعوب الجنوب ، فالإسباني يعيش ثمانية أيام من غذاء الألماني ، ويتحوّل إلى أمور الاستهلاك أيضاً في البلدان التي يكون الناس فيها أشدَّ شرهاً إلى الكمال ، ويتبنّ الكمال في إنكلترة على مائدة مثقلة باللحوم ، وتتنخّمون بالشُّكْر والأزهار على الموائد في إيطاليا .

ويُظهِرُ الكمالُ في الثياب مثل تلك الفروق أيضاً ، ففي الأقاليم التي يكون تقلب الفصول سريعاً عفيفاً فيها تلبس ثياب أكثر صلاحاً وأعظم بساطة ، وفي الأقاليم التي لا يلبس فيها إلا للزينة يُبحث عن اللّمع أكثر مما عن النّفع ، وتكون الثياب فيها كاليةً بنفسها ، وفي نابل ترّون كل يوم أناساً يتزهون في جبل الپوزيلپ لابسين حللاً مذهبةً دون سواها ، وقُلْ مثل هذا عن الباني ، فالباه هو كل ما يُعْنَى به عند ملايُخشي شيء من متلف الهواء ، وفي باريس ولندن يُرْغَبُ في السّكن الدّفي المهيء ،

وفى مَدْرِيْدَ تُوْجَدَ رِدَاةٌ رَائِعَةٌ ، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ نَوَافِذَ تُفَلِّقُ ، وَتَنَامُونَ فِي نَخَارِيْبَ مَجْرَدَةٍ .

وَتَكُونُ الْأَطْعَمَةُ فِي الْبِلَادِ الْحَارَةِ أَكْثَرَ تَغْذِيَةً وَعُصَارَةً ، وَهَذَا فَرْقٌ ثَالِثٌ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَثَّرًا فِي الثَّانِي ، وَلَيْمَ يُوْكَلُ كَثِيرٌ مِنَ الْخُضَرِ فِي إِيْطَالِيَةِ ؟ لِأَنَّهَا جَيِّدَةٌ مَغْذِيَةٌ لَذِيذَةُ الطَّعْمِ فِيهَا ، وَفِي فَرَنْسَةِ ، حَيْثُ تُقَاتُ بِالْمَاءِ فَقَطْ ، لَا تُغْذَى مُطْلَقًا ، وَلَا يُوْبَهُ لَهَا عَلَى الْمَوَائِدِ تَقْرِيْبًا ، وَهِيَ لَا تَشْغَلُ مَكَانًا أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ مَعَ ذَلِكَ ، وَهِيَ تُكَلِّفُ تَعْبًا فِي زِرَاعَتِهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى الْأَقْلَ ، وَمِنْ التَّجَارِبِ الْوَاقِعَةِ كَوْنُ بِلَادِ الْمَغْرِبِ ، الَّتِي هِيَ دُونَ بِلَادِ فَرَنْسَةِ مِنْ نَوَاحٍ أُخْرَى ، تُنْتِجُ دَقِيْقًا كَثِيرًا جِدًّا وَكَوْنُ بِلَادِ فَرَنْسَةِ تُنْتِجُ مِنْ نَاحِيَّتِهَا دَقِيْقًا أَكْثَرَ مِمَّا تُنْتِجُ بِلَادُ الشَّمَالِ ، وَمِنْ ثَمَّ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَنْتَجَ كَوْنُ مِثْلِ هَذَا التَّدْرُجِ يَلَاخِظُ عَلَى الْعُمُومِ فِي عَيْنِ الْإِتِّجَاهِ مِنْ خَطِّ الاسْتَوَاءِ إِلَى الْقُطْبِ ، أَلَيْسَ مِنَ النِّقْصَانِ الْوَاضِحِ فِي الْحَقِيقَةِ أَنْ يُنَالُ أَقْلُ مَقْدَارٍ مِنَ الْغِذَاءِ فِي إِنتَاجٍ مُعَادِلٍ ؟

وإِلَى جَمِيعِ هَذِهِ التَّفَاطَاتِ يُمْكِنُنِي أَنْ أَضِيفُ نَقْطَةً أُخْرَى نَاشِئَةً عَنْهَا مُقَوِّيَةٌ لَهَا ، وَهِيَ كَوْنُ الْبِلَادِ الْحَارَةِ أَقْلَ احتِثَاجًا إِلَى السَّكَّانِ مِنَ الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ ، وَكَوْنُهَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُغْذِيَ أَهْلِيْنَ أَكْثَرَ مِمَّا تُغْذِي ، وَهَذَا مَا يُسْفِرُ عَنْ فَائِضٍ مُضَاعَفٍ نَفْعًا لِلْإِسْتِبْدَادِ ، وَكَلَّمَا شَغَلَ ذَاتُ الْعَدَدِ مِنَ السَّكَّانِ مِسَاحَةً كَبِيرَةً صُمِّبَ اشْتِمَالُ الْفِتَنِ ، وَذَلِكَ لِعَدْرِ الْإِثْمَارِ بِسُرْعَةٍ وَخَفَاءٍ ، وَلِأَنَّهُ يَسْهَلُ عَلَى الْحُكُومَةِ دَائِمًا أَنْ تُحْبِطَ الْخَطَطُ وَأَنْ تُسَدَّ الْمَنَافِذُ ، غَيْرَ أَنَّ الشَّعْبَ الْكَثِيرَ الْعَدَدَ كُلَّمَا تَدَانَى قَلَّتْ اسْتَطَاعَةُ الْحُكُومَةِ أَنْ تَعْتَدِيَ عَلَى السَّيِّدِ ، فَالزَّعْمَاءُ يَأْتَمِرُونَ فِي غُرَفِهِمْ بِأَمَانٍ ائْتِمَارَ الْأَمِيرِ فِي مَجْلِسِهِ ، وَالْجُمْهُورُ يَتَجَمَّعُ فِي الْمِيَادِينِ

من قَوْرِهِ تَجْمَعُ الْكَتَائِبُ فِي مَعْنَكِرَاتِهَا ، وَلِذَا تَكُونُ فَائِدَةُ الْحُكُومَةِ الطَّاعِيَةِ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَسِيرَ عَلَى مَسَافَاتٍ وَاسِعَةٍ ، وَهِيَ بِفَضْلِ مَا تَتَّخِذُ مِنْ نِقَاطِ ارْتِكَازٍ تَزِيدُ قُوَّتُهَا فِي الْبُعْدِ كَزِيَادَةِ قُوَّةِ الْقَتْلِ ^(١) ، وَعَلَى الْعَكْسِ لَا تَعْمَلُ قُوَّةُ الشَّعْبِ إِلَّا مُتَجَمَّةً ، وَهِيَ تَضْمَحِلُ وَتَزُولُ بِتَمَدُّدِهَا كَفَعْلِ الْبَارُودِ الْمُتَنَتِّرِ عَلَى الْأَرْضِ فَلَا يَشْتَعِلُ إِلَّا حَبَّةً بَعْدَ حَبَةٍ ، وَهَكَذَا فَإِنْ أَقْلَّ الْبُلْدَانُ سُكَّانًا أَصْلَحُهَا لِلطُّغْيَانِ ، فَالضُّوَارَى لَا تَسِيْطُرُ عَلَى غَيْرِ الصَّحَارَى .

(١) لَا يَنَاقِضُ هَذَا مَا قُلْتُهُ آخِافاً حَوْلَ مَخَازِيرِ الدُّوَلِ الْكُبْرَى (بَابُ ٢ ، فَصَلُ ٩) ، وَذَلِكَ لِبَحْثِنَا هُنَاكَ عَنْ سُلْطَانِ الْحُكْمِيَّةِ عَلَى أَعْضَائِهَا ، وَلِبَحْثِنَا هُنَا عَنْ قُوَّتِهَا تَجَاهَ رِعَايَاهَا ، فَهِيَ تَنْتَفِعُ بِأَعْضَائِهَا الْمَفْرَقَةِ كَنِقَاطِ ارْتِكَازٍ لِلْسَّيْرِ ضِدَّ الشَّعْبِ فِي الْبُعْدِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ لَدَى الْحُكْمِيَّةِ أَيْةُ نِقْطَةِ ارْتِكَازٍ لِلْسَّيْرِ رَأْسًا ضِدَّ هَؤُلَاءِ الْأَعْضَاءِ أَنْفُسِهِمْ ، وَهَكَذَا فَإِنْ طَوَّلَ الْعِتْلَةُ يَجْعَلُ مِنْهَا ضَعْفًا فِي إِحْدَى الْحَالَيْنِ وَيَجْعَلُ مِنْهَا قُوَّةً فِي الْحَالِ الْآخَرِ .

الفصل التاسع

علامات الحكومة الصالحة

إِذَنْ ، عندما يُسأل إطلاقاً عن أصلح حكومة يُوضَع سؤالٌ مُعْضِلٌ
كغير مُحدّد ، وإن شئتَ فَقُلْ إن لهذا السؤالَ حلولاً صالحةً كثيرةً كثيرةً
التراكيب الممكنة في أوضاع الشعوب المطلقة والنسبية .

ولكنه إذا ما سُئِلَ عن العلامة التي يُمكن أن يُعرَف بها كونُ أحد
الشعوب محكوماً فيه حكماً صالحاً أو سيئاً اختلف الأمر وأمكن حلُّ
المسئلة الواقعية .

ومع ذلك فإنها لا تُحلُّ مطلقاً ، وذلك لأن كلَّ واحدٍ يَرُغِبُ في
حلّها على شاكلته ، ويُبْنِي الرعايا على الراحة العامة ، ويمتدح المواطنون
حريةَ الأفراد ، فيُفَضِّلُ أحدهم ضمانَ التصرفات ويفضلُ الآخرُ ضمانَ
الأشخاص ، ويرى أحدهم أن أصلح الحكومات أشدّها ويذهب الآخر إلى
أن أصلحها أليّنها ، ويؤدُّ هذا أن يعاقب على الجرائم ، ويؤدُّ ذاك منعَ
وقوعها ، ويحدُّ أحدهم أن من الجليل أن يُخَشَى من الجيران ، ويحبُّ الآخرُ
أن يُجْهَلَ من قِبلِهِم ، ويسرُّ أحدهم بتداول النقد ويتطلب الآخر أن
يُحَوِّز الشعبُ خبزاً ، حتى إنه إذا ما اتَّفَقَ حَوَّلَ هذه النِّقَاط وما ماثلها
فهل يَعْنِي هذا تقدُّمنا أكثر من قبل ؟ وبما أنه يُعَوِّزُ المقاديرَ الأدبيةَ
قياسٌ دقيقٌ فإذا ما اتَّفَقَ على العلامة فكيف يُتَّفَقُ على التقدير ؟

ومن جانبي أعجبُ دائماً من جَهْل علامةٍ بالغةٍ هذه البساطة ، أو من عدم الاعتراف بها عن سوء نية ، وما غاية الجمعية السياسية ؟ صيانةُ أعضائها وفَلَاحِهِمْ ، وما أضمن علامة لصيانتهم وفلاحِهِمْ ؟ عددُهم وأهلوم ، ولا تذهبوا بعيداً ، إذَنْ ، للبحث عن هذه العلامة المجادل فيها كثيراً ، ثم بما أن كلَّ شيء متساوٍ فإن الحكومة التي يَعْمُرُها المواطنون ويزيدونها أكثر من قبل ، وذلك من غير عَوْنٍ خارجيٍّ أو تجنيسٍ أوجاليات ، هي أصلحُ الحكومات لا رَيْبَ ، وإن الحكومة التي يَقِلُّ رعاياها وَيَفْتَنُونَ هي أسوأها ، فيا أيها العادُونَ ! الآن تَرِكْ لَكُمْ أَمْرُ الحساب والقياس والمقابلة^(١) .

(١) وللمبدأ عينه يجب أن يحكم في أي القرون أفضل لفلاح الجنس البشري ، فقد أعجب كثيراً بالقرون التي ازدهرت فيها الآداب والفنون من غير نفوذ في الغرض الخفي من ممارستها ، ومن غير نظر إلى أثرها المشؤوم ، [« فالأغنياء يسمون إنسانية ما هو بداءة العبودية » ، تاسيت Agricola ، ٣١] ، ألا نبصر في كتب الأمثال ما يدفع مؤلفيها إلى الكلام من مصلحة غليظة ؟ كلا ، فهما استطاعوا أن يقولوا عن بلد يخلو من السكان مع سنائه فليس من الصحيح سير كل شيء على ما يرام ، فلا يكفي أن يكون لشاعر دخل مئة ألف فرنك حتى يكون عصره أحسن العصور ، ويجب أن ينظر إلى الراحة الظاهرة وطمأنينة الرؤساء أقل مما ينظر إلى رفاهية أمهم في مجموعها ، ولا سيما أكثر الدول عدداً ، أجل ، يخرب البرد بعض الكور ، ولكن من النادر أن يسفر عن قحط ، أجل ، إن الفتن والحروب الأهلية تخيف كثيراً من الزعماء ، ولكنها لا تؤدي إلى شقاء الشعوب التي قد تفوز براحة وقتية على حين ينازع حول من يطغى عليها ، فمن حالها الدائمة تنشأ سعادتها وبلاياها الحقيقية ، وبقي ظل الجميع مسحوقاً تحت الزير هلك ، وهناك يبيده الرؤساء على مهل ، [« وعند ما يحولون البلد إلى بلقع يقولون إن السكون يهيمن عليه » ، تاسيت Agricola ، ٣١] ، وحينما كانت مناكبات الكبراء تهز المملكة الفرنسية وكان مطران باريس يحمل إلى برلمان باريس خنجراً في جيبه لم يحمل ذلك دون عيش الشعب الفرنسي سيدياً كثيراً في يسر صالح حر ، وقديماً كانت بلاد اليونان تزدهر بين أفسى الحروب ، وكان الدم يجري كالسيل ، وكان جميع البلد زاخراً بالأهلين ، ويظهر ، كما قال مكيا فيل ، أن جمهوريتنا صارت أكثر قوة بين القتل والنفي والحروب الأهلية ، فكان لفضيلة مواطنيها وأخلاقهم واستقلالهم أثر في تقويتها أكثر مما لجميع انقساماتهم من أثر في إضعافها ، ويجعل الاضطراب القليل نابضاً في النفوس ، وحرية أكثر من الراحة تجعل النوع زاهياً في الحقيقة .

الفصل العاشر

إساءة استعمال الحكومة وتدرجها إلى الانحطاط

كما أن الإرادة الخاصة تَسِيرُ بلا انقطاع معاكسةً للإرادة العامة تَقُومُ الحكومة بِجُهْدٍ مُسْتَمِرٍّ ضِدَّ السيادة ، وكلما زاد هذا الجُهد فَسَدَ النظام ، وبما أنه لا يوجد هنا ، مطلقاً ، إرادةٌ أخرى للهيئة توازن إرادة الأمير وهي تقاومها فإن الذى يَحْدُثُ عاجلاً أو آجلاً كُونُ الأمير يضطهد السيد ويُبْغِي العهد الاجتماعى ، وهنا العيبُ الملازمُ الحائِثُ الذى يُفْضِى بلا مَهْلٍ إلى تقويض الهيئة السياسية منذ ولادتها كما يُقَوِّضُ الهرمُ والموت بَدَنَ الإنسان . ويوجد سبيلان عامَّانِ تنحطُّ بهما الحكومة ، أى عندما تَتَقَبَّضُ أو عندما تنحلُّ الدولة .

وَتَتَقَبَّضُ الدولة عندما تسير من العدد الكبير إلى القليل ، أى من الديمقراطية إلى الأريستوقراطية ومن الأريستوقراطية إلى الملكية ، وهناك ميلها الطبيعى^(١) ، وهى إذا تقهّرت من العدد الصغير إلى الكبير

(١) يمرض تكوين جمهورية البندقية البطيء وتقدمها فى أهوارها مثالا واضحاً لهذا التنازع ، ومن دواعى العجب كون البندقيين لا يزالون ، كما يلوح ، فى المرحلة الثانية التى بدأت سنة ١١٩٨ بسرار كونسيفليو (إغلاق المجلس) ، وأما قدماء الدوكات الذين يلامون عليهم فقد ثبت أنهم لم يكونوا سادتهم قط على الرغم مما ورد فى كتاب Squittinio della liberta veneta .

ولا تفوت معارضتى بالجمهورية الرومانية التى يقال إنها سلكت سبيلاً معاكساً تماماً مرة من الملكية إلى الأريستوقراطية ، ومن الأريستوقراطية إلى الديمقراطية ، فترافى بعيداً من التفكير فى الأمر هكذا .
كان أول نظام أقامه رومولوس حكومة مركبة انحطت إلى استبداد بسرعة ، فزالت الدولة =

أمكن القول بأنها ترتخى ، غير أن هذا التقدم المعاكس مستحيل .
والحق أن الحكومة لا تُفَيِّرُ شكلها إلا حين يدَّعُها نابضها البالى من
الضعف ما لا نستطيع معه أن نَحْفَظَ شكلها ، والحق أنها ترتخى أيضاً عند
تمدُّدها ، فتصبح قوتها قاصرةً تماماً وتكون أقلَّ بقاءً ، فيجب ، إذن ،
أن يُرْجَعَ إلى النابض وأن يُشَدَّ كلما ارتخى ، وإلاَّ انهارت الدولة التى
يُمسِكُها .

ويمكن أن يقع انحلال الدولة على وجهين :
أولاً ، عند ما ينقطع الأمير عن إدارة الدولة وَفَّقَ القوانين ويغتصب

قبل الأوان لأسباب خاصة كما يموت الطفل قبل أن يبلغ سن الرجولة ، وكان طرد آل تاركن تاريخ
ولادة الجمهورية الحقيقى ، غير أنها لم تكتسب شكلاً ثابتاً في البداية ، وذلك لأنه لم ينجز غير نصف
العمل بعدم إلغاء مرتبة الأشراف ، وذلك لأن الأريستوقراطية الوراثية ، التى هى أسوأ الإدارات الشرعية ،
إذ ظلت هى والديمقراطية على خصام لم يثبت شكل الحكومة المتقلب المذبذب إلا بقيام منصب محامى الشعب
كما أثبت ذلك مكيا فيل ، وهناك فقط قامت حكرية حقيقية وديمقراطية صحيحة ، والواقع أن الشعب
لم يكن حينئذ سيداً فقط ، بل كان حاكماً وقاضياً أيضاً ، ولم يكن السنين غير محكمة تابعة لتعديل
الحكومة أو جمعها ، ولم يكن القناصل أنفسهم أكثر من رؤساء للشعب وإن كانوا من الأشراف وكانوا أول
الحكام وقادة الحرب المطلقين .

وقد رُفِيَ منذ ذلك الحين أن الحكومة تكتسب ميلها الطبيعى وتميل إلى الأريستوقراطية بشدة ، وبما أن
مرتبة الأشراف كانت تلتنى نفسها بنفسها عادت الأريستوقراطية لا تكون فى هيئة الأشراف كما هى فى
البنديقية وجنرة ، بل فى هيئة السنين المؤلف من أشراف وعوام ، حتى فى هيئة محامى الشعب عند ما أخذوا
يفتصرون سلطة فمالة ، وذلك لأن الألفاظ لا تؤثر فى الرقائق ، وحينما أصبح للشعب رؤساء يتوهمون بالحكم
من أجله كان هذا أريستوقراطية دائماً مهما كان الاسم الذى يحملونه .

وقد أسفر سوء استعمال الأريستوقراطية عن الحروب الأهلية والحكرية الثلاثية ، وصار سيلا ويوليوس
قيصر وأغسطس ملوكاً حقيقتين بالفعل ، ثم انحلت الدولة بفعل استبداد محامى الشعب ، ولذا فإن تاريخ
الرومان يؤيد المبدأ الذى وضعته بدلا من نقضه .

السلطة ذات السيادة ، وهناك يقع تغير عجيب ، وذلك أن الدولة ، لا الحكومة ، تنقل ، وبهذا أعنى أن الدولة الكبيرة تنحل وتتألف منها دولة أخرى مركبة من أعضاء الحكومة فقط تكون تجاه بقية الشعب سيدته وطاغيته ، حتى إذا ما اغتصبت الحكومة السيادة تُقضى الميثاق الاجتماعى وحمل المواطنون ، العائدون إلى حريتهم الطبيعية عن حق ، على الطاعة من غير ارتباط .

ويقع ذات الحال أيضاً عندما يقتصب أعضاء الحكومة على انفراد ما لا ينبغى لهم أن يمارسوه من سلطانٍ إلا كهيئة ، وهذا ما ينطوى على نقض للقوانين ويؤدى إلى أعظم فساد ، وهناك يوجد ، كما أقول ، من الأمراء بمقدار الحكام ، فتهلك ، أو تُغيّر شكلها ، الدولة التى هى ليست أقل من الحكومة انقساماً .

ومتى انحلت الدولة اتخذ سوء استعمال الحكومة ، مهما كان أمره ، اسم الفوضى الشائع ، فتنحط الديمقراطية ، عن تمييز ، إلى حكومة عوام والأرستوقراطية إلى حكومة أعيان ، وإلى هذا أضيف انحطاط الملكية إلى طغيان ، بيد أن هذه الكلمة الأخيرة مبهمّة ، ونحتاج إلى إيضاح .

إن الطاغية ، فى الاصطلاح العامى ، ملكٌ يملك بعنفٍ ومن غير مراعاة للعدل والقوانين ، والطاغية ، فى المعنى الدقيق ، فردٌ ينتحل السلطان الملكى من غير أن يكون له حق فى ذلك ، وكان الأغارقة يُطلقون كلمة الطاغية ، بلا تفريق ، على الضّالّح والطلّاح من الأمراء الذين لم يكن سلطانهم

شرعياً^(١) ، وهكذا فإن الطاغية والناصب كلمتان مترادفتان تماماً .
 وإذا ما جازى إطلاقُ أسماء مختلفة على أشياء مختلفة دَعَوْتُ غاصبَ
 السلطان المَلِكِيَّ طاغيةً ودَعَوْتُ غاصبَ السلطة ذاتِ السيادة مستبداً ،
 والطاغيةُ هو الذي يتدخلُ ضدَّ القوانين في الحُكْمِ وَفَقَ القوانين ، والمستبدُّ
 هو الذي يَضَعُ نفسه فوق القوانين نفسها ، وهكذا قد لا يكون الطاغية
 مستبداً ، ولكن المستبدُّ طاغيةٌ على الدوام .

(١) [« وذلك لأن جميع هؤلاء دعوا وعدوا طغاة قابضين باستمرار على السلطان في دولة عرفت الحرية » (كورنيليوس نيبوس ، حياة ملتياد ، فصل ٨)] ، أجل ، إن أرسطو (Mor.Nicom. bib. VIII, Cap. x) يميز الطاغية من الملك من حيث أن الأول يملك لفائدته الخاصة وأن الثاني لفائدة رعاياه فقط ، غير أن جميع مؤلفي اليونان استعملوا كلمة الطاغية بمعنى آخر على العموم كما يظهر ذلك من كتاب هيرودوت لإكزيتوفون ، فيستدل من تفريق أرسطو أنه لم يوجد ملك واحد منذ بدء العالم .

الفصل الحادى عشر

موت الهيئة السياسية

ذلك هو الميلُ الطبيعيُّ الملائم لأحسن الحكومات نظامًا ، وإذا كانت إسارطة ورومة قد هَلَكْنَا فأيّة دولة يُمكن أن تَرَجُوَ البقاءَ دائماً ؟ وإذا أردنا إقامةَ نظامٍ دائمٍ فلا نَحْلُمُ مطلقاً بمجعله خالدًا إذنْ ، ولا ينبغي ، للنجاح ، أن يحاولَ المستحيل ، ولا أن نُعَلِّلَ أنفسنا بمنح عمل الآدميين من الصلابة ما لا تحتمله الأحوال البشرية .

ويبدأ الكيان السياسى ، ككيان الإنسان ، بالموت منذ ولادته ، وهو يُحمِلُ فى ذاته أسبابَ زواله ، بيدَ أنه يكون لكلِّ من الكيانيين نظامٌ على شىء من القوة صالحٌ لحفظه زمنًا طويلًا أو قصيرًا ، ونظامُ الإنسان من عمل الطبيعة ، ونظامُ الدولة من عمل الفنْ ، ولا يتوقَّف على الناس إطالةُ حياتهم ، وعلى الناس يتوقَّف إطالةُ حياة الدولة بمنحها أحسنَ نظام ممكن ، أجلْ ، إن للدولة المنظَّمة أحسنَ تنظيمٍ نهايةً ، ولكن هذه النهاية تأتى متأخرةً عن غيرها ما لم يُؤدِّ حادثٌ مفاجئٌ إلى هلاكها قبل الأوان .

ويقوم مبدأ الحياة السياسية على السلطة ذات السيادة ، وتعدُّ السلطة الاشتراعية قلبَ الدولة ، وتعدُّ السلطة التنفيذية دماغها الذى يوجب حركة جميع الأجزاء ، وقد يُصَابُ الدماغ بالفالج ويظلُّ الفردُ حيًّا ، وقد يبقى الإنسان أبلهَ ويعيش ، ولكن القلب إذا ما انقطع عن القيام بوظائفه مات الحيوان .

وبالسلطة الاشتراعية ، لا بالقوانين ، تَبْقَى الدولة ، ولا يُلْزَمُ اليومُ بقانون الأمس ، غير أن القبول الضمني يُفْتَرَضُ بالسكوت ، ويُحْسَبُ السيدُ مؤيِّداً بلا انقطاع للقوانين التي لا يُبلغها كما يستطيع ، وكلُّ ما يُصَرِّحُ بأنه أرادَه مرَّةً يريدُه دائماً ما لم يَنْقُصْ تصرُّيحه .

ولم تُخْتَرَمُ القوانينُ القديمة كثيراً إِذَنْ ؟ ذلك لذات السبب ، ويجب أن يُعْتَقَدَ أنه لا يوجد غيرُ حُسْنِ العزائم القديمة ما استطاع حفظها زمناً طويلاً ، وإذا كان السيد لا يعترف بفائدتها بلا انقطاع ألفاً مرة ، ولهذا تنال القوانينُ باستمرار قوةً جديدةً في جميع الدولة الحسنة التنظيم بدلاً من أن تهن ، وتجعلها سابقةً القَدَمِ أكثرَ حُرْمَةً في كلِّ يوم ، قَبِيناً تَضَعُفُ القوانينُ مع العُمر في كلِّ مكانٍ يَدُلُّ هذا على عدم وجود السلطة الاشتراعية وعلى أن الدولة تموت .

الفصل الثامن عشر

كيف تدوم السلطة صاحبة السيادة

بما أنه ليس للسيد قوةٌ غيرُ السلطة الاشتراعية فإنه لا يؤثرُ بغير القوانين ، وبما أن القوانين ليست غيرَ أعمالٍ رسمية للإرادة العامة فإن السيد لا يؤثرُ إلا عندما يجتمع الشعب ، وأقول إن اجتماع الشعب وهمّ ، وهو اليومَ وهمّ ، ولكنه كان غيرَ ذلك منذ ألى سنة ، فهل تَغَيَّرَت طبيعة الناس ؟

وإن حدود الممكن في الأمور الأدبية أضيق مما نتصور ، وإن وهناتنا ومعايبننا ومبتسراتنا هي التي تُضَيِّقُها ، ولا تؤمن النفوس الوطيئة بظماء الرجال مطلقاً ، وَيَتَبَسَّمُ أَرَاذِلُ الْعَبِيدِ ابْتِسَامَ سُخْرِيَةٍ مِنْ كَلِمَةِ الْحَرِيَةِ هَذِهِ .

وَدَعْنَا نَحْكُمَ بِمَا صُنِعَ فِيمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصْنَعَ ، وَلَا أَتَكَلَّمُ عَنْ جُمْهُورِيَّاتِ الْيُونَانِ الْقَدِيمَةِ ، وَلَكِنْ يَلُوحُ لِي أَنَّ الْجُمْهُورِيَّةَ الرُّومَانِيَّةَ كَانَتْ دَوْلَةً عَظِيمَةً ، وَأَنَّ مَدِينَةَ رُومَةَ كَانَتْ مَدِينَةً كَبِيرَةً ، وَبَدَلُ آخِرِ إِحْصَاءٍ عَلَى احْتِوَاءِ رُومَةَ أَرْبَعَمِئَةِ أَلْفِ مُوَاطِنٍ قَادِرٍ عَلَى حَمْلِ السِّلَاحِ ، وَبَدَلُ آخِرِ إِحْصَاءٍ لِلْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ مِلْيَيْنِ مُوَاطِنٍ عَدَا الرِّعَايَا وَالْأَجَانِبَ وَالنِّسَاءَ وَالْأَوْلَادَ وَالْعَبِيدَ .

وما أكثر ما تتمثل من مصاعب في جَمْعِ أَهْلِ هَذِهِ الْعَاصِمَةِ وَجَوَارِهَا الْكَثِيرِينَ تَكَرَّاراً ! وَمَعَ ذَلِكَ كَانَتْ لَا تَمُرُّ أَسَابِيْعُ قَلِيلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَجْتَمَعَ الشَّعْبُ الرُّومَانِيُّ ، وَكَانَ هَذَا يَقَعُ عِدَّةَ مَرَّاتٍ ، وَكَانَ لَا يُمَارَسُ حَقُوقُ السِّيَادَةِ

وحدها ، بل كان يمارس قسماً من حقوق الحكومة أيضاً ، وكان يعالج بعض المسائل ، وكان يَحْكُمُ فى بعض القضايا ، وكان جميع هذا الشعب حاكماً فى الميدان العامُّ أكثرَ من أن يكون مواطناً فى الغالب .

وإذا ما رجعنا إلى أزمنة الأمم الأولى وجدنا أنه كان لمُعظم الحكومات القديمة ، حتى المَلَكيَاتِ كحكومات المقدونيين والفرّنج ، مجالسٌ مماثلةٌ لتلك ، ومهما يكن من أمرٍ فإن هذا الشيء الوحيد الذى لا جدالَ فيه ينطوى على جوابٍ عن جميع المصاعب ، وإن من المنطق الصالح أن يُبَصَّرَ الممكن من الواقع .

الفصل الثالث عشر

تكملة

لا يَكْفِي أن يكون الشعب المجتمع قد قرَّرَ لمرةٍ واحدةٍ نظامَ الدولة بتأييده قانوناً معيناً، ولا يَكْفِي أن يكون قد أقام حكومة دائمة ، أو يكون قد قام لمرةٍ واحدةٍ بانتخاب الحكام ، وإذا عَدَوَتُ المجالس النادرة التي تقتضيها أحوالُ مفاجئةٍ وَجَبَ وجودُ مجالسٍ ثابتةٍ دَوْرِيَّةٍ لا يُمكنُ إلغاؤها ولا تأجيلها ، فيُدْعَى الشعبُ في اليوم المعين شرعاً بقوة القانون ، وذلك من غير احتياجٍ إلى دعوة رسمية أخرى لهذا السبب .

ولكنك إذا عَدَوَتَ هذه المجالس الشرعية بتأريخها فقط وجدتَ كلَّ مجلسٍ للشعب لم يُدْعَ من قِبَلِ الحكام الموكَّل إليهم هذا الأمر ، وفق الأنظمة المَرَعِيَّة ، غير شرعيٍّ وأن جميع أعماله باطلة ، وذلك لأن أمر الاجتماع يجب أن يصدر عن القانون .

وأما دَوْرَاتُ المجالس الشرعية القليلة أو الكثيرة فتتوقف على عوامل كثيرة لا يُمكن إعطاؤه قواعدَ دقيقةٍ عنها ، وإنما يُمكن أن يقال على العموم إن الحكومة كلما كانت لها قوةٌ وجب أن يُظهر السيدُ نفسه كثيراً .

وسوف يقال لى إن هذا قد يكون صالحاً لمدينةٍ واحدة ، فما يُصْنَعُ إذا اشتملت الدولة على مدن كثيرة ؟ هل تُقسَّم السلطةُ صاحبةُ السيادة ؟ أو هل تُخسَّرُ في مدينةٍ واحدةٍ وتُسَخَّرُ لها المدن الأخرى ؟

أُجِيبُ بأنه لا ينبغي أن يُصنَعَ هذا ولا ذاك ، وذلك : أولاً ، أن السلطة صاحبة السيادة بسيطة وواحدة ، فلا يُمكن أن تُقسَّم من غير أن تُقَوَّض ، ثانياً ، أن المدينة ، كالأمة ، لا يمكن أن تُسَخَّرَ شرعياً لأخرى لأن جوهر الهيئة السياسية هو في توافق الطاعة والحرية ، ولأن الكلمتين ، التابع والحرية ، صِلَتان متحدتان ذاتاً ومعنى فتجتمع فكرتهما في كلمة المواطن الواحدة .

وأجيب ، أيضاً ، بأن من السوء في كلِّ وقتٍ جمعَ مدن كثيرة في حاضرة واحدة ، فإذا ما رَغِبْنَا في مثل هذا الاتحاد لا ينبغي لنا أملُ اجتناب محاذيره الطبيعية ، ولا يَجُوزُ أن يعارض بسوء استعمال الدول الكبيرة من لا ينبغي غيرَ صغيرها ، ولكن كيف تُمنَحُ الدولُ الصغيرة من القوة ما تقاوم به الكبيرة ؟ ذلك كما قاومت المدن الإغريقية الملكَ الأعظم فيما مضى ، وكما قاومت هولندية وسويسرة آل النمسة حديثاً .

ومع ذلك إذا تَعَدَّرَ ردُّ الدولة إلى حدودها المناسبة بَقِيَّتْ وسيلةً أيضاً ، وذلك ألا تُعَانِي عاصمةً ، وأن تُحْمَلَ الحكومةُ على الاستقرار بكلِّ مدينةٍ منابذةً ، وأن تُجمَعَ ولاياتُ البلاد ، كذلك ، تتابعاً .

واعمرُوا الأرضَ متساوياً ، واحلُّوا عينَ الحقوق إلى كلِّ مكان ، واحلُّوا الرِّخاءَ والحياةَ إلى كلِّ مكان ، فعلى هذا الوجه تُصْبِحُ الدولة أقوى وأصلحَ ما يُمكن أن يُحكَمَ فيها معاً ، واذكُرُوا أن جُذُرَ المدن لا تُكوِّن من غير أطلال منازل الحقول ، وأرى بعين بصيرتي أن كلَّ قصر يقام في العاصمة بلدٌ بأسره من أنقاض .

الفصل الرابع عشر

تكملة

إذا ما اجتمع الشعب اجتماعاً شرعياً كهيئة ذات سيادةٍ انقطع كلُّ قضاء للحكومة ، ووُقيت السلطة التنفيذية ، فشخصُ آخرٍ مواطنٍ هو من التقديس والحرمة كأول حاكم ، وذلك لأنه لا ممثل حيث يوجد الممثل ، وعن جهل هذه القاعدة أو إهمالها نشأ معظم الاضطرابات التي نشبت في مجالس الشعب برومة المعروفة بالكوميس ، فلم يكن القناصل حينئذٍ غير رؤساء للشعب ، ولم يكن التريبونات حينئذٍ غير خطباء^(١) ، ولم يكن السّنات شيئاً مذكوراً .

وفواصلُ الوقف تلك التي يُسَلَّم في أثنائها الأميرُ ، أو يجب أن يُسَلَّم ، بوجودٍ عالٍ فعليٍّ كانت مصدرَ دُغْرِ له في كلِّ حين ، ومجالسُ الشعب تلك ، التي هي تُرْسُ الهيئة السياسية وزاجرُ الحكومة ، كانت مصدرَ هَوَلِ الرؤساء في كل زمان ، فلم يدّخروا جهوداً ، ولا مصاعبَ ، ولا وعوداً ، صَرَفًا للمواطنين عنها ، فحتى كان المواطنون بُخْلَاءَ نُدُولاً جبناءَ أشدَّ حُبًّا للراحة مما للحرية صاروا لا يعارضون جهودَ الحكومة المضاعفة زمنًا طويلاً ، وهكذا فإن السلطة صاحبة

(١) ضمن المعنى الذي يطلق تقريباً على هذا الاسم في برلمان إنكاترة ، وما بين هذه الخدم من تماثل أسفر عن تصادم القناصل ومحاى الشعب حتى عند وقف كل قضاء .

السيادة تزول في نهاية الأمر بزيادة قدرة (الحكومة) المقاومة بلا انقطاع
فَتَسْقُطُ الْمُدُنُ وَتَهْلِكُ قَبْلَ الْأَوَانِ .
غير أنه يتدخل بين السلطة ذات السيادة والحكومة المرادية ، أحياناً ،
سلطةٌ متوسطةٌ يجب أن يُحدَّثَ عنها .

الفصل الخامس عشر

نواب أو ممثلون

عند ما تنقطع الخدمة العامة عن كونها عملَ المواطنين الرئيس ، ويُفَضَّل هؤلاء قيام ما لهم مقام أشخاصهم ، تكون الدولة قريبةً من سقوطها ، فإذا ما وجب السَّيْرُ إلى الحرب أَدَّوا إلى الكتائب وظَلُّوا في منازلهم ، وهم بما هم عليه من كسلٍ وما لديهم من مالٍ يَكُونون في نهاية الأمر ذوى جنود لاستعباد الوطن وذوى ممثلين لبيعه .

وهذه هي رَجَّةُ التجارة والمِهَن ، وهذه هي منفعةُ الربح ذاتُ الشرِّه ، وهذه هي نعمةُ ، وهوى ، الملاذِّ التي تُحوِّلُ الخِدْمَ العامةَ إلى مال ، وإذا ما تَنَزَّلَ الإنسان عن قسمٍ من فائدته فلكى يَزِيدَهَا على هَوْنِه ، وإذا ما أُعْطِيَ مَالاً لم تَلَبَّثْ أن تكون ذا قيود ، فكلمة « المالية » هي كلمة العبودية ، وَتَجْهَلُهَا الحاضرة ، وَيَعْمَلُ المواطنون في الدولة الحرة حَقًّا بِذُرْعَانِهِمْ ، لا بالمال مطلقاً ، وَيَبْعُدُونَ من الدَّفْعِ لِيُعْفَوْا من واجباتهم ، وَيَذْفَعُونَ إنجازاً لها بأنفسهم ، وَأَجِدُنِي بعيداً جداً من الأفكار السائرة ، وأعتقد أن السُّخْرَاتِ أَقْلُ مَبَايِنَةٍ للحرية من الجبايات .

وكما كان نظام الدولة صالحاً فَضَّلَتِ الأعمال العامة على الأعمال الخاصة في نفوس المواطنين ، حتى إن الأعمال الخاصة تكون قليلة جداً ، وذلك لأن حاصل السعادة العامة يُقَدِّمُ حِصَّةً أعظمَ من حِصَّة كلِّ فردٍ فلا يكون

له ما يَطْلُبُه في الخِدْمِ الخاصة غيرُ القليل ، وكلُّ واحدٍ في الحاضرةِ الحسنة القيادة يطيرُ إلى المجلس ، ولا أحدٌ في الحكومة السيئة يَؤُدُّ أن يتقدم خطوةً إليها ، وذلك لأنه لا يكثرُ أحدٌ لما يَحْدُثُ فيها ، ولأنه يُرَى أن الإرادة العامة لا تسيطر عليها ، ولأن الأمور المنزلية تستغرق كلَّ شيء فيها ، وتؤدي القوانين الصالحة إلى وَضْعِ ما هو أصلح منها . وتؤدي القوانين الطالحة إلى ما هو أسوأ منها ، وحالما يوجد من يقول عن أمور الدولة : ما يُهْمُنِي ؟ جازَ عَدُو الدولة هالكة .

وأدى فتورُ حبِّ الوطن ونشاطُ المصلحة الخاصة واتساعُ الدول والفتوحُ وسوءُ استعمال الحكومة إلى تَحْيِيلِ سبيل نواب الشعب أو ممثليه في مجالس الأمة ، وهذا ما جَرِيَ على تسميته في بعض البلدان بالطبقة الثالثة ، وهكذا وُضِعَت مصلحةُ الطبقتين (الإكليروس والأشراف) الخاصةُ في المرتبة الأولى والثانية ولم توضع المصلحة العامة في غير المكان الثالث .

ولا يُمكنُ السيادةَ أن تُمَثَّلَ لذات السبب الذي لا يمكن أن تُبَاعَ معه ، وتقوم السيادةُ ، جوهرًا ، على الإرادة العامة ، والإرادةُ مما لا يُمَثَّلُ مطلقًا ، والإرادةُ إما أن تكون عينَ الشيء أو غيره ، ولا وسطًا ، وليس نوابُ الشعب ممثليه إذن ، ولا يمكن أن يكونوا ممثليه ، وهم ليسوا غيرَ وكلائه ، وهم لا يستطيعون تقرير شيء نهائيًا ، وكلُّ قانون لا يوافق الشعب عليه شخصيًا باطلٌ ، وهو ليس قانونًا مطلقًا ، ويرى الشعب الإنكليزيُّ أنه حرٌّ ، وهو واهمٌ كثيرًا ، وهو ليس كذلك إلَّا في أثناء انتخاب أعضاء البرلمان ، فإذا ما انْتَحَبُوا عاد عبادًا ولم يكُ شيئًا ، وما يَقُومُ به من استعمال أَوْثِقَاتِ الحرية

يدلُّ على أنه يستحقُّ ضياعها .

وفكرةُ المثلينِ عصريةٌ ، وهى تأتينا من الحكومةِ الإقطاعية ، من هذه الحكومةِ الباغيةِ الباطلةِ التى انحطَّ النوعُ البشرى فيها والتى شينَ اسمُ الإنسانِ بها ، ولم يكنِ للشعبِ ممثلون قطُّ فى الجمهورياتِ القديمة ، ولا فى الملكياتِ أيضاً ، ولم تُعرَف هذه الكلمة ، ومن الغريب أن كان محامو الشعبِ فى رومةِ بالغى الحرمة ، وأنه لم يَحْطُرْ حتى على البال إمكانُ اغتصابهم وظائفَ الشعبِ وأنهم لم يحاولوا قطُّ فى وسطِ جَمٍّ غفير أن يتقدموا من تلقاءِ أنفسهم إلى استفتاء عامٍّ ، ومع ذلك فليُقَدَّر الارتباكُ الذى كان يؤدِّى إليه الجمهورُ أحياناً بما حَدَثَ فى زمنِ الفَرَاكِين حين كان قسمٌ من المواطنين يُبلِّغُ صوته من فوقِ السُّقُوف .

وحينما كان الحقُّ والحرية كلُّ شئ لم تكن المساوى شيئاً ، وكان كلُّ شئ يُعطى قيمته الحقيقية لدى هذا الشعبِ الحكيم ، وكان يَدْعُ حَمَلَةَ الفؤوسِ يصنعون ما لم يَجْرُؤُ محاموه أن يصنعوه ، وكان لا يَخْشَى رغبةَ حَمَلَةِ فؤوسه فى تمثيله .

ومع ذلك يكفى ، لإيضاح الوجه الذى كان محامو الشعبِ يمثلونه به فى بعض الأحيان ، أن يُتَصَوَّر كيف أن الحكومةَ تُمَثِّلُ السيد ، فبما أن القانون لم يكن غيرَ إعلانٍ للإرادة العامة فإن من الواضح فى السلطةِ الاشتراعية تَعَدَّرَ تمثيل الشعب ، غير أن من الممكن ، ومن الواجب ، أن يُمَثَّلَ فى السلطةِ التنفيذية التى ليست غيرَ قوةٍ تطبيقيةٍ للقانون ، وهذا يدلُّ على أن الأمور إذا ما دُقِّقَ فيها وُجِدَت أُمٌّ قليلة ذاتُ قوانين ، ومهما يكن من أمرٍ

فإن من المؤكد كون محامى الشعب لم يستطيعوا تمثيل الشعب الرومانى بمقتضى وظائفهم لئلا لم يكن لهم نصيبٌ فى السلطة التنفيذية ، وإنما اتفق لهم بما اغتصبوه من السّات فقط .

وما كان على الشعب أن يصنعه لدى الأغارقة كان يصنعه بنفسه فيجتمع فى الميدان بلا انقطاع ، وكان يُقيم بإقليم معتدل ، ولم يكن طمّاعاً قط ، وكان العبيد يقومون بأعماله ، وكانت حريته همّة الأكبر ، وكيف يحافظ على ذات الحقوق وقد عادت لا تكون له ذاتُ المنافع ؟ تَزِيدُ أقاليمكم الأقصى فى احتياجاتكم^(١) ، ويكون ميدانكم العالم غير صالح للإقامة مدة ستة أشهر من السنة ، ولا تستطيع ألسنتكم البُكم أن تسمع نفسها فى العراء ، وتُبَالُونَ بكسبكم أكثر مما محريتكم ، وتَحْشُونَ العبودية أقلّ مما تحشّون البؤس .

ماذا ؟ ألا تستقيم الحرية بغير عون العبودية ؟ ربّما كان ذلك ، فالأقصىان يلتقيان ، ولكلّ ما ليس فى الطبيعة محاذيره ، والمجتمع المدنى أكثر من الجميع ، ويوجد من الأحوال السيئة ما لا يُمكن أن تُحفظ معه الحرية إلا على حساب حرية الآخرين ، وما لا يُمكن المواطن معه أن يكون تامّ الحرية إلا بكون العبد عبداً إلى الغاية ، وكانت هذه حال إسبارطة ، وأما أنت ، أيّها الشعوب الحديثة ، فليس عندك عبيد ، وإنما أنت من العبيد لتأديتك حريتهم من حريتك ، ومن العبث مفاخرتك بهذا

(١) انتحال ترف الشرقيين ونعيمهم فى البلاد الباردة يعنى رغبة فى اتخاذ قيودهم ، يعنى خضوعاً لها أشد من خضوعهم بحكم الضرورة .

الاختيار ، ففي هذا أجِدُ ندالةً أكثرَ مما أجِدُ إنسانيةً .
 ولا أقصدُ بجميع هذا ضرورةَ اقتناء عبيد ، ولا كَوْنُ حَقِّ الرِّقِّ
 شرعيًّا ، وإنما ذكرتُ أسبابَ كَوْنِ الشعوب الحديثة التي تعتقد أنها حرةٌ
 ذاتَ ممثلين ، وكَوْنِ الشعوب القديمة غيرَ ذاتِ ممثلين ، ومهما يكن من
 أمرٍ فإن الشعب إذا ما جَمَلَ لنفسه ممثلين عاد لا يكون حُرًّا ، وعاد
 لا يكون موجوداً .

وإني ، بعد بحثٍ في جميع الأمور ، لا أرى ، فيما بعد ، كَوْنَهُ يُمكن
 السيد أن يحافظ بيننا على ممارسة حقوقه إذا لم تكن الحاضرة صغيرة جداً ،
 ولكن ألا تُقهر إذا كانت صغيرة جداً ؟ كلاً ، وسأثبت ، فيما بعد^(١) ،
 كيف يُمكن جَمْعُ قوة الشعب الكبير الخارجية مع الضابطة السهلة وحسنِ
 نظام الدولة الصغيرة .

(١) هذا ما قصدتُ صنعه في سياق هذا الكتاب ، فأنتهى إلى موضوع المتحدات عند معالجة
 الصلات الخارجية ، والموضوع تام الجدة ، ولا تزال مبادئه قيد الوضع .

الفصل السادس عشر

كُونُ نظام الحكومة ليس عقداً مطلقاً

إذا أُقيمت السلطة الاشتراكية جيّداً ذات مرة كان الأمرُ الآخر الذي يُقام هو السلطة التنفيذية ، وذلك بما أن هذه الأخيرة ، التي لا تسيّرُ إلاّ بأعمالٍ خاصة ، ليست من جوهر الأخرى فإنها منفصلةٌ عنها بحكم الطبيعة ، وإذا كان من الممكن كُونُ السيد ، المودود كذلك ، صاحب السلطة التنفيذية فإن الحقّ والواقع هما من الاختلاط ما لا يُعرفُ معه ما هو قانونٌ وما ليس بقانون ، فلا تلبث الهيئة السياسية المُحرّفة على هذا الوجه أن تصبح فريسةً العنف الذي أُقيمت ضِدّه .

وبما أن جميع المواطنين متساوون بالعقد الاجتماعيّ فإن ما يجب أن يصنعه الجميعُ يُمكن الجميع أن يأمرَ به ، ولكن ليس لأحدٍ حقٌّ أن يطالب بأن يصنع آخرٌ ما لا يصنعه بنفسه ، والواقعُ أن هذا الحقّ ، الضروريّ لمنح الهيئة السياسية حياةً وحركة ، هو الذي يُنعم السيدُ به على الأمير بإقامة الحكومة .

ورغم كثيرين أن هذا العملَ الإنشائيّ كان عقداً بين الشعب والرؤساء الذين يقيمهم على نفسه ، عقداً بين الفريقين ينطوي على شروطٍ يُلزم أحدهما نفسه بالقيادة وفقها ، ويُلزم الآخرُ نفسه بالطاعة وفقها ،

وإني لواقف بأنه سيُفترض كونُ هذا طِرازاً غريباً للعقاد ، ولكن لننظر هل هذا الرأي مما يُمكن تأييده .

أولاً ، لا يُمكن السلطة العليا أن تُعدّل أكثر مما يُتَنَزَل عنها ، ويعنى تحديدُها تقويضُها ، ومن العبث والمتناقض أن يضع السيدُ فوقه مَنْ هو أعلى منه ، فالإزامُ نفسه بأن يُطيع مَوْلى يعنى عَوْداً إلى الحرية المطلقة .

ثم إن من الواضح كونَ هذا العقد بين الشعب وهؤلاء أو أولئك الأشخاص عملاً خاصاً ، ومن ثمَّ لا يُمكن أن يكون هذا العقد قانوناً ولا عملَ سيادة ، ومن ثمَّ يكون غيرَ شرعى .

ومما يُرى أيضاً أن يكون الفريقان المتعاقدان فيما بينهما تابعين لقانون الطبيعة ومن غير ضامنٍ لتعهداتهما المتبادلة ، وهذا يخالف الحال المدنية من جميع الوجوه ، وبما أن القابض على القوة هو صاحب التنفيذ دائماً فإن مما يُعدّل ذلك إطلاق اسم العقد على عمل الرجل الذى يقول لآخر : « أعطيك جميعَ مالى على أن تعيد إلىَّ منه ما يروقُك » .

ولا يوجد فى الدولة غيرُ عقد واحد ، وهو عقدُ الجمعية ، وهذا وحده يُبعد غيره ، ولا يُمكن أن يُتَصَوَّر أى عقدٍ عامٍّ لا يكون نقضاً للأول .

الفصل السابع عشر

نظام الحكومة

تحت أى مبدأ يجب تصوّر العمل الذى قامت به الحكومة ؟ لاحظ قبل كل شيء أن هذا العمل مركّب مؤلّف من عملين آخرين ، وهما : وضع القانون وتنفيذ القانون .

وبالعمل الأول يُقرّر السيد وجود هيئة للحكومة قائمة تحت هذا أو ذلك الشكل ، ومن الواضح كون هذا العمل قانوناً .

وبالعمل الثانى يعين الشعب الرؤساء الذين يقومون بالحكومة القائمة ، والواقع أن هذا التعيين ليس قانوناً ثانياً لكونه عملاً خاصاً ، وإنما هو تابعٌ للأول ووظيفةٌ للحكومة .

والصعوبة هى فى إدراك وجود عملٍ حكومى قبل وجود الحكومة وفى إمكان تحويل الشعب الذى ليس غير سيدٍ أو تابعٍ إلى أمير أو حاكم فى بعض الأحوال . وهنا تُكتشف ، أيضاً ، إحدى هذه الخصائص المميّزة للهيئة السياسية التى توفّق بين أعمالٍ متناقضة ظاهراً ، وذلك لأن هذا يتمّ بتحويلٍ مفاجئٍ للسيادة إلى ديمقراطية ، وذلك أن المواطنين الذين أصبحوا حكاماً ينتقلون من الأعمال العامة إلى الأعمال الخاصة ومن القانون إلى التنفيذ من غير تغييرٍ محسوس وبصلةٍ جديدةٍ بين الكلّ والكلّ فقط .

وليس تغيير الصلة هذا براعةً نظرية لا مثيل لها فى العمل ، فهو يقع

كلَّ يوم في البرلمان الإنكليزى حيث المجلس الأدنى يتحول إلى لجنة كبيرة لحسن النقاش في الأمور ، ويصبح هكذا جماعة بسيطة من مجلس ذى سيادة كما كان ذات حين ، وذلك بأن تُقدَّم ، فيما بعد ، إلى نفسه ، كجلس نوابٍ ، تقريراً عن نتيجة أعماله في اللجنة الكبرى وأن يناقش مُجدِّداً باسم آخر غير الذى كان قد قرَّر به .

وهذه هى مزية الحكومة الديموقراطية الخاصة فى استطاعتها أن تقوم فعلاً بقرار بسيط من الإرادة العامة ، ثم تظل هذه الحكومة الموقته قابضة على السلطان عند قبول هذا الطَّراز ، أو أنها تُقيم باسم السيد الحكومة التى يأمر بها القانون ، وهكذا يوجد كلُّ شئ فى نصابه ، ومن المتعذر إقامة الحكومة على وجهٍ شرعى آخر ومن غير عدولٍ عن المبادئ المقررة آنفاً .

الفصل الثامن عشر

وسيلة منع اغتصابات الحكومة

ما أبدينه من بيان يؤيد الفصل السادس عشر ويوضح كون نظام الحكومة ليس عقداً ، بل قانون ، وكون حفظ السلطة التنفيذية ليسوا أولياء الشعب ، بل موظفوه ، وكونه يستطيع نصبهم وعزلهم عند ما يود ، وكونه لا محل لإبرامهم عقداً ، بل لطاعتهم ، وكونهم لا يصنعون غير القيام بواجبهم كمواطنين عند تقلدهم الوظائف التي تُنْزِمهم الدولة بها ، وذلك من غير أن يحق لهم أن يجادلوا في الشروط .

ومتى حدث ، إذن ، أن الشعب يقيم حكومة وراثية ، سواء أكانت ملكية في أسرة أم أريستوقراطية في منظمة للمواطنين ، فلا يكون هذا عهداً يتخذه مطلقاً ، أى إن هذا طراز مؤقت يمنحه الإدارة ، وذلك إلى أن يود تنظيمها على وجه آخر .

أجل ، إن هذه التحولات خطيرة دائماً ، وإنه لا ينبغي أن نتمسك الحكومة القائمة مطلقاً إلا حين تصبح منافية للخير العام ، غير أن التحفظ مبدأً سياسياً ، لا قاعدة حقوقية ، ولا تعود الدولة ملازمة بترك السلطة المدنية لرؤسائها أكثر من ترك السلطة العسكرية لقادتها .

وما لا ريب فيه أيضاً أنه لا يمكن في مثل هذه الحال ملاحظة جميع الشكليات المطلوبة بعناية كبيرة تمييزاً للعمل المنظم المشروع من شعب

تَمَرْدِيّ ، ولإرادة جميع الشعب من ضجيج عِصَابَة ، وهنا لا يجوز ، على الخصوص ، أن تُمنَح الحالُ المقوتة غيرَ ما لا يُمكن إمساكُه عنها في أوثق نطاق الحقِّ ، ومن هذا الالتزام أيضاً يَسْتَخْرِج الأميرُ فائدةً عظيمة لحفظ سلطانه على الرغم من الشعب ومن غير أن يمكن القولُ بأنه اغتصبه ، وذلك لأنه بظهوره غيرَ مستعملٍ لغيرِ حقوقه يكون من السهل عليه كثيراً أن يُوسِّع مداها وأن يَزْجُر بحجة الراحة العامة ما هو مُعدٌّ لإعادة حسن النظام من المجالس ، وذلك من حيث انتفاعه بسكونٍ يَحُول دون الإخلال به ، أو بمخالفاتٍ يوجب اقترافها لِيَقْتَرِض ، نفعا لنفسه ، اعتراف من حَمَلهم الخوف على السكوت وليعاقب من يَجْرُؤُون على الكلام ، شأنُ الحكام العشرة (لدى الرومان) الذين انتُخِبُوا لعامٍ واحد ، وَبَقُوا في مناصبهم لعامٍ ثانٍ فحاولوا إدامةَ سلطانتهم بعدم الإذن لمجالس الشعب في الاجتماع ، فهذه الوسيلة السهلة يغتصب جميعُ حكومات العالمِ السلطةَ ذاتِ السيادة عاجلاً أو آجلاً بعد أن تشمل هذه الحكوماتُ بالقوة العامة .

والمجالسُ الدَّوْرِيَّة التي تكلمتُ عنها آنفاً صالحةٌ لتلافي هذه البلية أو لتأخيرها ، ولا سيما عند عدم احتياجها إلى دعوة رسمية ، وذلك لأن الأمير لا يستطيع ، إذ ذاك ، منعها من غير أن يُصَرِّح جهراً بأنه ناقضُ القانون وعدوُّ الدولة .

ويجب في كلِّ وقت أن يتمَّ افتتاحُ هذه المجالس ، التي لا غرض لها غيرُ حِفْظ الميثاق الاجتماعيِّ ، وَفَقَ مَطْلَبَيْن لا يُمكن إبطالهما مطلقاً ، ويجب أن يُصَوَّتَ لهما على انفراد .

فالأول هو : « هل يَؤدُّ السيدُ أن يحافظ على شكل الحكومة الحاضر ؟ » .

والثاني هو : « هل يَؤدُّ الشعب أن يترك إدارته لمن يقومون بها حاضراً ؟ » .

وهنا أفترض ما أعتقد أنني أثبتته ، أي عدم وجود قانونٍ أساسيٍّ في الدولة لا يُمكن إلغاؤه ، ولو كان الميثاق الاجتماعيّ ، وذلك لأن جميع المواطنين إذا ما اجتمعوا لنقض هذا الميثاق باتفاقٍ شاملٍ فإن من المُحال أن يُشكَّ في نقضه شرعياً إلى الغاية ، حتى إن غروسيوس يرى أن كلَّ واحدٍ يستطيع أن يعدل عن الدولة التي هو عضوٌ فيها ، وأن يستردَّ حريته الطبيعية وأمواله عند خروجه من البلد^(١) ، والواقعُ أن من العبث ألا يستطيع جميعُ المواطنين المجتمعين صنعَ ما يستطيع كلُّ واحدٍ منهم أن يصنعه منفرداً .

(١) لا ريب في أنه لا يترك فراراً من واجبه واجتنباً لخدمة وطنه عند الضرورة ، فالفرار يكون حينئذ إجراماً يعاقب عليه ، وهو لا يكون اعتزلاً ، بل يكون هروباً .

البَابُ الرَّابِعُ

الفصل الأول

كون الإرادة العامة لا تضمحلّ

إذا ما عدّ أناسٌ كثيرٌ أنفسهم هيئةً واحدة لم يكن لهم ، ما داموا هكذا ، غيرُ إرادةٍ واحدة تناسب حفظَ الجميع والسعادة العامة ، وهنالك تكون نوابضُ الدولة كلّها قويةً بسيطةً ، وتكون مبادئها صريحةً ساطعةً ، ولا يكون للدولة مصالحٌ ملتبسةٌ متناقضةً ، ويبدو الخيرُ العامُ في كلِّ مكان واضحاً ، ولا يتطلب غيرَ سلامةٍ إدراكٍ حتى يُشعرَ به ، ويُحسب السَّلمُ والاتحادُ والمساواةُ أعداءُ للحيل السياسية ، فمن الصعب أن يُخدع المستقيمون البسطاءُ بسببِ بساطتهم ، ولا سبيلٌ لتمويه الخدائع والذرائع الدقيقة عليهم مطلقاً ، حتى إنهم ليسوا من الرِّقّة الكافية ما يُفرون معه ، ومتى رُئِيَ لدى أسعد شعوب العالم كُتائبُ من الفلاحين تُنظّمُ أمورَ الدولة تحت بَلُوطةٍ وَيَسِيرُونَ بحكمةٍ فهل يُمكن أن يُمتنعَ عن ازدراء حيلِ الأمم الأخرى التي تصبح مشهورةً بأئسة مع كثيرِ حيلةٍ وغموض ؟

وتحتاج الدولة التي يُحكّمُ فيها على هذا الوجه إلى قوانينٍ قليلةٍ إلى الغاية ، وكلما صار من الضروريّ نشرُ قوانينٍ جديدةٍ منها بدّت هذه الضرورةُ عموماً ، ولا يصنّع أولُ من يقترحها غيرَ إغرابه عما يشعر به الجميع ، فلا محلّ للمكاید والبلاغة تحويلاً إلى قانونٍ ما كان كلُّ واحدٍ عازماً على فعله عند ما يُوقنُ بأن الآخرين سيصنعونه مثله .

وإلخاً يتطرق إلى النظريين من كونهم لا يَرَوْنَ غيرَ دولٍ سيئةِ التكوين من أساسها فيَقِفُ نظرهم تَعَدُّرُ تطبيقِ مثلِ تلك الضابطة عليهم ، وهم يَسْخَرُونَ من تَمَثُّلِ جميع الجهالات التي يُقْنِعُ بها شعبَ باريسَ أو لندن ما كَرَّ ماهر أو مهذارٌ مُغرٍ ، وهم لا يَعْلَمُونَ أن كَرُومُوِيل كان يُوضَع على الأجراس من قِبَلِ أهلِ برن لو ظهر في هذه المدينة وأن دوك دُو بُوفُور كان يُحال إلى التأديب لو ظهر بين أهل جنيف .

ولكن الرابطة الاجتماعية إذا ما أخذت ترتخي ، والدولة إذا ما أخذت تَهِنُ ، والمصالح الخاصة إذا ما أخذت تُحَسُّ ، والمجتمعات الصغيرة إذا ما أخذت تؤثر في الكبيرة ، فَسَدَتِ المصلحة العامة وَوَجَدَتْ معارِضين ، أى عاد الإجماع لا يسيطر على الأصوات ، وعادت الإرادة العامة لا تكون إرادة الجميع ، فتتصاعد متناقضاتٌ ومجادلاتٌ ، ولا يُؤخَذُ بالرأى الأصْلَح من غير منازعاتٍ مطلقاً .

ثم إن الدولة عند ما تُوشِكُ أن تزول ، ولا تكونُ غيرَ ذاتِ كيانٍ باطلٍ وهى ، وتُقَطَّعُ الصلةُ الاجتماعية في جميع القلوب ، ويُرَوَّقُ أخسُّ المنافع باسم الخير العام من غير حياء ، تُصْبِحُ الإرادةُ العامة صامتةً ، أى تكون العوامل الخفية رائدةً للجميع فلا يُبْدَى الجميع رأيهم كمواطنين إلا كما لو كانت الدولة غيرَ موجودةٍ على الإطلاق ، وتُجَازُ زوراً مراسيمُ جائرةٍ باسم القوانين ليس لها غايةٌ غيرُ المنفعة الخاصة .

وهل يُسْتَنْبَط من ذلك كونُ الإرادة العامة مُبَادَةً أو فاسدةً ؟ كلاً ، فهي ثابتةٌ خالصةٌ لا تتغير ، غير أنها تابعة لإرادات أخرى تغلب عليها ،

وَيُبْصِرُ كُلُّ وَاحِدٍ ، حينَ يَفْصِلُ مصلحته عن المصلحة العامة ، أنه لا يستطيع فصلَ ما بينهما تماماً ، ولكن حصته من البلاء العام لا تَظْهَرُ له شيئاً بجانب الخير الخاص الذي يَزْعُمُ أنه يحتكره ، وإذا عَدَوْتَ هذا الخير الخاص وجدته يريد الخير العام في سبيل مصلحته الخاصة ككل فرد آخر ، حتى إنه إذا ما باع صوته بنقد لم يُطْفِئِ الإرادة العامة في نفسه ، بل يَتَجَنَّبُها ، ويقوم الخطأ الذي يقترفه على تغيير حال السؤال وعلى الجواب بأمرٍ غير ما يُسأل عنه ، وذلك أن يقول بصوته : « إن من النافع لهذا الرجل أو الحزب أو ذلك الرجل أو الحزب أن يفوز هذا الرأي أو ذلك الرأي » بدلاً من أن يقول بصوته : « إنه نافعٌ للدولة » ، وهكذا فإن قانون النظام العام في المجالس لا يقوم على تأييد الإرادة العامة فيها بمقدار استيضاحها وردّها الجواب دائماً .

وَيُمْكِنُنِي أَنْ أَضَعَّ هنا كثيراً من التأمّلات حَوْلَ الحقّ البسيط للتصويت في كلِّ عملٍ للسيادة ، ذلك الحقّ الذي لا يستطيع أن يَنْزِعَهُ من المواطنين شيءٌ ، وَحَوْلَ حقِّ إعطاء الرأي وحقِّ الاقتراح والتقسيم والنقاش ، أى ما تَحْرِصُ الحكومة دائماً على عدم تركه لغير أعضائها ، بَيِّدَ أن هذا الموضوع المهمّ يتطلب رسالةً مستقلة ، فلا أستطيع أن أقول عنه كلَّ شيء في هذا الكتاب .

الفصل الثاني

التصويت

يُرى من الفصل السابق أن الوجه الذى تعالج به الأمور العامة يُمكن أن يَنِمَّ بدرجة الكفاية على الحال الحاضرة للطبائع وعلى ما تتمتع به الهيئة السياسية من عافية ، وكلما ساد الاتفاق فى المجالس ، أى كلما قَرِبَت الآراء من الإجماع سادت الإرادة العامة أيضاً ، غير أن المناقشات الطويلة والاختلافات والشغب أمورٌ تدلُّ على نفوذ المصالح الخاصة وانحطاط الدولة . ويظهر هذا أقلَّ وضوحاً عند ما يتخلَّلُ نظامها طبقتان أو أكثر ، كما اتفق فى رومة للأشرف والعوام الذين كدَّرت منازلهم بمجالس الشعب فى الغالب ، حتى فى أجل أوقات الجمهورية ، بيدَ أن هذا الاستثناء هو فى الظاهر أكثرُ منه فى الحقيقة ، وذلك لأنه يكون ، هنالك ، بالعيَبِ الملازم للهيئة السياسية دولتان فى دولة واحدة ، ولأن ما يَصِحُّ عن الاثنين معاً يَصِحُّ عن كلِّ منهما على انفراد ، والواقعُ أنه ، حتى فى أكثر الأوقات عاصفةً ، كانت استفتاءاتُ الشعب العامةُ تَمُرُّ ، دائماً ، بسلامٍ وبأكثريَّة الأصوات الساحقة ، فبما أنه لم يكن للمواطنين غيرُ مصلحةٍ واحدة لم يكن للشعب غيرُ إرادة واحدة .

ويَعُود الإجماع إلى الطرف الأقصى الآخر من الدائرة ، وهذا حينما يعود المواطنون الساقطون فى العبودية غيرَ ذوى حرية ولا إرادة ، وهنالك يُحوَّل

الخوفُ والمَلَقُ الآراءُ إلى هُتافات ، فلا تشاورَ بعدُ ، بل عبادة أو لعنة ، وعلى هذا الطراز المنحطّ في إعطاء الرأي كان يسير السّنين في زمن الأباطرة ، ومما كان يحدث أحياناً أن يَتِمَّ هذا بتحفّظاتٍ مثيرة للضحك ، ويلاحظُ تاسيتُ في عهد أوتون أن أعضاء السّنين كانوا يُفَرِّقون فِيتليوس باللّعنات ، فيتظاهرون في الوقت نفسه بأنهم يُخْرِجون أصواتاً هائلة ، وذلك لأنّه إذا ما أصبح سيّداً مصادفةً لم يستطع أن يَعْرِفَ ماذا كان كلُّ واحدٍ منهم قد قال . وعن هذه العوامل المختلفة تنشأ المبادئ التي يجب أن يُنظَّم وَفَقَهَا طِرازُ عَدِّ الأصوات والمقابلة بين الآراء ، وذلك بنسبة سهولة معرفة الإرادة العامة ونسبة مِيل الدولة إلى الزوال .

ولا يوجد غيرُ قانونٍ واحدٍ يتطلب اتفاقاً إجماعياً بطبيعته ، وهذا هو الميثاق الاجتماعيّ ، وذلك لأنّ الاتحاد المدنيّ هو أكثرُ عقود العالم اختياراً ، وبما أن كل إنسان يولد حُرّاً منيداً لنفسه لا يستطيع أحدٌ أن يُخَضِّعه بأية حجة كانت من غير موافقته ، فالحكمُ بأن ابن العبد يُولد عبداً هو حكمٌ بأنه لا يولد إنساناً .

ولذلك إذا وُجِدَ معارضون عند وضع الميثاق الاجتماعيّ فإن معارضتهم لا تُبْطِلُ العقد ، وإنما تَحُولُ دون اشتتاله عليهم ، فيكونون غرباءً بين المواطنين ، وإذا ما أُقيمت الدولة كانت الموافقة في دار الإقامة ، فسُكْنَى البلد يَعْنِي خضوعاً للسيادة^(١) .

(١) يحمل هذا على الدولة الحرة دائماً ، وذلك لأن الأسرة والأموال وعدم المأوى والضرورة والعنف أمور يمكن أن تملك الإنسان في بلد على الرغم منه ، وهناك تعود إقامته لا تفترض موافقته على العقد أو نقض العقد .

وإذا عَدَوْتَ هذا العقدَ الابتدائيَّ وجدتَ صوتَ العددِ الأكبرِ يُلْزِمُ جميعَ الأصواتِ الأخرى دائماً ، وهذه هي نتيجةُ العقدِ نفسه ، ولكنه يُسألُ : كيف يُمكنُ الإنسانَ أن يكونَ حُرّاً ومُجَبَّراً على ملاءمةِ عزائمِ ليست عزائمُه ، وكيف يكونُ المعارضونَ أحراراً وخاضعينَ لقوانينَ لم يوافقوا عليها ؟

أُجيبُ بأنَّ المسئلةَ سيئةُ الوضعِ ، فالمواطنُ يوافقُ على جميعِ القوانينِ ، حتى التي تُسنُّ على الرغمِ منه ، حتى التي تتجاوزُه إذا ما جَرَوْهُ على انتهاكها ، والإرادةُ العامةُ هي الإرادةُ الثابتةُ لجميعِ أعضاء الدولة ، وهم بهذه الإرادة مواطنون وأحرار^(١) ، وإذا ما اقترحَ قانونٌ في مجلسِ الشعبِ فلا يقومُ ما يُطلَبُ منهم على استحسانهم الاقتراحَ بالضبطِ أو على رفضهم إياه ، بل على ملاءمته أو عدمِ ملاءمته للإرادة العامة التي هي إرادتهم ، وكلُّ واحدٍ يُعَرِّبُ عن رأيه في ذلك عند إعطائه صوته ، وتتجلى الإرادةُ العامةُ عند إحصاء الأصوات ، فإذا ما فازَ الرأيُ العاكسُ لرأيي في هذه الحال فإن هذا لا يُثَبِّتُ غيرَ كوني مخطئاً ، وأن الإرادة العامة لم تكن ما قدَّرتُ ، وإذا ما فازَ رأيي الخاصُّ مع وجوب إنجازه عكسَ ما كانت عليه إرادتي ، وَجَبَ أن كنتُ غيرَ حُرٍّ هنالك .

والحقُّ أن هذا يَفْتَرِضُ كونَ جميعِ صفاتِ الإرادة العامة لا تزال قائمةً في الأكثرية ، فإذا عادت هذه الصفات لا تكون هكذا عادت

(١) تقرأ كلمة « الحرية » في جنوة على مقدم السجون وعلى سلاسل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ، ويعد تطبيق هذا الشعار أمراً جليلاً عادلاً ، والواقع أنه لا يوجد غير الأشرار في جميع الأحوال من يحولون دون كون المواطن حُرّاً ، ففي البلد الذي يكون فيه جميع هؤلاء الرجال في السجون يتمتع بأكل حرية .

الحرية غير موجودة مهما كان الحزب الذى ينتسب إليه الرجل .
 وفيما تقدم أثبت كيف تُستبدل الإرادات الخاصة بالإرادة العامة في
 المشاورات العامة ، فأشرت بما فيه الكفاية إلى الوسائل العملية لاجتناب سوء
 الاستعمال هذا ، وسأتكلم عن هذا فيما بعد أيضاً ، وأما عدد الأصوات
 النسبى للإعراب عن هذه الإرادة فقد عرّضت المبادئ التى يُمكن تعيينها ،
 وفرّق صوت واحد يقضى على المساواة ، ووجود معارض واحد يقضى على
 الإجماع ، غير أنه يوجد بين الإجماع والمساواة عدّة أقسام متفاوتة ، ويُمكن
 تعيين هذا العدد وفقّ حال الهيئة السياسية واحتياجاتها .

وتوجد قاعدتان عامتان يُمكن أن تُنظّم هذه النسبُ بهما ، فأما
 إحداها فهى أن المشاورات كلما كانت مهمةً رصينةً وجب اقترابُ الرأى
 الفائز من الإجماع ، وأما الأخرى فهى أن الأمر المُتّار كلما تطلّب سرعةً
 وجب تضيقُ الفرق المُقرّر في تقسيم الأصوات ، فيجب أن تكفى زيادةُ
 صوت واحدٍ في المشاورات التى يجب إكمالها حالاً ، ويلوح أن أولى القاعدتين
 أكثرُ ملاءمةً للقوانين ، وأن الثانية أكثرُ ملاءمةً للأمور العملية ، ومهما
 يكن من أمرٍ فإن مزج ما بينهما هو الذى يُسفر عن أصلح النَّسب لتعيين
 الأكثرية الضرورية لإصدار القرار .

الفصل الثالث

الانتخابات

يُوجد في انتخابات الأمير والحكام ، التي هي من الأعمال المركبة ، طريقتان ، وهما : الاختيارُ والقرعة ، وقد استُعْمِلَ كُلُّ منهما في جُمهوريات مختلفة ، ولا يزال يُرى في انتخاب رئيس البندقية مزيجٌ مُعَقَّدٌ إلى الغاية منهما . قال مُونْتِسْكيُو : « إن التصويت بالقرعة من طبيعة الديمقراطية » ، وأوافق على أن الأمر هكذا ، ولكن بأيّ معنى ؟ ويقول مُونْتِسْكيُو مداوماً : « والقرعة هي طريقة انتخابٍ لا تُفَعِّمُ أحداً ، فهي تدعُ لكلِّ مواطنٍ أملاً معقولاً في خدمة وطنه » ، وليست هذه أسباباً .

وإذا ما عَلِمْنَا أن انتخاب الرؤساء وظيفة حكومية ، لا وظيفة سيادة ، أبصرنا السببَ في كون طريقة القرعة أكثر ملاءمةً لطبيعة الديمقراطية حيث الإدارةُ أكثر صلاحاً بنسبة ما تكون الأعمالُ أقلَّ عدداً .

وليست الحاكمة في كلِّ ديمقراطية حقيقية خيراً ، بل هي حِمْلٌ ثَقِيلٌ لا يُمْكِنُ فَرَضُهُ على فَرْدٍ بِانْصَافٍ أَكْثَرَ مما على فَرْدٍ آخَرَ ، والقانونُ وحده هو الذي يستطيع أن يَفْرِضَ هذا الحِمْلَ على مَنْ تُصِيبُهُ القرعة ، وذلك لأن الأحوال إذ تكون متساويةً بين الجميع إذ ذاك ، وإذا يكون الاختيار غير تابعٍ لأية إرادة بشرية إذ ذاك ، فإنه لا يكون أيُّ تطبيقٍ خاصٍ يُغَيِّرُ عمومية القانون .

والأميرُ في الأريستوقراطية يختار الأميرَ ، والحكومةُ تحافظ على نفسها بنفسها ، وهناك تكون الأصواتُ في محلِّها .

ويؤيدُ مثالُ انتخاب رئيس البندقية هذا التمييزَ بدلاً من هُدمه ، ويكون هذا الشكل المختلط ملائماً لحكومة مركبة ، وذلك لأن من الخطأ عدَّ حكومة البندقية أريستوقراطيةً حقيقيةً ، وإذا كان الشعب غيرَ ذى نصيب في الحكومة فلأن طبقةَ الأشراف نفسها هي الشعب ، ولم يدنُ جمعُ مؤلِّف من البرنابيين الفقراء من أيةِ حاكيةٍ قطُّ ، ولم يكن له من شرفه غيرُ لقب « صاحب السعادة » وغيرُ حضور المجلس الكبير ، وبما أن هذا المجلس الكبير هو من كثرة العدد كمجلسنا العامِّ في جنيف فإنه ليس لأعضائه المشهورين من الامتيازات ما هو أكثر مما لمواطنينا البُسطاء ، وبما لا مرَّاء فيه أنك إذا عدّوت ما بين الجمهوريتين من اختلافٍ متناهٍ وجَدْتَ بُرْجوازيةً جَنيفَ تُمثِّلُ طبقةَ الأشراف لدى البندقيين ، وكونَ أبناء وطننا وأهلينا يُمثِّلُون بِلَدِيّ البندقية وشعبها ، وكونَ فَلَاحِنَا يُمثِّلُون رعايا اليابسة ، ثم إنه مهما يكن الوجهُ الذي يُنظر به إلى هذه الجمهورية فإنه ، عند قطع النظر عن اتساعها ، يُرى أن حكومتها ليست أكثرَ أريستوقراطيةً من حكومتنا ، والفرقُ كلُّ الفرق هو في أنه إذ لم يكن لنا رئيسٌ لمدى الحياة فإنه ليس لدينا الاحتياجُ عينه إلى القرعة .

ويكون للانتخابات بالقرعة قليلٌ محذور في الديمقراطية الصحيحة حيث يتساوى الجميع بالطبائع والمواهب تَسَاوِيَه بالمبادئ والنصيب فيكون الاختيار خَلِيّاً تقريباً ، غير أنني قلتُ إنه لم توجد ديموقراطيةٌ صحيحة قطُّ .

وإذا مُزج بين الاختيار والقرعة وَجَبَ أن يَمْلَأَ الأولُ المراكزَ التي تقتضى مواهبَ خاصةً كالخِدمَ العسكرية ، ويلائمُ الأمرُ الآخرُ المراكزَ التي يَكُنِي فيها الرِشاد والعدل والنزاهة كالمناصب القضائية ، وذلك لأن هذه الصفاتِ مشتركةٌ بين جميع المواطنين في الدولة الحسنة التنظيم .

ولا مكانَ في الحكومة الملكية للقرعة ولا للتصويت ، فبما أن الملك هو الأميرُ الوحيد والحاكمُ الفريد عن حَقٍّ فإن اختيارَ عمّاله أمرٌ خاصٌّ به وحده ، وحينما اقترح شَمَّاسُ سان بيير تكثيرَ مجالس ملك فرنسا وانتخابَ أعضائها بالتصويت السريِّ لم يُبَصِّرْ أنه اقترح تغيير شكل الحكومة .

وعلى أن أتكلّم عن طريقة إعطاء الأصوات وجمعها في مجلس الشعب ، ولكن من المحتمل أن قصة النظام الروماني من هذه الناحية توضح بما هو أكثرُ بروزاً جميعَ القواعد التي أستطيع وضعها ، وليس مما لا يناسب القارئ الأريب أن يُبَصِّرَ مع قليلٍ من التفصيل كيف تعالجُ الشؤونُ العامة والخاصة في مجلسٍ مؤلف من مئتي ألف رجل .

الفصل الرابع

مجالس الشعب الرومانية

ليس لدينا آثارٌ وثيقةٌ عن أزمنة رومة الأولى ، حتى إن الظاهر يدلُّ دلالةً كبيرةً على أن معظم الأمور التي تُروى عن ذلك هي من الأفاصيص^(١) ، وإذا ما نُظِرَ إلى الأمر على العموم وُجِدَ أن أكثر أقسام حَوَليّات الشعوب إمتاعاً ، وهو تاريخ تأسيسها ، هو أكثر ما نفتقر إليه ، وتُعلِّمنا التجربة كلّ يومٍ أى الأسباب تنشأ عنها ثورات الإمبراطوريات ، ولكن بما أنه عاد لا يُؤلَّف شعوبٌ فإنه ليس لدينا غيرُ فرضياتٍ غالباً لإيضاح كيفية قيامها .

وتدلُّ العادات ، التي نَجِدُها قائمةً ، على الأقل ، على وجود أصلٍ لهذه العادات ، وما يَرْجِعُ إلى هذه الأصول من روايات ، وما يدَّعِى منها أعظمُ الثقات وما يؤيده أقوى الأدلة ، يَجِبُ أن يُعَدَّ صحيحاً كثيراً ، وهذه هي القواعد التي حاولتُ اتباعها يبحث عن كيفية ممارسة أكثر شعوب الأرض حريةً وقوةً سلطته العليا .

وتَقُوم رومة ، فُتَقَسِّمُ الجُمهُوريَّة الناشئة ، أى جيشُ مؤسسها المؤلَّفُ

(١) إن اسم رومة الذى يَزمج مجيئه من رومولوس يونانى ، ومعناه القوة ، وإن اسم نوما يونانى أيضاً ، ومعناه القانون ، وأى أثر يكون ملكا هذه المدينة الأولان قد حملاه مقدماً من الاسمين ذوى النصيب من الذى صنعاه ؟

من الألبين وسابين وأجانب ، إلى ثلاث طبقات حَمَلَتْ اسمَ قبائل بهذا التسميم ، ثم قُسمت كلُّ واحدةٍ من هذه القبائل إلى عَشْرِ عشائر ، وقُسمت كلُّ واحدةٍ من هذه العشائر إلى فصائل يكون فوقها رؤساء .

وإذا عَدَوْتَ هذا وجدتَ أنه استُخِص من كلِّ قبيلةٍ كَوْكبةٌ مؤلفةٌ من مئة فارس أو خيَال ومِسماةٌ مِثويةٌ يُرى بها أن هذه الأقسامَ غيرَ الضرورية كثيراً في مدينةٍ لم تكن غيرَ عسكريةٍ في البداية ، ولكنه يظهر أن غريزةَ عَظَمَةٍ كانت تَحْمِلُ مدينةَ رومة الصغيرة على اتخاذها مُقَدِّمًا ضابطةً مناسبةً لعاصمة العالم .

ولَسُرَّعَانَ ما نشأ عن هذا التقسيم الأول محذورٌ ، وذلك أن قبيلتي الألبين^(١) والسابين^(٢) إذ بَقِيَتَا على ذات الحال دائماً ، على حين كانت قبيلة الغرباء^(٣) تزيد بلا انقطاع بتزاحم الغرباء الدائم على رومة ، لم تلبث هذه القبيلة الأخيرة أن فاقت الآخرين قوةً ، وقد قام الدواء الذي وجده سِرْفُيُوس لهذا المحذور الخَطِر على تغيير التقسيم ، وقد قام الدواء الذي وجده لمحذور العروق التي ألغاه على إقامة عرقٍ آخرٍ من أحياء هذا المِضر التي يشغلها كلُّ قبيلة ، وهو قد أحدث أربع قبائل بدلاً من ثلاثٍ فجعل كلَّ واحدةٍ منها تَشْغَلُ أحدَ تَلال رومة وتَحْمِلُ اسمه ، وهكذا يكون بمعالجته التفاوتَ الحاضر قد تلافاه من أجل المستقبل أيضاً ، وهو ، لكيلا يكون هذا التقسيم عن الأحياء وحدها ، بل عن الناس أيضاً ، قد حَظَرَ على أهل

Ramnenses (١)

Tatienses (٢)

Luceres (٣)

أحد الأحياء أن ينتقلوا إلى حيٍّ آخر ، وهذا ما حال دون اختلاط العروق .
وقد ضاعف مَثَوِيَاتِ الفرسانِ الثلاثَ القديمةَ وأضاف إليها اثنتي عشرةَ
أخرى ، ولكن بأسماء قديمة دائماً ، أى اتخذ هذه الوسيلة البسيطة الصائبة
فَوْفُقَ لتمييز ما بين كوكبة الفرسان والشعب من غير أن يؤديَ إلى تدمير
هذا الأخير .

وإلى هذه القبائل الأربع المدنية أضاف سرفيُوس خمسَ عشرةَ أخرى
سُمِّيَتْ قبائلَ ريفية ، وذلك لأنها أُلْفَتْ من سكان الرِّيف الموزَّعين بين
خمسَ عشرةَ مقاطعة ، وقد أُحْدِثَ خمسَ عشرةَ أخرى فيما بعد ، فوجد
الشعبُ الرومانيُّ مُقسِّمًا بين خمس وثلاثين قبيلة في نهاية الأمر ، أى إلى
هذا العدد الذى ظَلَّتْ باقيةً عليه حتى نهايةِ الجمهورية .

ونشأ عن هذا التفريق بين قبائل المدن وقبائل الرِّيف أمرٌ يستحقُّ أن
يلاحظَ ، وذلك لعدم وجود ما يماثله في مكانٍ آخرَ مطلقاً ، ولأن رومة
مَدِينَةٌ له بحفظ أخلاقها وتوسُّع إمبراطوريتها ، وقد يُظَنُّ أن القبائل المَدَنِيَّةَ
لم تَلَبِّثْ أن انتحلت السلطانَ والشرف ولم تُعَمِّمْ أن استذَلَّتْ القبائل الريفية ،
والعكسُ هو ما وقع تماماً ، ومما يُعرَفُ ذوقُ الرومانِ الأولين حَوْلَ الحياةِ
الريفية ، وقد أتاها هذا الذوق من المؤسس الحكيم الذى جعل الحرية تَسِيرَ
بجانب الأعمال الريفية والعسكرية ، والذى أبعد الفنونَ والحِرَفَ والدسيسةَ
والثَّرَاءَ والعبودية إلى المدينة .

وهكذا بما أن جميع أبناء رومة الممتازين كانوا يعيشون في الحقول
وَيَزْرَعُونَ الأَرْضِينَ فَإِنَّ النفسَ وَطَنَتْ على عدم البحث هناك عن غير

دعائم الجمهورية ، وبما أن هذه الحال هي حال أحسن الأشراف فإنها أكرمت من قِبَل جميع العالم ، ففضّلت حياة القرويين البسيطة الشاقة على حياة بُرجوازية رومة المتوانية البطالة ، ولم يكن غير صُلولك تعس في المدينة ذلك الذي صار مواطناً محترماً بالزراعة في الحقول ، ومن قول فارثون إنه ليس من غير سبب إقامة أجدادنا السُرّاة في القرية منبت أولئك الرجال الضلع الشجعان الذين كانوا يدافعون عنهم أيام الحرب ويطعمونهم أيام السلم ، ويقول يليني موكداً إن قبائل الحقول كانت تُكرّم بسبب الرجال الذين تؤلف منهم ، وذلك بدلاً من أن يُنقل إلى قبائل المدينة عن عار جميع الأندال الذين يُراد إذلّهم ، ولما جاء السابيني أنيوس كلوديوّس ليقم برومة غير فيها بضروب الإكرام وسُجّل في قبيلة ريفية اتخذت اسم عائلته فيما بعد ، وأخيراً كان جميع العتقاء يدخلون في القبائل المدنية ، لا في القبائل الريفية مطلقاً ، ولا يوجد في جميع العهد الجمهوري مثال واحد لواحد من هؤلاء العتقاء بلغ أي منصب قضائي وإن أصبح مواطناً .

وكانت هذه القاعدة رائعة ، غير أنه مُبلغ من استبعادها ما نشأ عنه تغيير وسوء استعمال في النظام السياسي لا ريب .

والرّقباء بعد أن انتحلوا ، أولاً ، ولطويل زمن ، حق نقل المواطنين من قبيلة إلى أخرى نقلاً مرادياً أباحوا لمعظم الأشخاص أن يُسجّلوا أنفسهم في القبيلة التي تروّقهم ، ولم تكن هذه الإباحة صالحة لا ريب ، وكانت تنزع نابضاً من أعظم نوابض الرّقابة ، ثم بما أن جميع الكبراء والأقوياء كانوا يُسجّلون أنفسهم في قبائل الرّيف ، وبما أن العتقاء الذين صاروا

مواطنين ظلُّوا مع الرِّعاعِ ضِمْنَ قبائل المدينة ، عاد لا يكون للقبائل على العموم معنى المكان ولا الأرض ، غير أنها كانت من شدة الاختلاط ما عاد لا يُمكن معه تمييز أعضاء كلِّ واحدةٍ منها بغير السجلات ، فانتقل بذلك مدلولُ كلمة « القبيلة » من حقيقتي إلى شخصي ، أو أصبح وهماً تقريباً .

وقد حَدَثَ أيضاً ظهورُ قبائل المدينة ، وهي ما يُمكن التقربُ إليه ، أكثرَ القبائل قوةً في مجالس الشعب غالباً ، وبيعُها الدولة ممن يَتَفَضَّلُونَ باشتراء أصوات الأوباش الذين تتألف منهم .

وبما أن المؤسَّسَ جَمَلَ عَشَرَ عَشائرٍ في كلِّ قبيلة فإن جميعَ الشعب الروماني ، المحاطَ بأسوار المدينة حينئذٍ ، كان مؤلفاً من ثلاثين عشيرة ، فكان لكلِّ واحدةٍ منها معابدها وآلهتها وموظفوها وكنهتها وأعيادها المسماة كُنِيَّاتِيَّةً والمُشابهةً لِلْيَغَانَايَةِ التي اتفقت للقبائل الريفية فيما بعد .

ولما قام سِرْفُيُوس بتقسيمه الجديد ، ولم يُمكن تقسيمُ الثلاثين عشيرةً بين قبائله الأربع على التساوى ، لم يُرِدْ مَسَّهَا قَطُّ ، فأصبحت العشائرُ المستقلة عن القبائل تقسماً آخرَ لسكان رومة ، بَيَدَ أنه لم يكن موضع بحثٍ عن العشائر قَطُّ في القبائل الريفية ولا في الشعب الذي كانت تتألف منه ، وذلك بما أن القبائل صارت نظاماً مدنياً صِرْفاً ، وبما أنه أُدْخِلَ نظامٌ جديدٌ لجمع الكتابات وُجِدَتْ فِرَقُ رُومُولُوس العسكرية أمراً لا طائل فيه ، وهكذا كان يُوجَدُ كثيرٌ من ليسوا أعضاء عشيرةٍ وإن سُجِّلَ كلُّ مواطنٍ في قبيلة .

وكذلك قام سرفيوس بتقسيم ثالثٍ لاصلةٍ بينه وبين التقسيمين السابقين مطلقاً ، فأصبح بنتائجه أهم من الجميع ، فقد وزَّع جميع الشعب الروماني بين ست طبقات لم يُفرَّق فيها بالمكان ولا بالإنسان ، بل بالمال ، فمُلئت الطبقات الأولى بالأغنياء ومُلئت الطبقات الأخيرة بالفقراء ومُلئت الطبقات المتوسطة بمن يتمتعون بثروة معتدلة ، وقد قُسمت هذه الطبقات الست إلى ١٩٣ هيئة أخرى مُسمَّاة مئويات ، وقد بُلغت هذه الهيئات من التوزيع ما احتوت الطبقة الأولى وحدها معه أكثر من نصفها وما اشتملت الأخيرة معه على واحدةٍ منها فقط ، وهكذا كان أقل الطبقات عدداً في الرجال أكثرها مئويات ، وهكذا لم تُعدَّ الطبقة الأخيرة بأكملها غير شُعبةٍ مع احتوائها وحدها أكثر من نصف سكان رومة .

وأريد أن يكون الشعب أقل نفوذاً إلى نتائج هذا الشكل الأخير ، فحاول سرفيوس منحه مسحةً عسكرية فأدخل إلى الطبقة الثانية مئويتين من السَّلاحِيِّين ، وأدخل إلى الطبقة الرابعة مئويتين من صانعي آلات الحرب ، وإذا عَدَوَت الطبقة الأخيرة وجدته في كل طبقةٍ قد مازَ الشَّباب من الشَّيب ، أي مازَ من هم مُلزَمون بحمل السلاح ممن تُعفيهم القوانين منه بسبب السن ، وكان هذا التمييز هو الذي يقتضى في الغالب تكراراً للإحصاء أو التعداد أكثر مما كان يقتضيه تمييزُ الثَّراء ، وأخيراً أراد انعقاد المجلس في ميدان مارس ، وأن يأتيه جميع من هم في سنِّ الخدمة مع أسلحتهم .

والسبب في عدم اتباعه في الطبقة الأخيرة ذلك التفريق بين الشبان

والشَّيب هو أن الرَّعَاعَ المؤلَّفةَ منهم كانوا لا يُمنَحُونَ شرفَ حَمَلِ السلاح في سبيل الوطن ، فكان لا بُدَّ للرجل من دارٍ تَنَلَّا لِحَقَّ الدفاع عنه ، ولم يُوجَدْ، على ما يُحتمل ، من زُمَرِ الصعاليك هذه التي لا يُحصيها عَدُّ ، والتي تزدهى بها جيوش الملوك في الوقت الحاضر ، واحدةٌ كانت لا تُطْرَد مع الازدراء من فَوْجِ رومانيّ حين كان الجنود حِمَاة الحرية .

وفي الطبقة الأخيرة أيضاً مِيزَ على الخصوص بين الصعاليك ومن كانوا يُدْعَوْنَ capite censi ، فالأولون ، الذين لم يَدْفَعُوا تَمَاماً ، كانوا يَمْنَحُونَ الدولة مواطنين على الأقل ، حتى إنهم كانوا يَمْنَحُونَ أحياناً جنوداً عند الحاجة المُلِحَّة ، وأما الذين كانوا يَدْفَعُونَ فلا يُمكن تعدادهم بغير رؤوسهم فقد كانوا يُعَدُّون شيئاً غيرَ مذكور ، وكان مازيُوسُ أولَ من تَفَضَّلَ بقبولهم في الجندية .

وإني ، من غير أن أقرُّ هنا : هل كان هذا التعداد الثالث حسناً أو سيئاً في ذاته ، أعتقد أنه يُمكنني أن أوْكَدُّ أنه لا يوجد غيرُ أخلاق الرومان الأولين البسيطة وخلوِّهم من الفَرَضِ وميلهم إلى الزراعة وازدراهم للتجارة ورغبتهم في الكسْب ما يستطيع أن يجعله أمراً يسيراً ، وأين هو الشعب الحديث الذي يستطيع ما عنده من الجَشَم الجامح والروح الجزُوع والمكيدة والانتقالات الدائمة وتحولات الثروة المستمرة أن يَدَعَ مثلَ هذا النظام يدوم عشرين عاماً من غير قلب جميع الدولة رأساً على عَقَب ؟ حتى إنه يجب أن يلاحظ أن الأخلاق والرَّقابة إذ كانتا أقوى من هذا النظام

فإنهما أصلحتا معايبه في رومة وجعلتا الغنى يَرَى نفسه مُبْعَدًا في طبقة الفقراء عند إفراطه في عَرَض غناه .

وَيُمْكِنُ من جميع ما تقدم أن يُدْرَكَ بسهولة ما السبب في أنه لم يُذْكَر من الطبقات غير خمسٍ تقريباً مع أنه كان يوجد ست طبقاتٍ بالحقيقة ، فبما أن الطبقة السادسة لم تُقَدِّم جنوداً إلى الجيش ، ولم تصوّت في ميدان مارس^(١) ، ولم تسكن ذاتَ عملٍ في الجُمهورية غالباً ، فإن من النادر أن كانت شيئاً مذكوراً .

وتلك هي تقسيماتُ الشعب الروماني المختلفة ، ولنَنظُر الآن إلى الأثر الذي أسفرت عنه في المجالس ، وكانت هذه المجالس التي تُدعى إلى الاجتماع شرعياً تسمى كُومِيسَات ، وكانت تجتمع عادةً في ساحة رومة أو ميدان مارس ، وكانت تُتَمَازُ بِكُومِيسَاتٍ عن عشائر وكُومِيسَاتٍ عن مَثُويَاتٍ وكُومِيسَاتٍ عن قبائل ، وذلك على حسب الشكل الذي كانت تُجْمَعُ به من هذه الأشكال الثلاثة ، وإن الكُومِيسَاتِ عن عشائر كانت من وَضْعِ رُومُولُوس ، وإن الكُومِيسَاتِ عن مَثُويَاتٍ من وَضْعِ سِرْفُيُوس ، وإن الكُومِيسَاتِ عن قبائل من وَضْعِ محامي الشعب ، وما كان لقانون أن ينال تأييداً ، وما كان لحاكم أن يُنْتَخَبَ ، إلا في الكُومِيسَات ، وبما أنه كان لا يوجد مواطنٌ غيرُ مسجلٍ في عشيرةٍ أو مَثُويةٍ أو قبيلةٍ فإنك لم تَجِدْ مواطناً محروماً حقَّ التصويت ، فكان الشعب الروماني سِيداً حقاً وفعلاً لا رَيْبَ .

(١) قلت في « ميدان مارس » لأن المجالس الشعبية عن مَثُويَاتٍ كانت تجتمع فيه ، وكان الشعب في الوجهين الآخرين يجتمع في الساحة المعروفة بالفوروم أو في مكان آخر ، وهناك كان لرأس الإحصاء (Capite censi) من النفوذ والسلطان ما للمواطنين الأولين .

وكان لا بُد من ثلاثة شروطٍ لاجتماع الكوميسات شرعيًا ، ولنيل ما يُقرّر فيها قوّة القانون ، فالشرطُ الأول هو أن يكون الشخص أو الحاكم الذي يدعوها صاحبًا للسلطة الضرورية في هذا السبيل ، والشرطُ الثاني هو أن يقع اجتماعُ المجلس في يومٍ يَسْمَح به القانون ، والشرط الثالث هو أن تكون الهوائفُ ملائمةً .

ولا يحتاج سببُ النظام الأول إلى إيضاح ، والنظامُ الثاني من شأن الضابطة ، وهكذا كان لا يُباحُ اجتماعُ الكوميسات يومَ عيدٍ أو يومَ سوقٍ ، أى في يوم يأتى فيه أهلُ الأرياف إلى رومة لقضاء أمورهم فلا يكون لديهم من الوقت ما يَقْضُون معه يومهم في الميدان العامّ ، وبالنظام الثالث كان السّناتُ يَكْبَحُ جَمَاحَ شعبٍ مختال شُمُوس فُيَلَطَفُ حُيّا محامى الشعب المشاغبين ، غير أن هؤلاء الحامين كانوا يَجِدُونَ غيرَ وسيلةٍ للخلاص من هذا العائق .

ولم تكن القوانينُ وانتخابُ الرؤساء كلّ ما هو خاضع لحكم الكوميسات ، فبما أن الشعب الرومانى اغتصب أهمّ وظائف الحكومة فإن من الممكن أن يقال إن مصير أوربة نُظّم بمجالسه ، وكان تنوّع الموضوع هذا يَفْسَح في المجال لمختلف الأشكال التى تتخذها هذه المجالس وفقّ الموادّ التى كان يجب أن تَقْضَى فيها .

وكان يَكْنَى أن يقابل بين مختلف الأشكال هذه ليُحكَم فيها ، وكان رومولوس ، بإقامته العشائر ، يَهْدِف إلى رَدْع السّنات بالشعب ورَدْع الشعب بالسّنات مهمناً عليهما بالتساوى ، فَمَنَح الشعب بهذا الشكل ، إذن ، كلّ

ما للعدَد من سلطانٍ ليوازن ما تُترك للأشرف من سلطان القوة والغنى ، غير أنه ترك ، وفَقَّ روح المَلَكِيَّة مع ذلك ، للأشرف منافع كثيرةً بنفوذ تابعيهم في أكثرية الأصوات ، فكان نظام السادة والتابعين العجيبُ هذا من روائع السياسة والإنسانية ، وما كان لِيُمكنَ بدونه بقاء طبقة الأشرف المخالفة لروح الجُمهوريَّة كثيراً ، وكان لرومة وحدها شَرَفٌ منح العالم هذا المثال الجليل الذي لم ينشأ عنه سوء استعمالٍ قَطُّ ، والذي لم يُتَّبَعْ قَطُّ مع ذلك .

وبما أن شكل العشائر ذلك يَبْقَى في عهد الملوك حتى زمن سِرْفِيوس ، وبما أن عهد آخر تارِكِيٍّ لم يُعدَّ شرعياً قَطُّ ، فإن هذا مازَ القوانين المَلَكِيَّة ، على العموم ، باسم شرائع الحاشية الملكية .

وبما أن العشائر في العهد الجُمهوريِّ كانت مقصورة على العشائر المدنية الأربع دائماً ، وبما أنها عادت لا تشمل على غير رَعاة رومة ، فإنها كانت لا تلائم السَّناتِ الذي كان على رأس الأشرف ، ولا محامي الشعب الذين ، وإن كانوا من العوام ، كانوا على رأس المواطنين الموسرين ، ولذلك زال نفوذ العشائر ، وقد بلغت من الهوان ما صار حَمَلَةٌ ففُوزهم الثلاثون يَصْنَعُون معه ما كان على المجالس عن عشائر أن تَصْنَعَهُ .

وكان التقسيم عن مَثوياتٍ من ملازمة الأريستوقراطية ما يُبَصِّرُ معه في البُداء كيف أن السَّناتِ يَفُوزُ دائماً في الكُومِيسات التي كانت تَحْمِلُ هذا الاسم والتي كان يُدْتَخَبُ بها القناصلُ والرُقباء وغيرُهم من الحكام ذوى الكراسى العاجية ، والواقعُ أن الطبقة الأولى إذ كانت تشمل على ثمانٍ وتسعين مَثويةً من المَثوياتِ الـ ١٩٣ التي كانت تتألف منها طبقاتُ

جميع الشعب الرومانى الست^١، وأن الأصوات إذ كانت لا تُخصى إلا عن مئويات^٢، فإن تلك الطبقة الأولى وحدها هى التى كانت تفوز على جميع الأخرى بعدد الأصوات، وحينما كان جميع هذه المئويات على اتفاق لم يداوم حتى على جمع الأصوات، وما كان يُقرره العدد الأقل يُعدّ قراراً الكثرة، فيُمكن أن يقال إن الأمور فى الكوميستات عن مئويات كانت تُنظّم وفق أ كثرية البدرات^(١) أكثر مما وفق أ كثرية الأصوات. بيد أن هذا السلطان المتناهى كان يُعدّل بوسيلتين: فالأولى هى أن يحامى الشعب إذ كانوا من طبقة الأغنياء عادةً، وعن عدد كبير من العوام دائماً، فإنهم كانوا يوازنون نفوذ الأشراف فى الطبقة الأولى.

وكانت الوسيلة الثانية تقوم على ما يأتى، وذلك أنه بدلاً من أن تُحمّل المئويات على التصويت وفق ترتيبها، وهذا يعنى البدء بالأولى، كان يُصار إلى اختيار واحدة بالقرعة فتأخذ هذه^(٢) وحدها فى الانتخاب، فإذا ما وقع هذا كرّرت جميع المئويات، التى تُدعى ليوم آخر على حسب درجتها، ذات الانتخاب وأيدته عادةً، وهكذا كان يُنزع سلطان المثال من المرتبة لتُعطاه القرعة وفق مبدأ الديمقراطية.

وكان ينشأ عن هذه العادة فائدة أخرى أيضاً، وهى أن كان لمواطنى الأرياف من الوقت بين الانتخابين ما يَبْحَثُون فى أثنائه عن مزايا المرشح الذى عيّن مؤقتاً فلا يُعطون أصواتهم من غير معرفة للأمر، بيد أن هذه

(١) البدة : الكيس توضع فيه الدراهم .

(٢) كانت هذه المئوية التى تخرج بالقرعة تسمى امتيازاً (Prærogativa) لأنها أولى المئويات

التي يسأل صوتها، ومن هنا أتت كلمة امتياز (Prærogative)

العادة أبطلت بحجة السرعة فيَقَعُ الانتخابان في اليوم نفسه .
 وكانت الكوميساتُ عن قبائل مجلس الشعب الروماني ضَبْطاً ، وكانت
 تُدْعَى من قِبَل محامي الشعب وحدثهم ، وفي هذه المجالس كان محامو الشعب
 يُفْتَحِبُونَ وَيَفْرِضُونَ استفتاءاتهم ، ولم يكن للسنات حق حضورها فضلاً
 عن عدم وجود مرتبة له فيها ، وبما أن أعضاء السنات مُلْزَمُونَ بإطاعة
 قوانين لم يستطيعوا التصويت لها فإنهم كانوا أقل حرية من آخر المواطنين ،
 وقد أسيء تَمَثُّلُ هذا الحيف تماماً ، فكان يَكْنَى وحده لإبطال مراسيم
 هيئة لم يُقْبَل جميع أعضائها فيها ، ولو كان لجميع الأشراف أن يَحْضُرُوا هذه
 الكوميساتِ وَفَقَ حقهم كمواطنين لَبَدُّوا أفراداً حينئذٍ ولم يؤثروا قط في
 طراز أصواتِ تَجْمَعُ على حسب الرؤوس فيكون لأحق الصعاليك من
 القدرة ما لأقطاب السنات .

وإذا عَدَوْتَ النظام الذي كان ينشأ عن هذه التوزيعات المختلفة لَجَمْعِ
 أصواتِ شعبٍ بالغٍ تلك العظمة أبصرت ، إذن ، أن هذه التوزيعات
 لم تتحول إلى أشكالٍ غير مكرثة بنفسها ، وإنما ترى أن كل واحد منها
 ذو نتائج مناسبة للأغراض التي كانت تجعله مُفَضَّلاً .

وإنا ، من غير خَوْضٍ في الجزئيات أكثر من ذلك ، نرى أنه يُسْتَنْجَجُ
 من الإيضاحات السابقة كون الكوميساتِ عن قبائل أكثر ملاءمةً
 للحكومة الشعبية وكون الكوميساتِ عن مثويات أكثر ملاءمةً
 للأريستوقراطية ، وأما الكوميساتُ عن عشائر ، حيث تكون الأثرية
 لزراع رومة وحدثهم ، فبما أنها لم تكن صالحة لغير مساعدة الطغيان والمقاصدِ

السيئة فإنه وَجَبَ خُسْرَانُهَا حُسْنَ الذِّكْرِ ، حتى إن المشاغبين أحجموا عن استعمال وسيلة كهذه كانت تَفْضَحُ خِطَطَهُمْ كثيراً ، ولا مِرَاءً فى أن جميع جَلَالِ الشعب الرومانى تجلّى فى الكُومِيسَاتِ المَثْوِية التى كانت شاملةً وحدها ، وذلك لأن الكُومِيسَاتِ عن عشائر كانت لا تشتمل على القبائل الريفية ، ولأن الكُومِيسَاتِ عن قبائل كانت لا تشتمل على السّنَاتِ والأشارف .

وأما طِرَازُ جَمْعِ الأصوات فقد كان لدى الرومان الأولين من البساطة كطبائعهم وإن كانت دون ما فى إسبارطة ، وكان كلُّ واحدٍ يُعْطَى صَوْتَهُ عَالِيًا فَيَقِيْدُهُ كَاتِبٌ ، وكانت أَكْثَرِيَةُ الأصوات فى كلِّ قَبِيلَةٍ تُعَيَّنُ أَصْوَاتُهَا ، وكانت أَكْثَرِيَةُ الأصوات بين القبائل تُعَيَّنُ أَصْوَاتُ الشعب ، وَقُلٌّ مِثْلَ هذا عن العشائر والمثويات ، أَجَلٌ ، إن هذه العادة حسنةٌ ما ساد الصّلاح بين المواطنين فيستحى كلُّ واحدٍ من إعطاء صوته جَهْرًا لرأى مخالفٍ للإِنصاف أو لتابعٍ غيرِ أهلٍ ، ولكن الشعب عند ما فَسَدَ وصارت الأصوات تُشْتَرَى صار من الملائم أن تُعْطَى سِرًّا زَجْرًا للمشتريين بعدم الثقة ، وتجهيزًا للخبثاء بوسائلٍ عدم الخيانة .

وَأَعْلَمُ أن شَيْشِرُون دَمَّ هذا التحوّل ، وعزا إليه خرابَ الجُمهُورية من بعض الوجوه ، غيرِ أنى ، وإن كنتُ أَشْعُرُ بِوَزْنِ حُجَّةِ شَيْشِرُون هنا ، لا أشاركه رأيه ، وعلى العكس أرى أن زوال الدولة عَجَلٌ بعدم اتّخاذ مثل هذه التحوّلات بدرجة الكفاية ، وبما أن نظام الأحماء لا يلائم المرضى فإنه لا ينبغى أن يُرَادَ الحُكْمُ فى شعبٍ فاسد بقوانين ملائمةٍ لشعب

صالح ، ولا شئ يُثَبِّت هذه القاعدة أكثر من دوامُ جمهورية البندقية التى لا يزال هيكلها قائماً لكون قوانينها لا تلائم غير الخبثاء .
ولذا وُزِّعَتْ على المواطنين رِقَاعٌ كان يُمكن كل واحد أن يُصَوِّت بها من غير أن يُعرَف رأيه ، ووُضِعَتْ أيضاً شكلياتٌ جديدةٌ لجمع الرِّقَاعِ وعدَّ الأصوات والمقابلة بين الأعداد ، إلخ . ، ولم يَمْنَع هذا من الشُّكِّ غالباً فى إخلاص الموظفين الذين عُهِدَ إليهم فى القيام بهذه الأعمال ^(١) ، وأخيراً وُضِعَتْ مراسيمُ لَمْنَعِ المكاييد والسُّخْتِ دَلَّتْ كثرتها على عدم فائدتها .

ولما دَنَا الوقتُ الأخير (للجمهورية) قَصَّتْ الضرورةُ فى الغالب بأن يُلَجَأَ إلى وسائلٍ غيرِ عاديةٍ تلافياً لعدم كفاية القوانين ، فكانت العجائبُ تُفْتَرَضُ أحياناً ، غير أن هذه الوسيلة ، التى كان يُمكن أن تُخَدَعَ الشعب ، لم تكن لتُخَدَعَ مَنْ يَحْكُمُونَ فيه ، وكان يُدْعَى مجلسٌ بفترةٍ فى بعض الأحيان ، وذلك قبل أن يكون لدى المرشحين من الوقت ما يقومون فيه بشغبيهم ، وكان يُقْضَى اجتماعٌ بكامله فى الكلام عندما يُرَى الشعبُ المنالُ مستعداً لانتخاذ وَضْعٍ سيئٍ ، ولكن الطموح زانغٌ عن كلِّ شئ فى نهاية الأمر ، وكلُّ ما لا يُمكن تصديقه هو أن هذا الشعب العظيم كان بين كثيرٍ من سوء الاستعمال لا ينقطع ، بفضل نُظْمِهِ القديمة ، عن انتخاب الحكام وسنِّ القوانين والقضاء فى الدعاوى وإنجاز الأعمال الخاصة والعامه ، وذلك بمثل السهولة التى كان السَّنَاتُ نفسه يستطيع أن يأتيتها .

الفصل الخامس

الحاماة عن الشعب

إذا تعذر وضعُ نسبةٍ صحيحة بين الأقسام التي تتكوّن منها الدولة ، أو إذا وُجدَ من الأسباب ما لا تُمكن إزالته فيُعيّرُ باستمرارٍ ما بين تلك الأقسام من صلة ، أقيمتُ حاكِيَّةٌ خاصّةٌ غيرُ متحدّةٍ بالأخرى مطلقاً ، ويردُّ هذا كلّ حدٍّ إلى علاقته الحقيقية بالأخرى ، فيُحدِثُ رابطةً ، أو حدّاً متوسطاً إما بين الأمير والشعب ، وإما بين الأمير والسيد ، وإما بين الأمرين معاً عند الضرورة .

وهذه الهيئة التي أدعوها « محاماةٌ عن الشعب » هي الحافظةُ للقوانين والسلطة الاشتراعية ، وهي تنفع أحياناً لحماية السيد تجاه الحكومة كما كان محامو الشعب يصنعون في رومة ، وهي تنفع أحياناً لتأييد الحكومة تجاه الشعب كما يصنع مجلس العشرة اليوم في البندقية ، وهي تنفع أحياناً لحفظ التوازن بين قسم وآخر كما كان حَفَظَةُ النظام بإسبارطة يصنعون .

وليست المحاماةُ عن الشعب قسماً مُكوّناً للمدينة ، ولا ينبغي أن يكون لها نصيبٌ في السلطة الاشتراعية ، ولا في السلطة التنفيذية ، ولكن هذا هو الذي يجعل لسلطانها النصيبَ الأكبر ، وذلك لأنها تقدِرُ على منع كلّ شيء مع أنها لا تستطيع صنعَ شيء ، وهي كدافعةٍ عن القوانين أقدسُ وأجلُّ من الأمير الذي يُنفِذُها ومن السيد الذي يَمْنَحُها ، وهذا ما رُئِيَ واضحاً

في رومة عندما أكرمه الأشرافُ المحتالون ، الذين احتقروا الشعب بأُسره دائماً ، على الانحناء أمام موظف شعبيٍّ بسيطٍ عاطلٍ من الاعتبار والحكم . وإذا ما عدلت المحاماة عن الشعب بحكمة كانت أقوى دِعامَةٍ لنظامٍ صالح ، ولكن قوتها إذا زادت قليلاً قَلَبَتْ كُلَّ شَيْءٍ رأساً على عَقِبٍ ، وليس الضمفُ من طبيعتها ، وهي ليست دون ما ينبغي أن تكون على أن تكون شيئاً .

وهي تنحطُّ إلى طفيانٍ عند غَضَبِها السلطةَ التنفيذية التي ليست غير مُعدَّلةٍ لها وعندما تستغنى عن القوانين التي لا ينبغي أن تفعل غير الدفاع عنها ، وما كان يتمتع به حَفَظَةُ النظام من سلطانٍ عريض ، لا خَطَرَ فيه ما حافظت إسبارطة على أخلاقها ، عَجَلَّ فسادها البدو ، وما سُفِكَ من دمٍ أجيسَ الذي ذبحه هؤلاء الطغاة انتقم له من قِبَل وارثه ، فجناية حَفَظَةِ النظام وعقابهم عَجَلًا زوالَ الجهورية على السواء ، وعادت إسبارطة لا تكون شيئاً بعد كليثومين ، وكذلك رومة هَلَسَتْ بذات الطريقة ، وأخيراً أفادت سلطةُ محامي الشعب المفرطة التي اغتصبت بالتدريج ، وبمساعدةِ قوانينٍ وُضِعَتْ من أجل الحرية ، كضمانٍ للأباطرة الذين قَضَوْا عليها ، وأما مجلسُ العشرة في البندقية فهو محكمةٌ دمٍ ممقوتةٌ لدى الأشراف والعوام بالتساوي ، هو محكمةٌ بعدت من صيانة القوانين علانيةً فعادت لا تنفع بعد انحطاطها لغير إنزال ضرباتٍ لا يَجْرُؤُ أحدٌ على ملاحظتها .

ومحاماةُ الشعب ، كالحكومة ، ضَعُفَتْ بزيادةِ أعضائها ، ولما أراد محامو الشعب الرومانيُّ ، الذين كانوا اثنين فصاروا خمسةً ، مضاعفةَ هذا العدد ترَكهم

السَّاتُ يَصْنَعُونَ هذا معتقداً رَدْعَ بعضهم ببعض ، وهذا ما وقع فعلاً .
وأحسنُ وسيلةٍ لَمَنعِ غَضَبِ هَيْئَةٍ هائلةٍ بذلك المقدار ، وهى وسيلةٌ لم
تتخذها أية حكومة حتى الآن ، هو ألاَّ تُجْعَلَ هذه الهيئةُ دائمةً ، وإنما
تُنظَّمُ الفواصلُ التى يجب أن تَبْقَى فيها معلقةً ، ويُمكن هذه الفواصلُ ،
التي لا ينبغي أن تكون من الطُّول ما يدَعُ لسوء الاستعمال وقتاً يَثْبُتُ
فيه ، أن تَعَيَّنَ بالقانون ، وذلك على وجهٍ يَسْهُلُ معه اختصارُها عند الضرورة
بلجانٍ غيرِ عادية .

وهذه الوسيلةُ بلا محذورٍ كما يُلَوِّحُ لى ، وذلك لأن محاماة الشعب ليست
من النظام مطلقاً فيُمْكِنُ نَزْعُها من غير تأثيرٍ فى النظام ، وتظهر لى هذه
الوسيلةُ شافيةً ، وذلك لأن الحاكم الذى يُرْجَعُ إلى المَنْصِبِ مجدداً لا يَشْرَعُ
من السلطة التى مارسها سَلَفُهُ ، بل يَشْرَعُ من السلطة التى يَمْنَحُهُ
القانونُ إياها .

الفصل السادس

الحكم المطلق

يُمْكِنُ صِلَابَةُ الْقَوَانِينِ ، الَّتِي تَحُولُ دُونَ مَلَامَتِهَا الْخَوَادِثَ ، أَنْ تَجْعَلَهَا ضَارَةً فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَتُوجِبَ هَلَاكَ الدَّوْلَةِ فِي أَزْمَتِهَا ، وَتَتَطَلَّبُ نِظَامُ الْأَشْكَالِ وَبَطْوَها مَدَّةً مِنَ الزَّمَنِ تَأْبَاهَا الْأَحْوَالُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ ، وَقَدْ يَظْهَرُ مِنَ الْأَحْوَالِ أَلْفٌ لَمْ يَعالِجْهُ الْمَشْتَرَعُ قَطُّ ، فَمِنْ الْفِطْنَةِ الْلازِمَةِ جِدًّا أَنْ يُشْعَرَ بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُفْطَنَ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ .

وَلَا يَنْبَغِي ، إِذَنْ ، أَنْ يُبْلَغَ مِنْ تَمْكِينِ النُّظُمِ السِّيَاسِيَةِ مَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ وَقْفُ عَمَلِهَا ، حَتَّى إِنْ إِسْپَارِطَةَ تَرَكَتْ قَوَانِينَهَا تَرَقَّدُ .

بَيِّنَدُ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ غَيْرُ أَعْظَمِ الْأَخْطَارِ مَا يَسْتَطِيعُ مُوَازَنَةَ خَطَرِ تَغْيِيرِ النِّظَامِ الْعَامِّ ، وَلَا يَجُوزُ وَقْفُ سُلْطَانِ الْقَوَانِينِ الْمُقَدَّسِ إِلَّا عِنْدَ مَا يَحْقِيقُ الْخَطَرَ بِسَلَامَةِ الْوَطَنِ ، فَنِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ النَّادِرَةِ الْوَاضِحَةِ يَهَبُّ إِلَى السَّلَامَةِ الْعَامَّةِ بِقَرَارٍ خَاصٍّ يُفَوِّضُ أَمْرُهَا بِهِ إِلَى الْأَكْثَرِ جِدَارَةً ، وَتَفْوِضُ مِثْلُ هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهَيْنِ وَفَقَ نَوْعِ الْخَطَرِ .

وَإِذَا كَانَ يَكْفِي أَنْ يُزَادَ نَشَاطُ الْحُكُومَةِ لِمُعَالِجَةِ ذَلِكَ فَإِنَّ السُّلْطَانَةَ تُجْعَلُ قَبْضَةً وَاحِدَةً أَوْ اثْنَيْنِ مِنْ أَعْضَائِهَا ، وَهَكَذَا لَيْسَ سُلْطَانُ الْقَوَانِينِ هُوَ الَّذِي يُغَيَّرُ ، بَلْ شَكْلُ إِدَارَتِهَا ، وَإِذَا كَانَ الْخَطَرُ مِنَ الْحَالِ مَا يَكُونُ

جهازُ القوانين معه مانعاً من ضمانها فإنه يُنصَّب رئيسٌ عالٍ يُسَكِّتُ جميعَ القوانين وَيَقِفُ السلطةَ ذاتَ السيادةِ حيناً ، ولا شكَّ حَوْلَ الإرادةِ العامةِ في مثل هذه الحال ، ومن الواضح أن مقصِدَ الشعبِ الأولَ ألا تهلك الدولة ، وهكذا لا يَمْنِي وَقْفُ السلطةِ الاشتراعيةِ إلغائها ، فالحاكمُ الذي يُسَكِّتُها لا يستطيعُ حملُها على الكلام ، وهو يسودُّها من غير أن يَقْدِرَ على تمثيلها ، وهو يستطيع أن يصنع كلَّ شيءٍ خلا وضع القوانين .

وقد اتخذَ السَّنةُ الرومانيَّةُ الوسيلةَ الأولى حيناً عَهْدَ إلى القناصل بصيغةٍ مرسومة أن يعالج سلامةَ الجُمهوريَّةِ ، وقد اتَّخَذَتِ الوسيلةُ الثانية حيناً كان أحدُ القنصلين يُعَيِّنُ حاكماً مطلقاً^(١) ، أى يلجأ إلى عادةِ استعارتها رومةً من ألبا .

وكان يُلجأُ إلى الحكمِ المطلق في أوائلِ الجُمهوريَّةِ غالباً ، وذلك لأنه لم يكن للدولة بعدُ قاعدةٌ ثابتةٌ بدرجة الكفاية لتستطيع البقاء بقوة نظامها فقط . وبما أن الأخلاق كانت تتجمل في ذلك الحين غير ذى طائل كثيرًا من التحفظات يكون ضروريًا في زمن آخر فإنه كان لا يُخشى أن يُسيءَ حاكمٌ مطلقٌ استعمالَ سلطانه أو أن يحاول الاحتفاظَ به إلى ما بعد الأجل ، وعلى العكس كان يُلوح أن مثل هذه السلطة العظيمة عبءٌ على عاتق من يتقلدها فيُسرع في إلغائها عنه ، وذلك كما لو كان القيامُ مقامِ القوانين مَنصِبًا بالغَ المشقة بالغَ الخطر .

ولذلك فإن خطرَ الهوان ، لا خطرَ سوء الاستعمال ، هو الذي يجعلني أذمُّ

(١) كان هذا التبيين يتم ليلاً وسراً كما لو كان يخجل من جعل رجل فوق القوانين .

عادةً هذه الحاكمة العليا الطائشة في الأزمنة الأولى ، وذلك أنه بينما كان يُفَرِّط فيها في الانتخابات والتّقدّمات والشكايات الخالصة كان يُخَشَى ظهورها أقلّ هوّلاً وقت الضرورة وأن يُتَمَوَّدَ عَدُوّ القلب الذي لا يُسْتَعْمَل في غير الرسميات الفارغة لقباً فارغاً .

ويصبح الرومان أكثر احترازاً في أواخر الجُمهورية فيقتصدون في انتحال الحكم اللطاق كما أسرفوا فيه قديماً ، ومن السهل أن يُرى قيامُ تخوّفهم على غير أساس ، وكونُ ضعف العاصمة مدارَ سلامتها تجاه الحكام الذين تشتمل عليهم ، وإمكانُ الحاكم المطلق أن يدافع في بعض الأحوال عن الحرية العامة من غير أن يستطيع تعريضها للخطر ، وأن قيود رومة لا تُطَرَّق في رومة نفسها مطلقاً ، بل في جيوشها ، وما كان من مقاومة مارْيُوسَ القليلة لسيلاً وُيُونِي لقيصرَ يدلُّ جيّداً على ما يُمكن أن يُنتظر من السلطان في الداخل تجاه القوة من الخارج .

وقد دَفَعَ هذا الخطأ الرومانَ إلى اقتراف خطيئاتٍ عظيمة ، ومنها أنه لم يُعيّن حاكمٌ مطلقٌ في مؤامرة كاتيلينا ، وذلك بما أن الأمر لم يشمل غيرَ داخل المدينة ، وولايةٍ من إيطالية على الأكثر ، فإن السلطة غير المحدودة التي تُنعم بها القوانينُ على الحاكم المطلق كانت تُمكنه من القضاء بسهولةٍ على المؤامرة التي لم تُطفأ إلا بمصادفاتٍ مُوقفةٍ ما كانت بصيرة الإنسان لتنتظرها مطلقاً .

والسّناتُ ، بدلاً من ذلك ، اكتفى بتسليم سلطانه إلى القناصل ، ويرى شيشرون أن يسير سيراً فعّالاً فيُضطرُّ إلى زيادة سلطانه في أمرٍ مهمّ ،

وإذا كان الفرعُ الشاملُ الأولُ قد أسفر عن استحسان سلوكه فإن من العدل أن طُلِبَ منه فيما بعد تقديمُ حسابٍ عن دم المواطنين المسفوك خلافاً للقوانين ، أى عَزُرَ بما كان لا يُعرَضُ له حاكمٌ مطلقٌ أبداً ، غير أن فصاحة هذا القنصل جَرَفَت كلَّ شَيْءٍ ، وقد كان يُفَضِّلُ مجده الخاصَّ على وطنه على الرغم من رومانيته ، فلم يبحث عن أكثر الوسائل شرعيةً وصحةً لإنقاذ الدولة بِحَثِّهِ عن نياله لنفسه شرفاً جامعاً بصنعه ذلك^(١) ، ولذلك فقد مُجِّدٌ بِحَقِّهِ منقذاً لرومة كما عُوِّقَ بِحَقِّهِ ناقضاً للقوانين ، ومهما كان من بريقٍ في استدعائه ثانية لم يَعُدْ هذا كونه عفواً لا ريب .

ومع ذلك فهما يكن الوجه الذى مُتَقَلَّدَ به تلك الوكالة المهمة فإنه يجب تحديد زمنها لأجلٍ قصير جداً فلا تُمكنِ إطالته مطلقاً ، ولا تلبث الدولة في الأزمات التى تؤدى إلى الحكم المطلق أن تزول أو تُنقَذ ، فإذا ما انتقضت الحاجةُ الملحةُ أصبح الحكم المطلق باغياً أو لاغياً ، وبما أن الحكام المُطلقين في رومة لم يكونوا كذلك إلا لسته أشهر فإن أكثرهم استعفى قبل حلول الأجل ، وإذا كان أجلهم أطولَ من ذلك حاولوا إطالته على ما يحتمل ، وذلك كما صنع الحكام العشرة عند ما اختيروا لعامٍ واحد ، ولم يكن لدى الحاكم المطلق من الوقت غيرُ ما اقتضته الحاجة التى أوجبت انتخابه ، ولم يكن له أن يُفَكِّرَ في خِطَطٍ أخرى .

(١) هذا الذى كان لا يستطيع الاطمنان إليه إذا ما اقترح تعيين حاكم مطلق ، فا كان ليجرؤ على نصب نفسه ، ولا ليركن إلى نصبه من قبل زميله .

الفصل السابع

الرّقابة

كما أن إعلان الإرادة العامة يتم بالقانون يتم إعلان الحكم العام بالرّقابة ، فالرأى العام هو نوع القانون الذى يديره الرقيب والذى يطبق على أحوال خاصة كالأمير .

فالحكمة الرقابية تبعد ، إذن ، من أن تكون حكم رأى الشعب ، وهى ليست غير مُعلنة له ، وهى إذا ما ابتعدت عنه غدت قراراتها لاغية غير مؤثرة . ومن البت أن تمتاز أخلاق الأمة من مواضع احترامها ، وذلك لتعلق هذا بذات المبدأ واختلاطه به بحكم الضرورة ، ولا تجد فى العالم أمة لا يكون رأى العام ، من دون الطبيعة ، هو الذى يُقرّر اختيار ملاذها ، وقوموا آراء الناس تروا أخلاقها تُصنّف نفسها بنفسها ، وفى كل وقت يجب ما هو جميل أو الذى يوجد هكذا ، غير أنه يُخدع فى هذا الحكم ، وهذا الحكم هو الذى يجب تنظيمه ، ومن يحكم فى الأخلاق يحكم فى الشرف ، ومن يحكم فى الشرف يحذّ قانونه فى رأى العام .

وتُشتق آراء الشعب من نظامه ، ومع أن القانون لا يُنظّم الأخلاق فإن الاشتراع هو الذى يُنشئها ، ومتى ضُففت الاشتراع انحلت الأخلاق ، ولكن حكم الرقباء حينئذ لا يصنع ما تعجز عن صنعه قوة القوانين . ومن ثمّ يمكن الرّقابة أن تكون نافعة لحفظ الأخلاق ، لا لإعادتها ،

على الإطلاق ، وأنصَبُوا رقباءَ فى إبانِ قُوَّةِ القوانينِ ، فإذا ما فَقَدَتِ هذه القوةَ زال كلُّ أملٍ ، ولا يستطيعُ سلطانٌ شرعىُّ أن يكون ذا قُوَّةَ عندما تَخَسَّرُ القوانينُ قوتها .

والرقابةُ تَحْفَظُ الأخلاقَ بمنمها الآراءُ من الفساد ، وبوقايتها استقامتها بتطبيقاتٍ حكيمةٍ ، وتثبيتها ، أحياناً ، ما بقيت متقلبةً ، وما كان من عادةِ اتخاذِ مساعدين فى المبارزات التى بلغت الحدَّ الأقصى فى مملكةِ فرنسا أُلغِيَ بالكلمات الآتية فى مرسومٍ مَلَكِيٍّ : « وأما الذين يكونون من النذالة ما يستدعون معه مساعدين » ، فبما أن هذا الحكم قد سَبَقَ حكمَ الرأى العامِّ فقد قرَّره من فَوْزِهِ ، غير أن ذلتَ المراسيم عندما أرادت أن تقول إن الصِّراعَ فى المبارزة نذالَّةً ، وهذا صحيحٌ إلى الغاية ، ولكن مع مخالفةِ للرأى الشائع ، سَخَّرَ الجُمهور من هذا القرار فى أمرٍ كان قد أُعْطِيَ حكمه فيه . وقد قلتُ فى مكانٍ آخر^(١) إن الرأى العامَّ ليس خاضعاً لأىِّ قَسْرِ مطلقاً ، ولا حاجةَ لأن يكون ذا أثرٍ فى الحكمة التى تُقام لتمثيله ، ومن المتعذر أن يُعْجَبَ كثيراً بالفنِّ الذى كان هذا النابضُ ، الضائعُ لدى المعاصرين تماماً ، يُسْتَعْمَلُ به عند الرومان ، وعند الإِسْبارطيين بما هو أحسن مما عند الرومان .

ولمَّا قَدَّمَ رجلٌ سَيِّئُ الأخلاقِ رأياً حسناً إلى المجلس الإِسْبارطى أَهْمَلَهُ حَفَظَةُ النظامِ ، وأوجبوا اقتراحَ عَيْنِ الرأى من قِبَلِ مواطنٍ صاحبِ فضيلةٍ ، فبما للشرفِ لأحدهما ، وبالأخزى للآخر ، وذلك من غير أن يُمدَحَ

(١) لا أصرح غير الإشارة هنا إلى ما عالجته مطولاً فى رسالتى إلى مسيو دالتير .

أو يعاب أيُّ منهما ! وما حَدَثَ أن دَنَسَ سُكَارَى من سَامُوسَ^(١) مُحْكَمَةَ
حَفَظَةَ النِّظَامِ ، فلما كان اليوم التالي أُبِيحَ لِأَهْلِ سَامُوسَ ، بِمِرسُومٍ عَامٍ ،
أن يَكُونُوا أَفْذَارًا ، فلو فُرِضَ عِقَابٌ حَقِيقٌ لكان أَقْلٌ شِدَّةً من عَفْوٍ
كَهَذَا ، وَلَكِنَّا نَطَقَتِ إِسْپَارْتَةُ بِمَا هُوَ صَالِحٌ وَمَا هُوَ غَيْرُ صَالِحٍ لَمْ تَسْتَأْنِفْ
بِلَادُ الْيُونَانِ أَحْكَامَهَا .

(١) كانوا من جزيرة أخرى تمنعني لطافة لساننا من ذكرها في هذه الحال .

الفصل الثامن

الدين المدينى

لم يكن للناس فى البُداءة ملوكٌ غيرُ الآلهة وحكومةٌ غيرُ الحكومة الإلهية ، وقد أُنْتَوْا مثلَ تَعَقُّلٍ كَالْيَقُولَا ، وقد أَصَابُوا فى تَعَقُّلِهِمْ بذلك ، وكان لا بُدَّ من تغييرٍ طويلٍ فى المشاعر والأفكار حتى يُمكنَ الناسَ أن يتخذوا أمثالهم سادةً لهم راجين أن يُلاقُوا خيراً من صنعهم ذلك .

ولذلك وحده وُضِعَ الرَّبُّ على رأس كلِّ مجتمعٍ سياسى ، ومن ثَمَّ كان يوجد من الآلهة من هم بعدد الشعوب ، وما كان الشعبان الغريبُ أحدهما عن الآخر ، المتعاديان دائماً تقريباً ، ليستطيعا أن يُسَلِّمَا بسيدٍ واحدٍ زمناً طويلاً ، وما كان الجيشان المتقاتلان ليستطيعا أن يطيعا رئيساً واحداً ، وهكذا تزدى التقسيمات القومية إلى تعدُّد الآلهة ، ومن هنا نشأ عدمُ التسامح اللاهوتى والمدينى الذى هو هو بحكم الطبيعة كما نرى ذلك فيما بعد . وما كان من هَوَى الأغارقة فى لقاء آلهتهم ثانيةً بين شعوب البرابرة نشأ عن أنهم كانوا يَعُدُّون أنفسهم سادةً طبيعيين لهذه الشعوب أيضاً ، ولكنك لا تَجِدُ عبثاً كلَّوْذَعِيَّة أيا من المضحكة التى تطابق بين آلهة مختلف الأمم ، كما لو كان يُمكنُ مُولَاكَ وساتُورنَ وكروْنُوسَ أن يكونوا عينَ الإله ، وكما لو كان يُمكنُ بَعْلَ الفنيقيين وزُوسَ الأغارقة وجُوبيترَ اللاتين أن يكونوا

ذاتَ الإله ، وكما لو كان يُمكنُ أن يَبْقَى شىءٌ مشتركٌ بين موجوداتٍ
وهيئة تَحْمِلُ أسماءَ مختلفة !

وإذا ما سُئِلَ عن عدم وجود حروبٍ دينيةٍ مطلقاً فى أدوار الوثنية
حين كان لكل دولة عبادتها وآلهتها أُجبتُ بأنه إذ كان لكل دولة عبادتها
الخاصة ، وحكومتها أيضاً ، فإنه لم يُفَرِّق بين آلهتها وقوانينها قَطُّ ، وكانت
الحربُ السياسية لاهوتيةً أيضاً ، ولذلك كانت ولاياتُ الآلهة مُعَيَّنةً بمحدود
الأمم ، ولم يكن لإله شعبٍ أى حقٍ على الشعوب الأخرى ، ولم يكن آلهةُ
الوثنيين آلهةً غُيراً فكانوا يقتسمون سلطانَ العالم فيما بينهم ، حتى إن موسى
والشعب العبريَّ ذهبا إلى هذا الرأى أحياناً عند كلامهما عن إله إسرائيل ،
أَجَلْ ، كانا يَعْدَانِ آلهةَ الكنعانيين عاجزين ، آلهةَ هؤلاء القوم ذوى
الدم الطليل ، والمحكوم عليهم بالهلاك ، والذين كان بنو إسرائيل يَطْمَعُونَ
فى الاستيلاء على بلادهم ، ولكن انظروا كيف كانوا يتكلمون عن آلهة
الشعوب المجاورة الذين مَنَعُوا من الهجوم عليهم ، « قال يَفْتَحُ لَبْنى عَمُون :
أليس أن ما يَمْلِكُك إياه كَمَوْشُ إلهك إياه تَمَلِكُ ، وجميع الذين طردهم
الربُّ إلهنا من أمامنا إياهم نَمَلِكُ ؟ »^(١) ، فيَظْهَرُ لى أن هذا اعترافٌ بأن
حقوق كَمَوْش وحقوق إله إسرائيل متماثلة .

ولكن اليهود عندما خضعوا للملك بابل ، ثم للملك سورية ، أرادوا

(١) « Nonne ea quæ possidet Chamos deus tuus tibi jure debentur ? »

هذه عبارة لافولغات ، فترجمها الأب دو كارير هكذا : « ألا ترى أنك تملك ما يملك كموش إلهك ؟ » ،
وأجمل قوة النص العبرى ، ولكننى أرى فى لافولغات أن يفتاح يعترف اعترافاً مؤكداً بحق الإله كموش
فأضعف المترجم الفرنسى هذا الاعتراف بكلمة « كما ترى » التى هى غير موجودة فى اللاتينية .

الإصرار على عدم الاعتراف بإله غير إلههم ، فعُدَّ هذا الرفضُ تمرُّداً على الغالب وأدى إلى ما نقرؤه في تاريخهم من اضطهادهم بما لا يُرى له مثيلٌ قبل النصرانية^(١) .

ولذلك ، وبما أن كلَّ دينٍ مرتبطٌ في قوانين الدولة التي أمرت به ، فإنه لم يكن قطُّ وجهٌ آخرٌ لهداية شعبٍ غير استعباده ، ولم يكن قطُّ مبشرون آخرون غير الفاتحين ، وبما أن وجوبَ تغيير العبادة قانونٌ خَصَّع له المغلوب ، فإنه كان من الضروري أن يُبدَأ بالانتصار قبل الحديث في ذلك التغيير ، ومن البعيد أن يكون الناس قد قاتلوا في سبيل الآلهة ، والآلهة ، كما جاء في أميرس ، هم الذين قاتلوا في سبيل الناس ، وكلُّ كان يسأل إلهه أن ينصره فيقابه بهيا كلَّ جديدةٍ ، وكان الرومان قبل الاستيلاء على مكانٍ يُنذرون آلهته بمفادته ، وهم عندما تركوا لأهل تارانت آلهتهم الذين أغضبوا كان ذلك لأنهم عدُّوا هؤلاء الآلهة ، حينئذٍ ، خاضعين لآلهتهم مُكرهين على تقديم الولاء إلههم ، وهم قد تركوا المغلوبين آلهتهم كما تركوا لهم قوانينهم ، وكان وضعُ إكليلٍ على جوبيتر بالكاييتول في الغالب الضريبة الوحيدة التي يفرضونها .

ثم لما وسَّع الرومان عبادتهم وآلهتهم مع إمبراطوريتهم ، ولما انتحلوا في الغالب آلهة المغلوبين بمنحهم حقَّ المدينة ، وجَد شعوبُ هذه الإمبراطورية الواسعة أنفسهم ، على وجهٍ غير محسوس ، ذوى جُموعٍ من الآلهة والعبادات

(١) من الواضح أن الحرب الفوشية ، التي سُميت الحرب المقدسة ، لم تكن حرباً دينية ، فقد كانت تهدف إلى العقاب على تدنيس القديسات ، لا إلى إخضاع الكافرين .

واحدة في كل مكان ، وهكذا لم تعرّف الوثنية في العالم المعروف غير دين واحد بعينه .

ففي هذه الأحوال أتى يسوع ليقم على الأرض مملكة روحية ، وهذا ما جعل الدولة ، بفصله النظام اللاهوتي عن النظام السياسي ، تكون غير واحدة فأوجب من الانقسامات الداخلية ما انفك يُقْلِقُ الشعوب النصرانية ، والواقع أن هذه الفكرة الجديدة لمملكة في العالم الآخر لم تستطع الدخول في رأس الوثنيين قط فعدّوا النصارى عصاة حقيقين ، مع تظاهر هؤلاء بالخضوع ، غير باحثين عن سوى الوقت الذي يكونون فيه سادة مستقلين فيغتصبون ، بمهارة ، السلطة التي تظاهروا باحترامها في أثناء ضعفهم ، فكان هذا سبب الاضطهادات .

ويحدث ما خافه الوثنيون ، وهناك يُغيّر كل شيء منظره ، ويُغيّر النصارى الوضعا لهجتهم ، ولُسْرَعان ما رُئيتُ مملكة العالم الآخر المزعومة تتحول إلى أعنف استبداد في هذه الدنيا تحت قيادة رئيس منظور .

ومع ذلك ، وبما أنه وجد أمير وقوانين مدنية دائماً ، نشأ عن هذا السلطان المضاعف وتصادم الحاكمية في الدول النصرانية تعذر كل سياسة صالحة ، ولم يوفق الناس قط لمعرفة أي الرجلين يلزمون بإطاعته : آلسيد أم القسيس ؟

ومع ذلك فإن كثيراً من الشعوب ، حتى في أوربة أو في جوارها ، أراد حفظ النظام القديم أو إعادته ، ولكن من غير نجاح ، فقد سادت الروح النصرانية كل شيء ، وقد ظلت العبادة المقدسة دائماً ،

أو صارت ثانيةً ، مستقلةً عن السيد ومن غير ارتباطٍ ضروريٍّ في كيان الدولة ، وكانت لمحمدٍ آراءٌ صائبةٌ جدًّا ، فقد أحسن وصلَ نظامه السياسيِّ ، وذلك أن ظلَّ شكلُ حكومته باقياً في عهد خلفائه ، فكانت هذه الحكومةً واحدةً تماماً ، وصالحةً إلى هذا الحدِّ ، غير أن العرب أصبحوا مُوسرين متعلمين مثقفين مُترَفِّين مرتخين فأخضعهم البرابرة ، وهنالك بدأ الانقسام بين السلطتين ، وهذا الانقسام ، وإن كان أقلَّ ظهوراً بين المسلمين مما بين النصارى ، موجودٌ على كلِّ حال ، ولا سيما في شِيعَةِ عليٍّ ، ويوجد من الدول ، كفارسَ ، ما انفكَّ يُشْعِرُ به فيها .

وبيننا جَمَلٌ ملوكٌ إنكلترة أنفَسَهم رؤساء للكنيسة ، ومثلُ هذا ما صنعه قياصرة روسية ، غير أنهم بدَّوْا بهذا اللقب سادةً لها أقلُّ مما بدَّوْا قساوسةً لها ، وأنهم نالوا حَقَّ تَفْيِيرِها أقلَّ مما نالوا سلطةً في حفظها ، وهم ليسوا مشترعين لها ، بل أمراؤها ، والإكليروسُ ، حيث يكون هيئةً ^(١) ، يَظْهَرُ سيِّداً ومُشْتَرَعاً في وطنه ، ولذلك يوجد سلطان وسَيِّدَان في إنكلترة وروسية كما في غيرها .

والفيلسوفُ هُوبزُ ، من بين جميع مؤلِّفي النصارى ، هو الذي أبصر الشرَّ جيداً وعالجه ، وهو الذي جَرَّؤُ على اقتراح جَمْعِ رَأْسِي النَّسْرِ ورَدِّ كلِّ شَيْءٍ إلى الوَحْدَةِ السياسية التي لا تكون الدولة ، ولا الحكومة ،

(١) يجب أن يلاحظ جيداً كون المجالس الرسمية الكثيرة ، كجالس فرنسا ، ليست ما يربط الإكليروس بهيئة بمقدار ما تربطه صِبة الكنائس ، فالصِبة والحرمان هما ميثاق الإكليروس الاجتماعي ، ميثاق يكون به سيد الشعوب والملوك ، ويكون جميع القساوسة الذين يشتركون معاً مواطنين ولو كانوا في طرفي العالم ، ويعد هذا من أروع مبتكرات السياسة ، ولا تجد مثل هذا بين الكهنة الوثنيين الذين لم يؤلفوا هيئة إكليريكية قط .

حسنة التنظيم بغيرها ، غير أنه وجب عليه أن يرى مناقضة الروح السائدة للنصرانية لنظامها وكون مصلحة القسيس أقوى من مصلحة الدولة دائماً ، وما اشتملت عليه نظريته السياسية من فظاعة وخطأ لم يجعلها ممقوتة^(١) أكثر مما جعلها ما انطوت عليه من صواب وصحة .

وأرى أنه إذا ما فصلت الوقائع التاريخية وفق وجهة النظر هذه سهل رفض آراء بيل وواربورتين المتناقضة ، فرغم أحدهما أنه لا يوجد من الأديان ما هو مفيد للكيان السياسي ، وذهب الآخر إلى العكس فقرر أن النصرانية أقوى دعاية له ، فلأول نثبت أنه لم تقم دولة من غير أن يُدفع بالدين أساساً لها ، وللثاني نثبت أن ضرر الدستور النصراني في الأساس أكثر من نفعه لنظام الدولة المكيين ، وليس على الانفصاح عما في نفسى أن أصنع غير إنعامي دقة أكثر قليلاً في مبادئ الدين المهمة الخاصة بموضوعي .

إذا نظرت إلى الدين من حيث المجتمع ، الذي يكون عاماً أو خاصاً ، أمكن أن يُقسّم إلى نوعين : دين الإنسان ودين المواطن ، فالأول ، العاطل من معبدٍ وهياكلٍ وطقوسٍ والمقصود على عبادة الرب الأعلى الباطنية وعلى واجبات الأخلاق الأزلية ، هو دين الإنجيل البسيط والتوحيد الحقيقي مع إنكار الوحي ، وهو ما يمكن أن يُسمى الحق الإلهي الطبيعي ، والآخر ، المسنون في بلدٍ واحدٍ ، يُنعم عليه بأهته وحجّاته الحافظين ، وله عقائده وطقوسه وعبادته الظاهرية المفروضة بقوانين ، فإذا عدّدت الأمة الوحيدة التي تدّبعه عدّ جميع العالم في نظره كافرًا غريبًا بربريًا ، وهو لا يجعل

(١) انظر ، مثلاً ، في كتاب لغروسيوس .

واجبات الإنسان وحقوقه شاملةً لِمَا وراء هياكله ، فهذا هو شأنُ جميع أديان الشعوب الأولى ، وهي ما يُمكن أن يُطلقُ عليها اسمُ الحقوق الإلهية المدنية أو الوضعية .

ويوجد للدين نوعٌ ثالثٌ أكثرُ غرابةً ، فهو يَمْنَحُ الناسَ اشتراعين ورئيسين ووطنين ، ويَجْعَلُهُم خاضعين لواجباتٍ متناقضة ، ويَحُولُ دون كونهم عابدين ومواطنين معاً ، شأنُ دين اللّاما ودين اليابان ، والنصرانية الرومانية ، وهي ما يُمكن أن تُسمّى دين الكاهن ، وينشأ عن هذا ضربٌ من الشرائع المختلطة النافرة التي لا اسم لها مطلقاً .

وإذا ما نُظِرَ إلى هذه الأنواع الثلاثة للأديان من الناحية السياسية وُجِدَتْ معائبٌ لجميعها ، وَيَبْلُغُ الدين الثالث من السوء الواضح ما يُعَدُّ من ضياع الوقت معه أن يُتَلَهَّى بإثباته ، فلا قيمةَ لكلِّ ما يَقْضَى على الوَحْدَةِ الاجتماعية ، ولا تُساوَى شيئاً جميعُ النُظُم التي تَجْعَلُ الإنسان مناقصاً لنفسه .

ويكون الدين الثاني صالحاً من حيث كَوْنُهُ يَجْمَعُ بين العبادة الإلهية وحبّ القوانين ، وهو ، إذ يَجْعَلُ من الوطن موضعَ عبادة المواطنين ، يُعَلِّمُهُم أن خدمة الدولة تعني خدمةَ الإله الحافظ ، وهذا ضَرْبٌ من الحكومة الإلهية التي لا يُمكن أن يكون فيها حَسْبٌ غيرُ الأمير ، ولا كهنةٌ غيرُ الحكام ، وهناك يكون موتُ الإنسان في سبيل بلده شهادةً ، ويكون انتهاكُ القوانين إلحاداً ، ويكون تعريض المذنب للعنة العامة هدفاً لغضب الآلهة ، (فكنْ صالحاً) .

يَبْدُ أنه سيُؤْ من حيث قيامه على الخطأ والكذب فيخدع الناسَ

وَيَجْعَلُهُمْ وَابِصَاتٍ^(١) سَمْعٍ وَخُرَافِينَ ، وَيُفْرِقُ عِبَادَةَ الْإِلَوهِيَةِ الصَّحِيحَةَ فِي طُقُوسٍ فارغة ، وهو يكون شيئاً أيضاً عند ما يصبح مانعاً لسواه باغياً فيجعل الشعب سَفَاكاً متعصباً لا يَتَنَفَّسُ بغير الذبح والقتل ، ويرى أنه يقوم بعملٍ مقدس بقتله كلِّ من لا يؤمن بألهته ، وهذا ما يَضَعُ مثلَ هذا الشعب في حالٍ طَبِيعِيَّةٍ للحرب تَجَاهَ جميع الشعوب الأخرى فيَجْعَلُ سلامته الخاصة في خَطَرٍ عظيم .

ولذلك لا يَبْقَى غيرُ دين الإنسان أو النصرانية ، لا نصرانية اليوم ، بل نصرانية الإنجيل التي تختلف عنها اختلافاً تاماً ، فهذا الدين المقدس الرفيع الصحيح يعترف الناس ، الذين هم أبناء ربٍّ واحد ، بأنهم إخوةٌ جميعاً ، ولا يَتَحَلَّى المجتمع الذي يُوَحِّد بينهم حتى القتل .

ولكن بما أنه لا يوجد لهذا الدين أيُّ صلةٍ خاصة بالهيئة السياسية فإنه يترك للقوانين ما تستخرجه من نفسها من قوة ، وذلك من غير إضافة شيء إليها ، ومن ثمَّ تَظَلُّ إحدى روابط المجتمع الخاصِّ العظيمة بلا عمل ، ثمَّ يَبْنُدُ ذلك الدين من رَبطِ أفئدة المواطنين بالدولة ، وهو يَفْضِلُهَا عنها كما يَفْضِلُهَا عن جميع أمور الأرض ، فلا أَعْرِفُ ما هو أكثرُ مخالفةً منه للروح الاجتماعية .

ويقال لنا إن شعباً مؤلفاً من صناديق صادقين يؤلَّفُ أَكْمَلَ مجتمعٍ يُمكنُ تصوُّره ، ولا أَجْدُ في هذا الافتراض غيرَ صعوبةٍ كبيرة ، وذلك أن مجتمعاً مؤلفاً من نصارى يَعُودُ غيرَ مجتمعٍ من الناس .

(١) وابصة سمع : إذا كان يسمع كلاماً فينتق به .

حتى إنني أقول إن هذا المجتمع المفترَض لا يكون عند كماله أقوى المجتمعات ولا أكثرها دواماً ، فبكمالهِ يَفْقِدُ الارتباط ، ويكون عيبُهُ الهَدَامُ في نفس كمالهِ .

أَجَلٌ ، يقوم كلُّ واحدٍ بواجبه ، وَيَخْضَعُ الشعبُ للتوانين ، ويكون الرؤساء عادلين معتدلين ، ويكون الحكمُ صالحين عفيفين ، ويستخفُّ الجُنْدُ بالموت ، ولا يكون هنالك زهوٌ ولا تَرَفٌ ، وجميعُ هذا جميلٌ جداً ولكن دَعْنَا نَرَى ما هو أبعدُ من هذا .

فالنصرانيةُ دِيَانَةٌ روحانيةٌ تماماً ، وهي تُعْنَى بأُمُور السماء ، وليس هذا العالمُ وطنَ النصرانيِّ ، ولا ريب في أن النصرانيَّ يقوم بواجبه ، ولكنه يقوم به بعدم اكتراثٍ بالغٍ لِحَسَنِ نجاح جهوده أو سُوءِهِ ، وهو إذا لم يَجِدْ ما يلوم به نفسه لم يُبَالِ بسير الأمور سيراً حسناً أو سيئاً في هذه الدنيا ، وإذا ما ازدهرت الدولة لم يَكْدُ يَجْرُؤُ على التمتع بالبهجة العامة ، وَخَشِيَ الاختيال بمجد بلده ، وإذا ما بادت الدولة بآرك يدَ الله التي ثَقُلَتْ على أُمته .

ولا بُدَّ ، لهدوء المجتمع وبقاء الانسجام ، من أن يكون جميع المواطنين بلا استثناء نصارى صالحين على السَّواء ، ولكن إذا ما وُجِدَ لسوء الحظُّ طامعٌ واحدٌ ، مداحٌ واحدٌ ، كاتيلينا واحدٌ ، كرُمُوِيلٌ واحدٌ ، مثلاً ، كانت له سُوقٌ رخيصة من مواطنيه الأتقياء ، فلا يُبَدِّحُ البرَّ النصرانيَّ بسهولةٍ أن يَظُنَّ الإنسانُ سوءاً بجاره ، فعندما يَجِدُ بِحِيلَةٍ فَنَّ الاختيال عليهم وفنَّ القبض على قسمٍ من السلطة العامة يَلِجُ باب الوجاهة ،

فالربُّ يريد احترامه ، ولَسْرُعَان ما تواجهون صاحبَ سلطانٍ ، والربُّ يريد إطاعته ، وإذا ما أساء استعمالَ سلطانه عُدَّ العَصَا التي يعاقب الربُّ بها أبناءه ، وقد تَدَوَّر في الرؤوس هواجسُ لطرْد الغاصب ، فلا بُدَّ لذلك من إقلاق الراحة العامة واستعمالِ العنف وسفكِ الدم ، وهذا كلُّه يلائم حِلْمَ النصرانيِّ ملامَةً سيئةً ، وبعد هذا كلُّه ما أهمية كوننا أحراراً أو عبيداً في وادى البؤس هذا ؟ فالأصلُ أن يُذهَب إلى الفِرْدَوْس ، وليس التسليمُ غيرَ وسيلةٍ إضافية لبلوغ هذا .

وإذا ما اشتعلت حربٌ خارجية سار المواطنون إلى القتال بلا مشقة ، ولم يُفَكِّر أحدٌ منهم في الفرار ، وهم يقومون بواجبهم ، ولكن من غير وَلَعٍ بالنصر ، وهم يَعْرِفون كيف يموتون أحسن من أن يَعْرِفُوا كيف يَغْلِبُونَ ، وما أهمية كونهم غالبين أو مغلوبين ؟ ألا تَعْلَمُ العناية الإلهية ما يلائمهم أحسنَ مما يَعْلَمُونَ ؟ وَلِنَتَصَوَّرَ ما يُمكن عدوًّا مختالًا صائلاً ذا مُحِيَّا أن ينال من عزمهم ! قابِلُوهم بتلك الشعوب السخية التي يأكل قلبها حبُّ متأججٌ للمجد والوطن ، وافترضوا مواجهةَ جُمهوريتكم النصرانية لإسارقة أو رومة تَرَوَا قَهَرَ النصارى الأتقياء وسَخَقَهُمْ وإبادَتَهُمْ قبل أن يكون عندهم من الوقت ما يتعارفون فيه ، أو أنهم يكونون مدينين بسلامتهم إِمَّا يَحْمِلُهُ عدوُّهم من ازدرائهم ، وعندى أن قَسَمَ جنود فابْيُوس الذين حَلَفُوا أن يعودوا منصورين ، لا أن يَغْلِبُوا أو يموتوا ، فَبَرَّأُوا به ، هو قَسَمَ رائع ، وما كان النصارى ليأتوا بثله مطلقاً لِمَا يَرَوْنَ أن يطلبوا إلى الرَّبِّ إظهارَ قدرته .

ولكننى أَخَذَ إِذْ أَتَكَلَّمُ عَنْ جُمْهُورِيَةٍ نَصْرَانِيَةٍ ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ تَنَافَى الْأُخْرَى ، فَالنَّصْرَانِيَّةُ تُبَشِّرُ بِالْعُبُودِيَةِ وَالطَّاعَةِ ، وَتَبْلُغُ رَوْحَهَا مِنْ مَلَامَةِ الطُّغْيَانِ مَا تَنْتَفِعُ بِهِ مِنْ هَذَا النِّظَامِ دَائِمًا ، وَقَدْ خُلِقَ النَّصَارَى الْحَقِيقِيُّونَ لِيَكُونُوا عِبِيدًا ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ هَذَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَهْزَمَ مُطْلَقًا ، فَقِيَمَةُ هَذِهِ الْحَيَاةِ الْقَصِيرَةِ قَلِيلَةٌ فِي أَعْيُنِهِمْ .

وَيَقَالُ لَنَا إِنْ الْكَتَائِبَ النَّصْرَانِيَّةَ بَاسِلَةً ، وَأَنْكَرَ هَذَا ، وَلَأَدَّلَ عَلَى مِثْلِهَا ، وَأَمَّا أَنَا فَلَا أَغْرِفُ كِتَابَ نَصْرَانِيَّةٍ مُطْلَقًا ، وَسُتَذَكَّرُ الْحُرُوبَ الصَّلِيبِيَّةَ لِي ، وَإِنِّي مِنْ غَيْرِ أَنْ أَتَأَمَّلَ فِي قِيَمَةِ الصَّلِيبِيِّينَ أَقُولُ إِنَّهُمْ بَعِيدُونَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا نَصَارَى وَإِنَّهُمْ كَانُوا جُنُودَ قَسَاوَسَةٍ وَمَوَاطِنِ الْكَنِيسَةِ ، فَهُمْ قَدْ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ بَلَدِهِمُ الرُّوحَى الَّذِي جَعَلَتْهُ الْكَنِيسَةُ زَمَنِيًّا بِمَالَا يُعْرَفُ كَيْفَ ، وَإِذَا مَا أَخَذَ هَذَا عَلَى وَجْهِهِ الصَّحِيحَ رُدَّ إِلَى الْوَثْنِيَّةِ ، فَمَا أَنْ الْإِنْجِيلَ لَا يَقِيمُ دِينًا قَوْمِيًّا فَإِنْ كُلَّ حَرْبٍ مُقَدَّسَةٍ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ بَيْنَ النَّصَارَى .

وَفِي عَهْدِ الْأُبَاطِرَةِ كَانَ جُنُودُ النَّصَارَى شَجَمَانًا ، وَهَذَا مَا يُوَكِّدُهُ جَمِيعُ مَوْلَانِي النَّصَارَى ، وَهَذَا الَّذِي أَعْتَقَدُهُ ، وَكَانَ هَذَا مُنَافَسَةً شَرَفٍ تَجَاهَ الْكَتَائِبَ الْوَثْنِيَّةِ ، وَعَادَتْ هَذِهِ الْمُنَافَسَةُ لَا تَوْجَدُ مِنْذُ صَارَ الْأُبَاطِرَةُ نَصَارَى ، وَعِنْدَمَا طَرَدَ الصَّلِيبُ النَّسْرَ زَالَتِ الْقِيَمَةُ الرُّومَانِيَّةُ .

وَلَكِنْ لِنَدْعِ الْإِعْتِبَارَاتِ السِّيَاسِيَّةَ جَانِبًا ، وَلِنَعُذْ إِلَى الْحَقِّ ، وَلِنَقِيمِ الْمُبَادِئَ عَلَى هَذِهِ النِّقْطَةِ الْمَهْمَةِ ، وَقَدْ قُلْنَا إِنْ الْحَقَّ الَّذِي يَجْعَلُهُ الْمِيثَاقُ

الاجتماعي للسيد على الرعايا لا يجاوز النفع العام^(١) مطلقاً ، ولذلك لا يُلْزَم الرعايا بتقديم حساب إلى السيد عن آرائهم إلاّ بالمقدار الذي تُهْرَمُ به المجتمع ، والواقع أن مما يُهْرَمُ الدولة أن يكون لكل مواطن دينٌ يُحِبُّ إليه واجباته ، غير أن عقائد هذا الدين لا تُهْرَمُ الدولة ولا أعضاؤها إلاّ بالمقدار الذي تُنَاطُ معه هذه العقائد بالأخلاق والواجبات التي يُلْزَم من يَعْلَمُها باتباعها نحو الآخرين ، ثم إنه يُمكن كل واحد أن يكون له من الآراء ما يَرْوِّقه من غير أن يكون من شأن السيد أن يَعْلَمُها ، وذلك بما أنه ليس للسيد سلطانٌ في العالم الآخر مما كان نصيبُ رعاياه في الحياة الآتية فإن هذا لا يكون من شؤونه ، وذلك على أن يكون هؤلاء الرعايا صالحين في هذه الحياة الدنيا .

إذن ، يوجد اعترافٌ بعقائد ديانةٍ مدنية خالصة يجب على السيد أن يُعَيِّنَ موادّها ، لا كمقائد الدين . بالضبط ، بل كمشاعر اجتماعية يَتَعَذَّر على الواحد أن يكون بغيرها مواطناً صالحاً أو تابعاً صادقاً^(٢) ، ويُقدِّر السيد ، من غير أن يستطيع إكراه أحدٍ على اعتقادها ، أن يُبعد من

(١) قال المركيز دارجنسون : « إن كل واحد في الجمهورية حر تماماً على ألا يؤذي الآخرين » ، فهذا هو الحد الثابت الذي يتعذر تعيينه بأدق من هذا ، ولم أستطع منع نفسي من لذة الاستشهاد أحياناً بهذا المخطوط وإن كان غير معروف لدى الجمهور ، وذلك لتكريم ذكرى رجل جليل ومحترم حافظ حتى في الوزارة على قلب مواطن صادق ووجهات نظر مستقيمة سليمة حول حكومة بلده .

(٢) حاول قيصر حين دفاعه عن كاتيلينا أن يضع عقيدة فناء الروح ، ولم يتله كاتون وشيرون بالتفلسف حينها رداها ، وإنما اكتفيا بإثباتهما كون قيصر يتكلم كواطن سيء ويعرض مذهباً ضاراً بالدولة ، والواقع أنه كان لسنوات رومة أن يقضى في هذا ، لا أن يقضى في مسألة لاهوتية .

الدولة كلٌّ من لا يعتقدها ، لا كملحدٍ ، بل كنافرٍ ، كهاجزٍ عن أن يُحِبَّ القوانين والعدلَ بإخلاصٍ وعن التضحية بحياته في سبيل واجبه عند الضرورة ، وإذا سار أحدٌ كغيرِ مؤمنٍ بهذه العقائد بعد أن أقرَّ بها جهرًا فدَعَه يعاقب بالموت ، فقد اقترفَ أعظمَ الجرائم ، فقد كَذَبَ أمامَ القوانين .

ويجب أن تكون عقائد الدين المدنيُّ بسيطةً قليلةَ العدد ، وأن يُعَبَّرَ عنها بضبطٍ ومن غيرِ إيضاحٍ ولا تفسير ، فوجودُ الألوهية القادرة العاقلة الكريمة البصيرة المدبرة ، والحياة الآتية ، وسعادة الصالحين ، ومعاقبة الأشرار ، وقُدْسِيَّةُ العقد الاجتماعيِّ والقوانين ، أمورٌ يُعَبَّرُ عنها بالعقائد الإيجابية ، وأما العقائد السلبية فإنني أقصِّرُها على واحدة : أقصِّرُها على عدم التسامح ، وهي من فصيلة العبادات التي رفضناها .

وعندي أن من يُفَرِّقون بين عدم التسامح المدنيِّ وعدم التسامح اللاهوتيِّ يكونون مخطئين ، فلا يُمكن فَضْلُ ما بين عدم التسامحين هذين ، ومن المتعذر أن تُقْضَى حياة سَلَمٍ مع أناسٍ يُعْتَقَدُ أنهم مَدِينُونَ ، وَيُعْنِي حُبُّهم مقتاً لله الذي يعاقبهم ، ولذا يجب أن يُرَدُّوا أو يُعَذَّبوا ، وفي كلِّ مكانٍ يُسَلَّمُ فيه بعدم التسامح اللاهوتيِّ يستحيل ألا يكون عدم التسامح هذا ذا أثرٍ مدنيٍّ ^(١) ومتى كان له مثلُ هذا الأثر عاد السيدُ لا يكون سيداً ، حتى ضمنَ

(١) خذ الزواج مثلاً تجده عقداً مدنياً ذا آثار مدنية يتعذر حتى بقاء المجتمع بغيرها ، ولنفترض أن هيئة إكليريكية انتحلت لنفسها حق إجازة هذا العقد ، هذا الحق الذي يجب أن نغتصبه بحكم الضرورة في كل ديانة غير متسامحة ، أليس من الواضح أن إقامة سلطان الكنيسة من هذه الناحية تقضى على سلطة الأمير الذي لا يبقى له من الرعية غير من يتركهم الإكليروس له ؟ وبما أن الكنيسة تكون ميطرة على =

الدائرة الزمنية ، وهناك يكون القساوسة السادة الحقيقيين ، ولا يكون الملوك غير عمال لهم .

والآن عاد لا يوجد ، عاد لا يمكن أن يوجد ، دين قومي . حصراً ، فيجب أن يقع تسامح مع جميع الأديان التي تتسامح مع الأخرى ، مادامت عقائدها غير مناقضة لواجبات المواطن ، ولكن يجب أن يُطرد من الدولة من يجرو أن يقول : « لا سلامة خارج الكنيسة » ، ما لم تكن الدولة هي الكنيسة ، وما لم يكن الأمير هو الحبر ، وعقيدة مثل هذه لا تكون صالحة في غير حكومة إلهية ، وهي تكون ضارّة في كل حكومة أخرى ، ويجب أن يخففز السبب الذي من أجله اعتنق هنري الرابع الديانة الرومانية ، كما قيل ، إلى تركها من قبل كل رجل صالح ، ولا سيما كل أمير يعرف كيف يعقل .

= زواج الناس أو عدم زواجهم على حسب ما ينتسبون إلى هذا المذهب أو ذلك ، وعلى حسب قبولهم أو رفضهم هذا الدستور أو ذلك ، وعلى حسب كثرة تدينهم أو قلته ، فإنها وحدها تتصرف ، بما تنذر به من حذر وحزم ، في جميع الموارث والوظائف والمواطنين ، حتى في الدولة التي لا يمكن أن تبقى إذا ما كانت مؤلفة من أبناء زنا فقط ، ولكن يقال إنه تكون هناك استثناءات على أساس سوء الاستعمال والتأجيلات والأوامر ، وإنه يقبض على الزنى ، فيا للرحمة ! ولا أقول عن جسارة ، بل عن حسن ذوق ، كون الإكليريوس لا يلاحظ ذلك ويمضي في سبيله ، وهو يدع الاستثناء والتأجيل والأمر والقبض هادئاً ، ويظل سيداً في نهاية الأمر ، فأرى أنه لا يعد تضحية كبيرة ترك قسم عند الاطمئنان إلى نبل الكل .

الفصل التاسع

الخاتمة

فأما وقد وضعتُ مبادئ الحقوق السياسية الصحيحة ، وحاولتُ إقامة الدولة على أساسها ، بَقِيَ علىَّ أن أدعمها بصلاتها الخارجية ، وهذا ما يشتمل على حقوق الأمم والتجارة وحقوق الحرب والفتوح والحقوق العامة والأحلاف والمفاوضات والمعاهدات ، إلخ . ، غير أن جميع هذا يُكوِّن موضوعاً جديداً بعيداً على بصرى القصير ، فوجب علىَّ أن أقصره على دائرة أكثر ضيقاً دائماً.

سيرة العلامة عادل زعيتر

ولد عادل(*) ابن الشيخ عمر زعيتر في نابلس سنة ١٨٩٧، وأتم فيها دراسته الابتدائية ثم انتقل إلى المدرسة الإعدادية في بيروت وحصل الآداب في الكلية السلطانية بالآستانة، وكان الأول في صفوفه.

دعي إلى الجندية في الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٦ وتعين ضابطاً احتياطياً، ولما اضطهد الترك العرب ونشبت الثورة العربية هرب من الجيش العثماني، واجتاز جبل الدروز إلى قبيلة الرولا فقبيلة الحويطات التي كانت يتزعمها عودة أبو تايه، ولقى الهول^(١) حتى استطاع الانضمام إلى الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، وقد حكم الترك عليه بالإعدام غيابياً سنة ١٩١٧.

(*) نلخص سيرة الفقيه عن «مجلة المجمع العلمي العربي» بدمشق المؤرخة في كانون الثاني ١٩٥٨، وقد نعت بوصفه عضواً فيه، وعن جريدة (الحياة) البيروتية المؤرخة في ١٠ كانون الأول ١٩٥٧.

(١) جاء في رسالة بعث بها الفقيه إلى والده فور الاحتلال البريطاني نابلس: «ولكن القافلة التي كنت فيها ضلت السبيل في البادية التي بين هاتين القبيلتين، ففقد الماء ولحقنا من العطش الشديد ما جعلنا مشرفين على الموت ولا أمل لنا في الحياة ثم ذهب منا فارسان، أحدهما إلى الشرق والآخر إلى الغرب عليهما يعثران على منبع ماء فنشفي غلتنا، وما هي إلا أربع ساعات حتى جاء الخير بالاهتداء إلى بئر فوقعت الله تعالى ساجداً وعددت نفسي خلقت من جديد وعزمت على وقفها على أمتي وعاهدت الله على ذلك، ثم أقبلنا على الماء وارتويينا ثم توجهنا نحو صاحب السمو الملكي الأمير فيصل قائد الجيوش العربية الشمالية بأبي اللسل».

وناب في عام ١٩١٩ عن مدينة نابلس في المؤتمر السوري بدمشق، وهو المؤتمر الذي أعلن استقلال سورية بحدودها الطبيعية وأسهم في وضع دستور المملكة السورية لذلك العهد.

واحتل الفرنسيون دمشق سنة ١٩٢٠ فغادرها الفقيه مع أحرار العرب، وما لبث حتى دخل في كلية الحقوق في جامعة باريس^(٢)، وفي اثناء الطلب شرع يترجم بعض كتب لوبون^(٣).

(٢) كان من أركان الجمعية السورية العربية بباريس، وكان من زملائه في جامعة باريس السادة: عبدالله اليافي، حبيب أبو شهلا، محسن البرازي، محيي الدين النصولي، عمر الفاخوري، نجيب الارمنازي، احسان الشريف، راشد طيارة، عبدالله المشنوق، كمال عيتاني، جيل صليبا، جعفر الجزائري، موفق الألوسي، أنيس الصغير، عبد الحميد القشطيني، وغيرهم. وكان الشهيدان الدكتور صالح قنباز وعادل نكد والدكتور يوسف حريز من أصدقائه الحميمين.

(٣) يقول في رسالة بعث بها من باريس إلى والده المرحوم الشيخ عمر زعيتر مؤرخة في ٥ شباط سنة ١٩٢٣:

«ربما يمر بخاطركم - وأنتم الذين تنفقون عليّ - أن تسألوني عن الصورة التي قضيت بها عطلتي الصيفية التي امتدت أربعة شهور وعن الطريقة التي أسير عليها بعد مباشرتنا الدروس فأقول: لقد أقلعت بعد الفحص عن المطالعة أياماً حتى زال عني شيء من التعب، ثم فكرت في ما أعمله لأخدم به أمتي فتذكرت أن المرحوم فتحي باشا زغلول أخ الزعيم المشهور سعد باشا زغلول كان ترجم للعلامة الفرنسي الشهير الدكتور غوستاف لوبون كتابين وهما (روح الجماعات) و(سر تطور الأمم) ووعد في هذا الأخير بأن ينقل إلى العربية كتابين آخرين للعلامة المذكور وهما (روح السياسة) و(روح الاشتراكية)، وإن المنون حالت دون انجاز وعده فتمنيت لو أنتم عمل المرحوم المشار إليه فطالعت هذين الكتابين وإن كنت قرأتها قبل مجيئي إلى باريس، فرأيت نفسي قادراً على ترجمتهما فباشرت بأصغرهما، وهو (روح السياسة) وبعد أن ترجمت منه ما يزيد على خمسين صفحة بلغني أحد أصدقائي في باريس بأن أحد كتاب الأمة سبقني إلى ترجمته وهو يترقب فرصة لطبعه فصرفت النظر عن ذلك وشرعت في ترجمة الكتاب الثاني وهو (روح الاشتراكية) وإن كان مؤلفاً من خمس مئة صفحة كبيرة، أي انه يزيد على مجموع صفحات كتابي روح الجماعات وسر تطور الأمم بمئة صفحة، وبعد مرور مئة يوم من تاريخ الشروع في الترجمة أتممت ترجمته، وعلى ذلك أكون ترجمت كل يوم خمس صفحات، وقد كانت ترجمة الصفحة الواحدة مع تبنيضها تستغرق معي ساعة ونصف ساعة وإني أؤكد لكم بأنني لم أذق طعم الراحة أيام الترجمة، وقد صادف اليوم الأخير من الترجمة اليوم العاشر من شروعتنا في الدروس الحقوقية، ولقد شهد لي من اطلع في باريس على ترجمته من الواقفين على اللغتين بأنه لا يقل عن ترجمة كتابي المرحوم فتحي باشا زغلول

ونال في سنة ١٩٢٥ شهادة الحقوق وعاد إلى فلسطين ليصبح محامياً من أقدر محاميها والمهم ودرّس من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٦ الفقه الدستوري والدولي والاقتصاد السياسي والمالي وقانون المرافعات المدنية والجزائية في معهد الحقوق بالقدس ويُعتبر كثيرون من اعلام المحاماة في الأردن من تلاميذه. وله في محاضراته الحقوقية مؤلفات مخطوطة كان فيها الفقيه المتمكن من مواضيعه.

وقد دافع متطوعاً عن المتهمين السياسيين في قضايا ثورة سنة ١٩٢٩ بنابلس وصفد واضطرابات سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٣ وثورة ١٩٣٦ وغيرها ومثل نابلس في جميع المؤتمرات الفلسطينية وناب عنها في لجنتها التنفيذية، وكانت له في الصحف جولات سياسية بارعة عالج فيها القضايا الوطنية بقلم المفكر الوطني الناضج، كما عرف بقوة الحجة في ردوده على ما كتبه السير آرثر واكهوب المندوب البريطاني بفلسطين في كتاب «حاضر الإسلام» وعلى المستر ويلكي في كتابه «عالم واحد».

واستقال من التدريس في معهد الحقوق وانقطع إلى العلم والأدب والسياسة المثالية وانكب على أداء أضخم رسالة ثقافية يمكن لإنسان أن يقدمها إلى أمته فنقل سبعة وثلاثين مجلداً من

= أسلوباً ويفوقهما سهولة وسلاسة. وللدكتور جوستاف لوبون كتابان آخران وهما: (روح التربية) و(روح الثورات). وقد عدهما العلماء خير ما كتب في موضوعهما. وبما أن الواجب يقضي عليّ بأن أترجمهما إلى العربية فأنتي شرعت في ذلك. ولن يمضي عام حتى أكون أكملت ترجمتهما إن شاء الله. ولا تستدلوا من هذا القول على أن قيامي بمثل هذه الأعمال يمنعني من الالتفات إلى الدروس الحقوقية، فروح الاشتراكية الذي ترجمته هو كتاب يبحث في علم الاجتماع والإدارة والاقتصاد السياسي والسياسة، واننا لندرس جميع هذه العلوم في الجامعة الباريسية، وكذلك روح التربية وروح الثورات. واما دروسنا الرسمية فإنتي قد خصصت لمزاولتها كل يوم ثماني ساعات، وهذا وقت كاف على ما أعتقد.

روائع الفكر العالمي^(٤).

وحين نزلت بالأمة العربية كارثة فلسطين، وقامت الهُدن الرودسية انبرى الفقيه إلى اعداد المذكرات والبيانات السياسية، ودعا إلى وحدة الصف الوطني والوقوف في وجه الكوارث، واتسمت تلك المذكرات بمصارحة ولادة الأمر في الأقطار العربية.

وانتخب في سنة ١٩٥٣ عضواً في المجمع العلمي العراقي، وانتخب في سنة ١٩٥٥ عضواً مراسلاً للمجمع العلمي العربي في دمشق.

وأصيب الفقيه بالنوبة القلبية وهو مكب على نقل كتاب «مفكر الإسلام» للعلامة الفرنسي كرادوفو، وقضى في اليوم الواحد والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٧، فشيخته نابلس ووفود الأردن باحتفال مهيب.

عرف الفقيه في جميع أدوار حياته بالمثالية، والصدق والاستقامة وبكل ما يدخل في المثانة الخلقية التي لا تُعرف في غير أئمة التصوف، إلى نزعة قومية مدركة واعية، إلى إيمان روحي عظيم، إلى أنفة تسمو به عن كل تبذل، إلى زهد في جميع رشوات الدنيا.

(٤) يقول الفقيه في رسالة إلى شقيقه أكرم مؤرخة في ١٩ - ٢ - ١٩٤٦: «بلغت التاسعة والأربعين من عمري، وأصبحت بذلك على أبواب الخمسين، ولا أدري ماذا بقي لي من العمر، ويكاد قلبي يتحرق من انني لم أقم بشيء مما تطمئن إليه نفسي في عالم العلم والسياسة، فتروني عازماً على تطبيق المحاماة وسلوك السبيل الذي كتبت لك عنه».

آثار العلامة عادل زعيتر

- | | |
|---------------|--------------------------------|
| لمونتسكيو | ١ - روح الشرائع (جزءان) |
| لجان جاك روسو | ٢ - العقد الاجتماعي |
| لجان جاك روسو | ٣ - اميل أو التربية |
| لجان جاك روسو | ٤ - أصل التفاوت بين الناس |
| لفولتير | ٥ - كنديد أو التفاؤل |
| لفولتير | ٦ - الرسائل الفلسفية |
| لأناتول فرانس | ٧ - حديقة ابيقور |
| لأناتول فرانس | ٨ - الآلهة عطاش |
| لفنلون | ٩ - تلماك |
| لارنست رينان | ١٠ - ابن رشد والرشدية |
| لغوستاف لوبون | ١١ - حضارة العرب |
| لغوستاف لوبون | ١٢ - حضارات الهند |
| لغوستاف لوبون | ١٣ - روح الجماعات |
| لغوستاف لوبون | ١٤ - السنن النفسية لتطور الأمم |
| لغوستاف لوبون | ١٥ - فلسفة التاريخ |
| لغوستاف لوبون | ١٦ - روح التربية |

- ١٧ - حياة الحقائق لغوستاف لوبون
- ١٨ - الآراء والمعتقدات لغوستاف لوبون
- ١٩ - روح الثورات والثورة الفرنسية لغوستاف لوبون
- ٢٠ - روح الاشتراكية لغوستاف لوبون
- ٢١ - روح السياسة لغوستاف لوبون
- ٢٢ - اليهود في تاريخ الحضارات لغوستاف لوبون
- ٢٣ - مجالي الإسلام لحيدر بامات
- ٢٤ - حياة محمد لأميل در منغم
- ٢٥ - تاريخ العرب العام لسيدو
- ٢٦ - النيل لأميل لودويغ
- ٢٧ - البحر المتوسط لأميل لودويغ
- ٢٨ - كليوباترة لأميل لودويغ
- ٢٩ - بسمارك لأميل لودويغ
- ٣٠ - نابليون لأميل لودويغ
- ٣١ - ابن الإنسان لأميل لودويغ
- ٣٢ - الحياة والحب لأميل لودويغ
- ٣٣ - ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية لبوتول
- ٣٤ - أصول الفقه الدستوري لايمن
- ٣٥ - الغزالي لكرادوفو
- ٣٦ - ابن سينا لكرادوفو
- ٣٧ - مفكرو الإسلام (جزءان) لكرادوفو
- وهناك مؤلفات حقوقية لم تنشر

فَهْرَسُ

صفحة	
٥	مقدمة المترجم
٢٥	تنبيه من المؤلف

البَابُ الْأَوَّلُ

٢٩	— موضوع هذا الباب الأول	الفصل الأول
٣٠	— المجتمعات الأولى	الفصل الثاني
٣٣	— حق الأقوي	الفصل الثالث
٣٥	— العبودية	الفصل الرابع
٤١	— يجب الرجوع إلى أول عهد دائماً	الفصل الخامس
٤٣	— العقد الاجتماعيّ	الفصل السادس
٤٧	— السيد	الفصل السابع
٥٠	— الحال المدنية	الفصل الثامن
٥٢	— التملك	الفصل التاسع

البَابُ الثَّانِي

صفحة

٥٩	— امتناع التترل عن السيادة . . .	الفصل الأول
٦١	— امتناع انقسام السيادة . . .	الفصل الثاني
٦٤	— أيمكن أن تضل الإرادة العامة . . .	الفصل الثالث
٦٦	— حدود السلطة ذات السيادة . . .	الفصل الرابع
٧١	— حق الحياة والموت	الفصل الخامس
٧٤	— القانون	الفصل السادس
٧٩	— المشترع	الفصل السابع
٨٤	— الشعب	الفصل الثامن
٨٧	— الشعب (تكملة)	الفصل التاسع
٩٠	— الشعب (تكملة)	الفصل العاشر
٩٤	— طرق الاشتراع المختلفة	الفصل الحادى عشر
٩٧	— تقسيم القوانين	الفصل الثانى عشر

الباب الثالث

صفحة	
١٠١	الفصل الأول — الحكومة على العموم . . .
١٠٨	الفصل الثاني — المبدأ الناظم لمختلف أشكال الحكومة .
١١٢	الفصل الثالث — تقسيم الحكومات . . .
١١٤	الفصل الرابع — الديمقراطية . . .
١١٧	الفصل الخامس — الأريستوقراطية . . .
١٢٠	الفصل السادس — الملكية . . .
١٢٨	الفصل السابع — الحكومات المركبة . . .
١٣٠	الفصل الثامن — لا يلائم كل شكل للحكومة جميع البلدان .
١٣٧	الفصل التاسع — علامات الحكومة الصالحة . . .
	الفصل العاشر — إساءة استعمال الحكومة وتدرجها إلى الانحطاط . . .
١٣٩	
١٤٣	الفصل الحادى عشر — موت الهيئة السياسية . . .
١٤٥	الفصل الثانى عشر — كيف تدوم السلطة صاحبة السيادة .
١٤٧	الفصل الثالث عشر — تكلمة . . .
١٤٩	الفصل الرابع عشر — تكلمة . . .
١٥١	الفصل الخامس عشر — نواب أو ممثلون . . .
١٥٦	الفصل السادس عشر — كون نظام الحكومة ليس عقداً مطلقاً .
١٥٨	الفصل السابع عشر — نظام الحكومة . . .
١٦٠	الفصل الثامن عشر — وسيلة منع اغتصابات الحكومة . . .

الباب الرابع

صفحة	
١٦٥ . . .	— كون الإرادة العامة لا تضمحل
١٦٨ . . .	— التصويت
١٧٢ . . .	— الانتخابات
١٧٥ . . .	— مجالس الشعب الرومانية
١٨٩ . . .	— المحاماة عن الشعب
١٩٢ . . .	— الحكم المطلق
١٩٦ . . .	— الرقابة
١٩٩ . . .	— الدين المدني
٢١٣ . . .	— الخاتمة
٢١٥ . . .	ملحق عن سيرة: العلامة عادل زعيتر وأثاره

Commission internationale pour la traduction
des Chefs-d'Œuvre, constituée par accord de
l'UNESCO avec le Gouvernement Libanais intervenu
le 6-9 Décembre 1948

DR. STEPHEN PENROSE, *Président*

DR. EDMOND RABBATH, *Vice Président*

MM. FOUAD E. BOUSTANY, *Secrétaire Général*

THOMAS MORRAY, *Trésorier*

ABDALLAH MACHNOUK

HENRI LAOUST.

هذا الكتاب

وَضَعَ رُؤُوسُ هَذَا الْكِتَابِ، وَكَانَ مِنَ الْخَطَرِ الْبَالِغِ أَنْ يَنْجَهِرَ
الْإِنْسَانُ بِأَيِّ رَأْيٍ خُرَّ حِينَمَا وَضَعَهُ، وَكَانَ رُؤُوسُ جَرِيئاً فِي كُلِّ مَا
أَبْدَاهُ فِيهِ، وَفِي هَذَا الْكِتَابِ حَمَلَ رُؤُوسُ عَلَى الرِّقِّ وَعَدَمَ الْمَسَاوَاةِ
وَنَاضَلَ عَنْ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ وَأَقَامَهَا عَلَى طَبِيعَةِ الْأُمُورِ، وَقَالَ إِنَّ
هَدَفَ كُلِّ نِظَامٍ اجْتِمَاعِيٍّ وَسِيَاسِيٍّ هُوَ حِفْظُ حَقُوقِ كُلِّ فَرْدٍ، وَإِنْ
الشَّعْبُ وَحْدَهُ هُوَ صَاحِبُ السِّيَادَةِ، وَكَانَ يَهْدَفُ إِلَى النِّظَامِ
الْجُمْهُورِيِّ، فَتَحَقَّقَ هَذَا النِّظَامُ بِالثَّوْرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ سَنَةً
حِينَ اتَّخَذَ «العَقدُ الاجْتِمَاعِي» إِنْجِيلَ هَذِهِ الثَّوْرَةِ.

وَلَمْ يَقُلْ رُؤُوسُ بِحُكُومَاتِ زَمَنِهِ لِمَنَافَاتِهَا لِلطَّبِيعَةِ، وَيَقُومُ
مَذْهَبُهُ عَلَى كَوْنِ الْإِنْسَانِ صَالِحاً بِطَبِيعَتِهِ مُحِبّاً لِلْعَدْلِ وَالنِّظَامِ،
فَأَفْسَدَهُ الْمُجْتَمَعُ وَجَعَلَهُ بَائِساً، وَالْمُجْتَمَعُ سَيِّئٌ لِأَنَّهُ لَا يَسَاوِي بَيْنَ
النَّاسِ وَالْمَنَافِعِ، وَالتَّمَلُّكُ جَائِزٌ لِأَنَّهُ مُقْتَضٍ مِنَ الْمَلِكِ الشَّائِعِ الَّذِي
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَاصّاً بِالْإِنْسَانِيَّةِ وَحْدَهَا، فَيَجِبُ أَنْ يُقْضَى عَلَى
الْمُجْتَمَعِ إِذَنْ، وَأَنْ يُزْجَعَ إِلَى الطَّبِيعَةِ، وَهَنَالِكَ يَتَّفَقُ النَّاسُ بِعَقْدِ
اجْتِمَاعِيٍّ عَلَى إِقَامَةِ مُجْتَمَعٍ يَرْضَى بِهِ الْجَمِيعُ، فَيُقِيمُونَ بِذَلِكَ
حُكُومَةً تَمْنَحُ الْجَمِيعَ ذَاتَ الْحَقُوقِ فَتَقُومُ سِيَادَةُ الشَّعْبِ مَقَامَ سِيَادَةِ
الْمَلِكِ، وَيَتَسَاوَى فِيهَا النَّاسُ وَتُنْظَمُ الثَّرَوَةُ وَالتَّرْبِيَةُ وَالدِّيَانَةُ.